الفصل الأول

حلب: مدينة قوافل الإمبراطورية

بروس ماسترز

تُعَدُّ حلب، إحدى المدن الأم في سوريا اليوم، المدينة الثالثة من حيث الأَهمية في الأَراضي الخاضعة للسَّلْطَنة العثمانيَّة. فهي من حيث موقعها، وعظمتها، وكثافة سكّانها ووفرة ثراءها، دون القسطانطينية والقاهرة؛ ولكن وإن لم تكن تضاهي في فخامتها تلك التي كانت سائدة في بلاط كل من هاتين المدينتين، فإن ما تمتاز به من هواء عذب عليل صحي، ومن متانة وأناقة طبعت أبنيتها الخاصّة، ومن ملائمة وترتيب ونظافة مَيَّزت شوارعها، جعل منها أهم شأناً من الإثنتين...

ألكسندر روسل
إنجليزي، سكن حلب في القرن الثامن عشر[1]

---

(1) انظر ألكسندر روسل Alexander Russel، The Natural History of Aleppo، لندن، 1794، المجلد الأول، ص 1 ـ 2.

obeikandl.com

بِئس اليوم الذي أرْتَحِلُ فيه عَنكِ يا حلب
ويرتَحِلُ عني إذ ذاك البِشرُ والفَرَحُ
فللجمال فيك حقاً موطنٌ
ازْدَنَى به بنيانك وعلا
وفاضت فيك النفايُس حُسْناً وزُخْرُفا
وَرَقَّت فيك الماءُ وطابَ الهوا
فكانا والبنيان فيك فِتنة للراثي
وكنت يا حلب منزل الإلهاما

نـــابي
شاعر الديوان العثماني في القرن الثامن عشر(2)

فحلب، التي تُتَوِّجها قلعة مَهيبة، تركت علىٰ الدوام أَثراً بالغاً في نفس كل من أَلقى عليها ولو نظرة خاطفة، خلال الفترة العثمانيَّة. ذلك أَن العديد من منازل ومساجد وكنائس وأسواق المدينة كان مُشَيَّداً بأحجار محلِّيَّة مستخرجة من المقالع. ولقد كان لهذه السِّمة أثراً مزدوجاً إِذ أَمَّنَت للمدينة جواً من الاستقرار الناجز، وأَمَدَّتها بقلبها «حلب الشهباء» (Halab al-Shaba')، وهو تلاعب لفظي بأَسمها الذي يعني أيضاً في اللغة العربية الحليب.

(2) انظر ميني منجي Mene Mengi،
Divan Siirinde Hikemî Tarzin Büyük Temsilçisi, Nâbî,
أنقرة، 1987، ص 240.

obeikandl.com

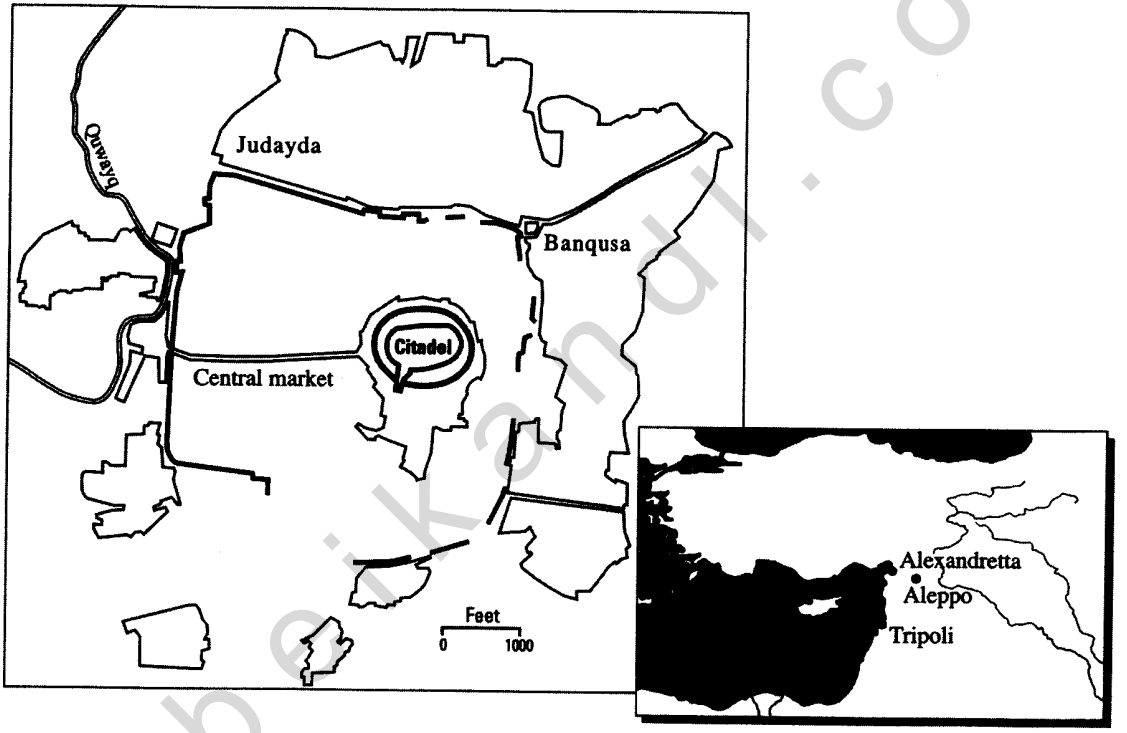

obeikandl.com

هذا التطابق اللغوي يتناسب جيداً والأسطورة المحليَّة الشائعة حول أصل المدينة في الحِقْبَة العثمانيَّة، والتي تفيد أنَّها أُنشأت حين حلب النبي إبراهيم عليه السَّلام ماعِزَه علىٰ ركام القلعة. وحقيقة الأمر، أن ارتباط بعضاً من أشكال هذا الاسم بالموقع يعود إلىٰ بدايات التاريخ المسَجَّل.

ففي العصور العثمانيَّة كانت الحدائق تحيط بحلب التي كان يرويها نهر القويق (Quwayq River) وهو لم يعد له وجود بتاتاً اليوم، غير أنّها افتقرت المناظر الخضراء التي امتازت بها غوطة دمشق. فإذا ما نظر إليها الزائرون عن بُعد، لم يَتَأَثَّروا بمنظر المدينة التي تبدو لهم بسيطة جداً قليلة المفاتن، في حين أَنَّ كل من استذكر الانطباع الذي تركته فيه، يشيد بصلابتها ونظامها ونظافتها. وبالإضافة إلىٰ نابي (شاعر الديوان العثماني في القرن الثامن عشر)، قلّة كان الشعراء الذين نظموا القصائد يَتَغَنَّوْنَ بجمالها. حتى إن الحلبيين أنفسهم يوافقون علىٰ المنظر القائم الذي توحي به مدينتهم؛ ففي شعرهم وأغانيهم الشعبية عمدوا إلىٰ استحضار وصقل صورة بَدَوْا فيها أبناءَ مدينة مباركة لما أُتُّصِفَت به من رَزَانة وتَقَشّف وصدق، وهي صورة نالت موافقة من زارها نظراً لملاءمتها المدينة. تلك كانت السِّمات التي توافق عليها سكان مدينة اشْتُهِرَت بما كان لتجارتها من زخم وازدهار، أكثر مما استحوذت عليه من عظمة سياسيَّة وثقافيَّة.

جاءت أهمية حلب كمركز تجاري في الحِقْبَة العثمانيَّة نتيجة لموقعها الجغرافي وتطورها التاريخي. فالبدايات التي أَمْكَنَ تأريخها للمدينة توغِل في القِدم فتعودُ بها إلىٰ جذور الحياة المَدَنية في الشرق الأوسط. إذ سبق لحلب أَن كانت مركزاً رئيساً للسوق الإقليمية وذلك في بداية الألفية الثانية قبل المسيح فلقد أُتِيَ علىٰ ذكرها في سِجلاّت الهيتيت (Hittites) ومملكة ماري (Kingdom of Mari)، تحت اسم «حلب» (Halab) أَو «خَلَبّا» (Khalappa). والجدير ذكره أَن أحد أسباب أقدمِيَّة المدينة كَمَن في تَلِّها وهو عبارة عن هضبة اصطناعية تجثو عليها قلعتها اليوم؛ فشكل هذا أحد أفضل المواقع الدفاعيَّة في المنطقة. وبالإِضافة لدفاعاتها، زَوَّد نهر القويق والآبار الباطنية العميقة الموقع بمخزون وافر من المياه أمكن الاعتماد عليه. ولقد كان لهذين العاملين أثرهما في تأمين المناعة للمدينة، فَضَمِنَا لموقعه مساكن شبه قادرة علىٰ الصمود أيّاً كانت الظروف، ذلك أنّه وكلما دَمَّر الغزاة حلب، سارع أهلوها إِلىٰ إِعادة بناءها.

ولقد لعبت الجغرافية الشاملة للمنطقة دوراً مهمّاً في جعل حلب مركزاً تجارياً ذلك أَن المدينة متساوية البُعد عن الفرات من جهة، والبحر الأبيض المتوسط من جهة ثانية، وهما زَوّداها بطريق مائية أمْكَن للتجار بلوغها بعد اجتيازهم للطريق القصيرة المعدّة لنقل الرَّي والتي تخترق حلب. إِن الحكمة من هذه

الطريق كانت واضحة للكثيرين، ذلك أنّها شكّلت المعبر الأكثر ارتياداً للتَّرحال والتجارة والممتدّ على طول طريق الحرير الأسطورية التي تربط بين آسيا وأوروبا أقلّه منذ عصر البرونز وحتى وصول العثمانيين إلى المنطقة. وبالإضافة إلى قابلية واستعداد الموقع للحياة والنمو، أحاطت بالمدينة مساحات شاسعة من الأراضي الخصبة الصالحة للزراعة، فامتدت وراءها، ولا سيما إلى الغرب والجنوب الغربي، بساتين أشجار الزيتون والتوت المتناثرة على الهضبة. وانكَبَّ حِرَفِيّوا حلب على تصنيع فاكهتها، فاستخرجوا منها الصابون، وخاطوا بما حاكوه من حريرها ثياباً، وهي كلها منتوجات اكْتَسَبَتْ في المنطقة شهرة واسعة لنوعيتها، في حين شكّل كل من الشمال والشرق والجنوب، حيث ترامى السَّهْبُ المتاخم للصحراء، مَوْطِئَ قدم شعوب القبائل من البَدْو والأكراد والتركمان الذين اعتادوا ارتيادها سعياً وراء المراعي الصَّالحة لتربية مواشيهم. ولقد كان لهذه القبائل دورٌ في التجارة إذ باعت الصوف واللحوم والبُسُط للجوالين من باعة المدينة، كما أفادت التجارة البرِّيَّة من خبراتها عن طريق تزويد القوافل بالدواب الصالحة للنقل، والمعتادة عليه. وفي المقابل، كانت القبائل تستهلك الخِيم والسيوف والسُّروج المزخرفة وهي منتوجات كانت صناعة المدينة المتجدِّدة دواماً تعمل على إنتاجها. وما لبثت هذه العلاقة التكافليَّة القائمة بين البيدر والبيداء أن سمحت لحلب بلعب دور

المدينة المِرْفَئِيَّة الواقعة علىٰ تخوم الصحراء في حين اقْتَرَنت موارد المياه وسهولة الحصول علىٰ الغذاء بموقع منيع، يسهل الدفاع عنه مما أَمَّنَ لسكان المدينة استقلالية عن شيوخ القبائل الذين غالباً ما تدخَّلوا في الشؤون السياسيَّة للمدن التابعة لحلب والواقعة منها إلىٰ الشمال والجنوب، مثال كلّس (Killis) وحما (Hama)[3] اللتين ضَمَّتا أسواقاً تمتّعت بالاكتفاء الذاتي.

ولكن وبالرغم مما اكتنفت عليه من حسنات جغرافية وقِدم تاريخي، لم تكن حلب لِتُشَكِّلَ إلاَّ نادراً مركزاً اقتصادياً وسياسيَّاً بارزاً في سوريا العظمى، نظراً لما لَقِيَتْهُ عادة من منافسة مدن فاقَتْها نجاحاً، مُرْخِيَةً بظلالها عليها، مثال أنطاكيّة الناشطة في مرحلتها الكلاسيكيَّة ودمشق في معظم قرونها الإِسلامية. وبعد أَن وقعت تحت احتلال الجيش الإِسلامي في عام ستماية وسبعة وثلاثين للميلاد (637)، وقفت حلب علىٰ الحدّ الفاصل بين العالم المسيحي والإِسلامي. وخلال الحروب الصليبيَّة، وبفضل قلعتها التي أعاد الزنادقة بناءها بين عامي ألف ومائة وثمانية وعشرين (1128) وألف ومائة وثلاثة وثمانين (1183)، وعمل الأيّوبيون علىٰ تدعيمها وتقويتها بين عامي ألف وماية وثلاثة

(3) انظر Yusuf Halaçoğlu, XVIII. Yüzyilda Osmanli mparatorluğu num skân Siyasetteri ve Asiretlerin Yerlestirilmesi (أنقرة، 1988).
وانظر ديك دويز Dick Douwes، The Ottomans in Syria: A History of Justice and Oppression، (لندن، 1999).

obeikandl.com

وثمانين (1183) وألف ومائتين وستين للميلاد (1260)، شكّلت حلب حصناً منيعاً للإسلام ضد الفَرَنْجَة الذين كانوا علىٰ مقربة من أنطاكية. وكان الصليبيّون قد ضربوا الحصار حول حلب في مناسبات مختلفة، غير أن حامِيَتَها العسكرية، التي اتخذت من جدران القلعة حصناً احْتَمَت وراءه، تمكّنت من الصمود والمقاومة حتى وصول القوة الداعمة حاملةً المساعَدة. ولكن الحظ لم يكن حَليف حلب علىٰ الدوام مع الغُزاة الذين أتوها من الشرق؛ إذ تعرضت المدينة للسلب والنهب بعد الاستيلاء عليها وقتل معظم ساكنيها فيما اُستُرِقَّ البعض الآخر من قِبل قوات هولاكو (Hülegü) عام ألف ومائتين وستين (1260) ثم من قبل قوات تيمورلانك (timur) عام ألف وأربعمائة وواحد للميلاد (1401). وبين هاتين الغزوتين، تعرَّضت حلب للخراب والدماء عندما ضرب الطاعون الدِّبْلي شَعبها عام ألف وثلاثمائة وثمانية وأربعين (1384). ومع ذلك، عاد شعبها إليها وعمل علىٰ إعادة بنائها بعد كل نكبة أصابتْها.

والجدير ذكره أنَّه وعلىٰ إثْر الحروب الصليبيَّة والخراب الذي سَبَّبَهُ تيمور (Timur)، إرْتَأَت سلالة المماليك التي امْتَدَّ حكمها بين عامَيْ ألف ومائتين وستين (1260) وألف وخمسمائة وسبعة عشر للميلاد (1517) والتي جعلت من القاهرة عاصمة لها، ضرورة إعادة إحياء حلب كمركز شمالي للمملكة. وبفضل الرعاية المملوكية التي كانت تتمتع بها، دخلت المدينة فترة من

الرَّخاء، لا مجال للمقارنة بينها وبين تلك التي كانت عليها قبل القرون الإسلامية. وبالرغم من تحويل طرق التجارة التي كان بمقدورها إحداثُ هذه النقلة النوعيَّة، إذْ كانت في طور الحركة قبل أَن تُبَاغِتها زيارة تيمورلانك (Timur) الغازية، فإن مرحلة السِّلم المتنامي التي تَلَتْهُ أَمَّنَ المُناخ المناسب لنمو التجارة. وكان موقع حلب كمركز تجاري قد لَقِي دعماً هامّاً أتاه إثر انهيار المملكة الأرمنية في سيليسيا (Cilicia) واستمر حتى قدوم المماليك عام ألف وثلاثمائة وخمسة وسبعين (1375) للميلاد. فمع هَدْم مدينتها المرفئية أياس (Ayas)، حَوّل التجار الذين كانوا يحملون البضائع الآسيوية إلىٰ الشرق الأوسط، ناحية جنوبي حلب في وقت عمد فيه مجلس شيوخ مدينة البندقية، واعترافاً منه بأهمية حلب كمركز تجاري، إلىٰ تعيين نائب قنصل للمدينة شاءت الأقدار أَن يَستقر فيها في الوقت عينه الذي استولى فيه تيمورلانك عليها، ليشهد فظاعة هذا الحدث. وما لبث هذا المنصب أَن رُفِّعَ إلىٰ قنصلية تامة وكاملة، حوالي العام ألف وأربعمائة واثنين وعشرين للميلاد (1422)[4]، وذلك بتأثير من المنتوجات الأساسيَّة التي وجدها الإيطاليون في أسواق حلب، مثل الزنجبيل والفلفل المُسْتَقْدَمَيْن من بلاد الهند الشرقية ـ ما أكسب المدينة لقب «الهند الصغيرة» (Little India) ـ، والحرير

(4) انظر إلياهو آشتور Eliyahu Ashtor، Levant Trade in the Later Middle Ages (Princeton, NJ, 1983)، ص 121، 325.

الإيراني، والقطن السوري. أما أولى المنتوجات الأوروبية التي صُدِّرت إلىٰ سوريا فكانت في هذه الفترة، الألبسة الحريريَّة، والقصدير والعملة المصكوكة.

ومع أَن دمشق بقيت العاصمة الإقليميَّة الأولى لسوريا العظمى، إلاَّ أَن حلب اكتسبت علىٰ الصعيد الهندسي الكثير من الرعاية التي أغدق بها عليها بكاوات المماليك الذين شيَّدوا فيها الجوامع والمدارس، وشرعوا في وضع برنامج بناء لتوسيع وتحسين أسواق المدينة وهذا ما كان له بالغ الأَثر في تأمين مستقبل تجاري مهمّ. وعكست هذه الرعاية اعترافهم بما سبق لحلب أَن أحْرَزَتْه من تفوّق علىٰ دمشق، كسوق أَو كمركز تجاري إقليمي تُشرى وتباع فيه المنتوجات الآسيوية. والجدير ذكره أَن هذا التطوّر لم يطرأ نتيجة لسياسة واعية مُدْركة كان المماليك قد وضعوها حَيِّز التنفيذ، وإنما أتى علىٰ الأصح إثر تنامي الخطر علىٰ الطرقات البرِّيَّة البديلة التي كانت تعتمدها القوافل الآتية من الحجاز وبغداد؛ وهي طرق كانت قد ساهمت في جعل دمشق وميناءها الكوكبي في بيروت أهم سوق تجارية مَشْرِقية في بداية الحِقْبَة المملوكية. غير أَن هذه الطرق البريَّة عانت الكثير في القرن الخامس عشر من انبعاث القوّة العسكرية التابعة للبدو، فافتقرت منذ ذلك الحين إلىٰ الأمان مما جعل من الصعب اعتمادُها.

وبالرغم من الرَّخاء التجاري الذي نعمت به حلب، فلقد

كان حكم المماليك في عقوده الأخيرة استبدادياً لا يتوانى عن ممارسة الطغيان علىٰ سكان المدينة. لذلك لم يأسَف المواطنون الحلبيّون بتاتاً عندما هزم جيش السلطان العثماني ياڤوز سليم الأول (Sultan Yavuz Selim I) (1512 ـ 1520) سلطان المماليك قانصو الغَوْري (Sultan Qansuh al-Ghawri)، في ميدان مرج دابق، عام ألف وخمسمائة وستة عشر للميلاد (1516). فعلىٰ أثر المعركة، سارع الوجهاء المحليّون إلىٰ الترحيب بالسلطان العثماني فأقاموا له الاحتفالاتِ ومَدّوا له المآدب التي استمرت لأيام عدَّة وأَغْدقوا عليه الهدايا من الأثواب الحريريَّة. ومع احتلال سوريا ومصر، في العام التالي، أصبح كل الشاطىء الشرقي للبحر المتوسط بين أَيْدي العثمانيين الذين أحْكموا قبضتهم عليه مما جعل من الدولة العثمانيَّة السلطة المسلمة المتوسطيّة الأساسية الوحيدة في المنطقة، حتى أَن السلطان سليمان القانوني (Sultan Kanûnî Süleyman) (1520 ـ 1566) مدَّ السيطرة العثمانيَّة إلىٰ أبعد من ذلك فأوْصَلها العراق، وضِفَّتي البحر الأحمر (المعروف لدى العرب بقُلْزُم). ومع انبساط سيادة العثمانيين التي تخطّت المضائق البحرية وطرق القوافل إلىٰ الشرق، أصبحت الإمبراطورية قوةً عالمية قادرة علىٰ منازعة المصالح التوسعيَّة الأوروبية في المحيط الهندي[5].

(5) انظر پالميرا بروميت Palimira Brummett، Ottoman Seapower and Levantine Diplomacy in the Age of Discovery (Albany, NY, 1994).

إن استبدال سلطان بآخر لم يُشِر بداية إلىٰ أي تغيير في التقليد المتَّبع والقاضي بوضع حلب تحت السيطرة التاريخيَّة والسياسيَّة لدمشق. وكما فعل من تقدّم عليهم علىٰ رأس نظام المماليك، اعتمد العثمانيون النهج نفسه فأخضعوا حلب لسلطة حاكم دمشق. وكان هذا القرار انعكاساً علىٰ الأرجح لوقائع عدّة، أوّلها كَمَنَ فيما اتصف به العثمانيون من تَحَفُّظٍ سياسي فهم غالباً ما اجْتَنَبوا إدخال التغييرات علىٰ الممارسات الإدارية التي كانت قائمة قبل غَزْوهم للمناطق التي قُدِّر لهم الاستيلاء عليها، وقد انطبق ذلك خصوصاً علىٰ تلك التي كانت خاضعة للحكم الإسلامي عندما فتحوها. أما ثاني هذه الوقائع فكمن فيما كانت تتمتع به دمشق من اعتبار ونفوذ ناشئين عن قيامها مقام العاصمة الإسلامية في عصر الأمويين (681 ـ 750م) ونقطة انطلاق قوافل الحجّاج السنويَّة إلىٰ مدينة مكّة المكرَّمة. ومن هنا كان من المنطقي أن يعترف السلاطين بإقليميَّة الموقع الدمشقي عبر إمداد حاكمها بصلاحيات حاكم فوق العادة لسوريا. ولكن الأحداث التي عَقِبَت القرار ما لبثت أن أثبتت قِصَر نظر العثمانيين.

فمع اعتلاء السلطان سليمان (Süleyman) العرش العثماني، عَمَدَ جانبردي الغزالي (Janbirdi al-Ghazali)، حاكم دمشق الذي كان سابقاً في خدمة المماليك، إلىٰ إعلان العصيان وحُجَّته في ذلك أن القَسَم بالولاء الذي قطعه للسلطان سليم لم يمتد إلىٰ

ابنه. فرفض كَرَكا أحمد با (Karaca Ahmad Paa)، الموظف المسؤول عن حلب، اتّباع لواء الغزالي. وعندما وصلت القوات الدمشقية إلىٰ المدينة، سارع أحمد با إلىٰ إقفال أبوابها وإلىٰ الانضمام إلىٰ أهلها داعماً الادعاء العثماني. ولم يمر وقت طويل حتى تَمَّ إخضاع دمشق وسَلْبِها علىٰ يدِ جيش عثماني أُرْسِل لتحرير حلب. كان ذلك على الأرجح اعترافاً من قِبل الإمبراطورية بحاجتها إلىٰ مركز بديل للسلطة في سوريا وإحباطاً منها لأيَّة أطماع مماثلة قد تَتَمَلَّك من حاكم دمشق. وما لبثت حلب أن رُفِّعَت إلىٰ عاصمة إقليمية تامّة في عام ألف وخمسمائة وأربعة وثلاثين للميلاد (1534)، وقامت إسطنبول مباشرة بتعيين حاكمها وقاضي قضاتها اللذين كان عليهما في المقابل أن يكونا مسؤولين أمامها عِوض دمشق[6].

غير أن خزينة المقاطعة بقيت لبعض الوقت مرتبطة بتلك الموجودة في دمشق، مُنْدَرِجةً تحت التسمية التالية: أرابيستان

(6) قام جدل حول الزمان الذي قسّمت فيه المقاطعة، ففي حين يصرّح كل من روبير مانتران (Robert Mantran) وجان سوڤاجي (Jean Sauvaget) في مؤلفهما Les Règlements fiscaux Ottomans: les provinces syriennes الصادر في بيروت عام 1951 والذي بات اليوم مرجعاً كلاسيكياً، أن الانفصال تَمَّ بعد العصيان مباشرة، أبرز مِيتين كونت (Metin Kunt) في كتابه The Sultan's Servants، الصادر في نيويورك عام 1983، وثيقة استحصل عليها من الأرشيف العثماني، تشير إلىٰ أن سوريا الكبرى بِرُمَّتِها وحتى عدن، كانت لا تزالان خاضعتين، في العام 1527، للسلطان القضائي المولَج به الحاكم العام في دمشق.

دفترداري (Arabistan defterdari) وهو منصب اتخذَ له من حلب موقعاً ولكن المسؤوليَّة التي كان مولجاً بها من تَسَلَّمَهُ، كمنت في جمع كل عائدات سوريا الكبرى وشمالي العراق حتى العام ألف وخمسمائة وسبعة وستين للميلاد (1567)[7]. وبالإضافة إلىٰ الميل العثماني العام إلىٰ الديوانية البيروقراطية الجامدة والمقصرة، فإن أسباب الإبقاء علىٰ ممارسات الأداء المملوكي بقيت غير واضحة المعالم، إسوةً بتلك التي تَمَّ بوحي منها اختيار حلب لإيواء الخزينة بدلاً من دمشق. غير أن هذا القرار استمر في إثارة الإرباكات في موضع الامتيازات الفردية لكل حاكم مقاطعة في سوريا. فعلىٰ أثر انفصال كل من الخزينتين، شرع حكام دمشق يطالبون دورياً بالحق بجمع الضرائب في الداخل الحلبي. وأخذ هذا الوضع في التفاقم بتأثير من ميزان لا تكافل فيه بين القوى الملائمة لكل حاكم. فخلال معظم القرن السادس عشر، عمل السلاطين إلىٰ إيواء وحدات مشاتهم الخاصَّة المؤْتَمِرة بأوامر الباب العالي في سوريا[8]، وجعلوا من جنوبها ـ أي دمشق، وفلسطين دون إغفال طريق الحجّ ـ موقعاً للإنكشارية (وهي كلمة يعنى بها الجند الجديد في التاريخ

(7) انظر أوريال هَيْد (Uriel Heyd)، Ottoman Documents on Palestine, 1552-1615 الصادر في أوكسفورد عام 1960، ص 420.

(8) انظر مقالة عدنان بَخِيت (Adnan Bakhit)، «Aleppo and the Ottoman Military in the 16th Century» المنشورة في مجلة الأبحاث الصادرة عام 1978 ـ 1979، ص: 27 ـ 28.

العثماني). وبذلك كانت مدينة حلب عُرْضة دائمة لغزوات الفِرق المتمركزة في دمشق والمولجة جمع الضرائب، بينما كان حكّامها يعانون الضغط المُلْزِم بالاستجابة للمطالب، مما أدّى بهم إلىٰ الوَهَن الكلي فعجَزوا عن وضع حدٍّ لممارساتها.

القرن السادس عشر:

قبل غزوهم واحتلالهم سوريا، كان العثمانيون قد كَدَّسوا قروناً من الخبرة في بناء الإمبراطورية. وهذا ما يَسَّر لهم استيعاب الأَراضي المحتلة حديثاً باعتمادهم إحدى الطريقتين: الدمج المباشر ضمن الإدارة العثمانيَّة الإقليميَّة، أَو وضع هذه الأَراضي بين أيدي النخبة السياسيَّة في المناطق والتي تَمَرَّست في ممارسة هذا الدور قبل الاحتلال العثماني. ففي الحالة الثانية، عمد المواطنون المحليّون إلىٰ جمع المداخيل باسم السلطان ولكنَّهم تَمَتَّعوا بنسبة عالية من الاستقلالية المناطقية. علىٰ العكس اسْتَتْبَعَتْ الطريقة الأولى دائماً مَسْحاً دقيقاً للأرض المحتلَّة تمهيداً لتقسيمها إلىٰ وحدات زراعية عُرفت باسم «تيمارز» (Timars)، ولقد أمكن لهذه الوحدات احتواء قرىً بكاملها أوْكلَت الدولة أمرها وخيّالة يدينون لها بالولاء ويتكلَّمون اللغة التركية، فتقوم مقام الراتب مقابل خدمتهم العسكرية في صفوف قوّاتها. ومن خلال هذا النهج، تمكَّنت خزينة الدولة ـ التي غالباً ما كانت تقع في العوز ـ أَن تتفادى دفع الرواتب لجندها نقداً. وفي الوقت عينه، ساعد النظام الأميري (الخاص

بخزانة الدولة) على دمج المنطقة المحتلة في الجسم السياسي للإمبراطورية عن طريق توطين أفراد أوفياء للسلطان. ففي بلاد البلقان، أمْكَنَ لهذا النهج أن يُعَجِّلَ عمليَّة التَثْريك الثقافي للمواطنين المحليين كما كانت الحال في أجزاء من بلغاريا، أو اعتناق الإسلام كما حصل في البوسنة وألبانيا.

ومن هنا نرى أن ٱستيعاب سوريا في الإمبراطورية شكَّل تحديات اختلَفَتْ عن تلك التي سبق للدولة أن اخْتَبَرَتْها. فالتوَسُّع الإمبراطوري جاء تاريخياً كنتيجة للحرب المقدَّسة الجهادية (gaza) داخل مناطق البلقان المسيحيَّة، أو إثر الحروب التي شَنَّها العثمانيون ضد سلالات تركية استوطنت الأناضول وتقاسمت والعثمانيين اللغة والثقافة السياسيَّة. ومع احتلالهم لسوريا أولاً، ولمصر ثانياً، وللعراق ثالثاً، وجد العثمانيون أنفسهم يحكمون رعيَّة وإن كانت تدين بمثل دينهم إلاَّ أنّها كانت تختلف عنهم بإرثها الثقافي المدَني الذي ٱتُّصِف بتعقيده واعتمد اللغة العربية وسيلة للتعبير عن ما ٱشتمل عليه من مضمون وخصائص. فلقد وطأ العثمانيون أرض سوريا وفي ذهنهم رؤية عن الإسلام اتَّسَمت بحسن ترابطها والطبيعة السياسيَّة للسلطنة، هذا بالإضافة إلى حيازتهم إرثاً غنيّاً وثقافة فنِّيَّة خاصَّة بهم. وكان التقليد العثماني قد شَهِدَ تطوّراً في الأناضول بتأثير من مجموعة لا تُعَد ولا تحصى من التقاليد المتنوّعة، كالفارسيَّة والبيزنطيَّة والتركيَّة والمغوليَّة في حين لم يَسْتَقوا من الأَراضي العربية إلاَّ القليل من الإلهام المباشر.

وكنتيجة لهذا الأمر، اختلف العثمانيون عن رعاياهم العرب في فهمهم للمعنى الذي ينطوي عليه أَن يكون المرء مُسلماً. ومما لا شك فيه، أَن الثقافة العثمانيَّة اشتملت كذلك علىٰ تأثير قوي للشريعة السُّنِيَّة، إِذ تشاركت النخبة من العثمانيين والحضَر في سوريا الالتزام بها واتّباعها. وبالرغم من ذلك، لم يَخْلُ حتى هذا الأمر من الخلافات، ذلك أَن المسلمين السوريين كانوا يتّبعون تاريخياً المدرسة الشافعية في القانون الإِسلامي، فيما اتَّبع العثمانيون المدرسة الحنفية في القانون الرسمي.

ومع أَنَّه تَمَّ مَسْح كل الأَراضي السورية مباشرة بعد احتلالها إِلاَّ أَن العثمانيين أظهروا في البَدء بعضاً من الازدواجية والتضارب حول ماهية ونوع النظام الإِقليمي الذي ينبغي عليهم اتّباعه. فبعد نشوب ثورة الغزالي عام ألف وخمسمائة وعشرين للميلاد (1520)، زُوِّدَت المقاطعات في كل من حلب ودمشق بحكّام عثمانيين ناطقين باللغة العربية وابْتُدِئ العمل بنظام الوحدات الزراعيَّة (Timars). وما لبث تطبيق النماذج العثمانيَّة للحكم والإِدارة داخل المقاطعات أَن أدخل سوريا، وعلىٰ نحو مُحْكم ومضمون، في المدارَ العثماني[9]. فإِذا بالإِدارات الإِقليمية خاضعة لرئاسة عثمانيين ناطقين باللغة التركية وإِذا

(9) انظر دراسة مارغريت ڤنزك (Margaret Venzke)، «Syria's Land-Taxation in the Ottoman 'Classical Age' Broadly Considered», V. Milletarasi Türkiye Sosyal ve ktisat Tarihi Konresi: الصادرة في Tebligler، أنقرة، 1990، ص 4190 ـ 434.

بالخيّالة ممن تكلّموا التركية قد اتّخذوا من العديد من القرى الواقعة في مقاطعات دمشق وحلب مَقَراً لهم، في حين درجت العادة على استقدام حكّام المناطق الأُخرى التي يقطنها ناطقون باللغة العربية من النُّخب المحليَّة: كالمماليك في حالة مصر وبغداد، وشيوخ القبائل في حالة مقاطعتي طرابلس في لبنان، والبصرة في العراق.

وما لبث هذا الاستيعاب لحلب في مدار الإمبراطورية العثمانيَّة أَن أدخل، في المزيج الشعبي للمدينة، طبقة جديدة توزّع أفرادها بين عثمانيين ناطقين باللغة التركية، وجنود ودواونيين؛ ولقد أطلق المواطنون الحلبيون على هؤلاء جميعاً اسم «رجال الباب» (Men of the gate)[10] الذين لم يَرَ فيهم مؤرخو العرب في القرن العشرين إلاَّ أسلافاً للأوروبيين الإمبرياليين التوسعيين[11]، فيما لا يسعنا الجزم ما إذا كان المقيمون في حلب ممن تكلموا لغة الضاد، في القرون الأولى

---

(10) انظر:

This reflects a commonplace Ottoman synecdoche for the Sultan in that his authority is represented as the «bab-i Hümayûn» (Imperial Gate) and predates the general western metaphor for Ottoman Government, «the Porte» which was derived from the High Gate (bab-i âli) of the Grand Vesir. See Fatma Müge Göçek, Rise of of the Bourgeoisie, Demise of Empire: Ottoman Westernization and Social Change (Oxford, 1996), p. 23.

(11) انظر:

For example, D. 'Abdallah Hanna, Harakat al-'amma al-dimashqiyya fi al-qarn al-thamin 'ashar wa al-tasi' 'ashar (Beirut, 1985).

للحكم العثماني، قد رَأَوْا في هؤلاء الأسياد الجُدد، أغراباً لا صلة لهم بهم، كما يشير إِلىٰ ذلك إِقرارهم بالاختلاف العرقي واستعمالهم للفظة «الروم» (ويعنى بها الأناضوليين) للدلالة عليهم. والجدير ذكره، أَن الاختلاف ظهر بوضوح عندما قام المشرّعون العثمانيون باقتراح اجتهادات وتأويلات للشرع الإِسلامي تتنافى والتقليد المتّبع في ممارسة القانون وتطبيقه في المراكز الحضرية الناطقة باللغة العربية[12]. وإِذا كانت لفظة «عُثْمَاني» أَو (Uthmani) أَو «عُثْمَنلي» (Uthmanli) هي اليوم في التداول للدلالة علىٰ العثمانيين، فلقد نَدُر استعمالها في حلب حتى القرن الثامن عشر.

ولقد أوجدت هذه الجدلية القائمة علىٰ الاختلاف والتشابه بين هاتين الثقافتين السُنِيَّتين (الأولى وقد عُبِّر عنها بالعثمانيَّة التركية وتمثَّلت برجال الباب، والثانية وقد نطقت بلغة الضاد) ازدواجية بالنسبة للسوريين المعاصرين للإِمبراطورية ولا سيما إِثر اندماجهم فيها. وفي حين اعتمد المماليك وأسلافهم علىٰ طبقة أهل الفكر في المدن السورية لتعريف الدولة، اعتمد السلاطين العثمانيين نخبتهم السُنِيَّة الناطقة باللغة التركية لإِسداءهم النُصح حول مسائل متصلة بالقانون الشرعي ومتصلة بالتقاليد السياسيَّة،

---

(12) انظر:
Michael Winter, «A Polemical Treatise by 'Abd al-Ghani al-Nabulusi against a Turkish Scholar on the Religious Status of the Dhimmis» Arabica 35 (1988): 92-103.

فيما تُرِك للسوريين أَمْرَ مفاوضة حل وَسطِيّ يُمَكِّنُهم من الإبقاء علىٰ مراكزهم ذات التأثير عَبر تأدية مهام هادفة لخدمة مصالح الدولة العليّة. ولكن تاريخ سوريا وما اشتملت عليه من تقاليد إسلامية خاصة بها، أعطاها أصالة لم يقوى العثمانيون علىٰ تجاهلها، ولا السوريون علىٰ تناسيها وإغفالها.

فأصبح من الضروري والحالة هذه أَن يتوصل الطرفان إلىٰ إيجاد نوع من التوازن[13]. والغريب في الأَمر ربما أَن الاختلافات اللغويَّة لم تُوَلِّد بين الحكّام والرعية أي صراع إثني أَو عِرقي، واستمرت الأمور علىٰ هذه الحال حتى أواخر القرن الثامن عشر علىٰ الأقل. ويَمْكُنُ تفسير هذه الظاهرة في سببين قابلين للتصديق: أولهما اعتبار مُسْلِمي المدينة أَن النظام الذي اتَّخذ من إسطنبول مَقَراً له، إنما هو نظام يتمتع بالشرعية التي يضفيها عليه الإسلام، والسلطان بالتالي هو سلطانهم الذي عليهم واجب الإذعان لأوامره. وهنا يظهر جَلِيّاً واضحاً كيف أَن الشرع الإسلامي شَكَّل أساساً أيديولوجياً للدولة، حاسِماً المسألة لصالح السلطان الذي أمكن له كَسْب ولاء الرعايا العرب دون عناء؛ وثانيهما، وهو يوازي الأول أهمية، كَمَنَ في الإدارة

(13) إنني أَسْتَسْقِي مفهوم الوساطة أَو التَّوَسط هذا، القائم بين الثقافتين من مُؤَلَّف أصدره ريتشارد وايت (Richard White) تحت عنوان: The Middle Ground: Indians, Empires and Republic in the Great Lakes Region, 1650-1815، في كامبريدج (Cambridge) عام 1991، ص 100 (X).

العثمانيَّة في حلب، ضَمَّت في حاشيتها عدداً لا يُستهان به من المواطنين المحليين الذين استثمروا سيطرة النظام على المدينة لصالحهم، إذ غالباً ما التحقوا بصفوف من تولّى شؤون الإدارة، فكان قائم المقام والمحصّل الضرائبي أو الجابي ينتمي في مَنْبَتِه إلى المدينة، في حين كان قاضي القضاة معيناً من السلطة، ناطقاً باللغة التركية ومقيماً في حلب، يعاونه في تأدية مهامه موظفون وقضاة أقل شأناً، يتشاركون الأصل العربي. وبهذه الطريقة، أَمْكَنَ للحلبيين لَعِبَ دور الوسيط في القرون العثمانيَّة، آخذين على عاتقهم إدارة المدينة محلياً، حتى ولو كان عليهم الإذعان لقرارات مَن كان مولجاً الإشراف عليهم من رجال الباب.

ومع ذلك، فلا شك إنَّه كان لوجود هؤلاء الموظفين العثمانيين القادمين من إسطنبول تأثيراً اُخْتَلَف عن ذلك الذي مارسه أو تركه الأمراء من المماليك. فدفعت النخبة من المسلمين بأبنائها يَنْهَلون العلم من مدارس إسطنبول ومراكز الأناضول الدِّينيَّة، ولا سيما تلك المتواجدة في قونيا. فكان التتريك النتيجة الحَتمية، إضافة إلى إضفاء الطابع العثماني على معظم إنتاجات الثقافة الشعبية في حلب، حيث اللغتين والتقليدين في تفاعل يوميّ. ولقد برز الدليل النموذجي على هذا الاختلاط في الأذواق العثمانيَّة التي طغت على الجوامع السورية، مُتَمَثِّلَةً بالقُبَبِ البيزنطية والمآذن المخطّطة، في حين اسْتُبْقِيَ على التفاصيل الهندسية المحليَّة بارزة في الرقاقات التي

علت الجدرن الداخلية وفي الرسوم المخطّطة باللونين الأبيض والأسود التي اكْتَسَت بها الجدران الخارجية، وكلتا الميزتين تندرجان في الفنّ التزييني السوري المَنْبَت، والتي وضع أُسُسَها وتصاميمها، نخبة عمدت لاحقاً إلىٰ تشكيل الفِرق المحترفة العاملة في هذا المجال. وهكذا، من الموسيقى إلىٰ الغذاء، ومن النظرية السياسيَّة إلىٰ تلك الشرعية، ومن مقاهي التسلية إلىٰ الأنظمة الصوفية، وصولاً إلىٰ الهرطقات الدِّينيَّة التي اعتمدها القرويون في المناطق الريفية، لم يَنْجُ إلاَّ ما قَلَّ من الثقافة السورية الشمالية من تأثير ذلك التخصيب الآتي من الأناضول، وهي عملية دفعت السيطرة العثمانيَّة بها قُدُماً، علىٰ جانِبَي الحد الفاصل بين اللغتين العربية والتركية.

وما أَن اطمأنت حلب إلىٰ كونها أصبحت مقاطعة تامة دَخَلت بَوْتَقَة الإمبراطورية حتى استرعَتْ انتباه نخبة من العثمانيين الذين رَأَوْا فيها ووجدوا في تجارتها استثماراً جيداً يصلح لهذا العالم الأرضي ولذلك الموعود المرتَقَب علىٰ حدٍّ سواء. فعلىٰ مدار العقود الأولى للحكم العثماني، أضاف الحكام الذين توالوا علىٰ سُدَّة الحكم الكثيرَ إلىٰ أُفُقِ المدينة وبُنْيَتِها التَّحتية التجارية، إذْ عَمَدَ كلٌّ من «هُوسْرِيف باشا» (Husrev Pasa) في العام ألف وخمسمائة وستة وأربعين (1546)، ومحمَّد باشا (Mehmet Pasa) في العام ألف وخمسمائة وستة وخمسين (1556) للميلاد، إلىٰ تأسيس الأوقاف الدِّينيَّة التي

أخذت على عاتقها تمويل بناء مساجد جديدة اعْتَمَدت الطرازَ العثماني، فأنشأ الأخير على سبيل المثال، في عام ألف وخمسمائة وأربعة وسبعين (1574) للميلاد، وَقْفاً تابعاً لِخانِ «خان الجمرك» (khan al-Gumruk). كان «خان الجمرك» هذا أكبرَ صرح تجاري في المدينة وقد اسْتُخْدِم كَمقرٍ أقامَ فيه التجار الأوروبيون طوال القرون الثلاثة اللاحقة. زِد على ذلك، جامعاً ومَجْمَعاً مُوَسَّعاً عَمَدَ حاكم آخر، هو «بِهْرام باشا» (Behram Pasa) إلى تشييدهما، وذلك عام ألف وخمسمائة وثلاثة وثمانين (1583) للميلاد، مما ساهم، في النصف الأول من القرن الأول للحكم العثماني، في مضاعفة الجزء المركزي في حلب، وهو ما أَطْلَقَ عليه المواطنون المحليّون ببساطة اسم «المدينة». وبفضل هذه المنشئات التي أُضيفت إلى تلك التي شَيَّدها المماليك، اتّسَعَ قَلْبُ المدينة التجاري فاشتمل، ولا سيما في الجزء المِحْوري منه، على ست وخمسين سوقاً منفصلة وثلاثة وخمسين خاناً[14]، بالإضافة إلى كيلومتر مربّع واحد من الطرقات المتداخلة المتشابكة المكتظة بالحوانيت والمشاغل والمساجد والحمامات الشعبيَّة والخانات التي ظَلَّلها سقف واحد. كل هذا جعل من سوق حلب مَحَطَّ إعجاب كل من زارها، إذْ لم يكن لها مثيل في أذهان الزائرين إلاّ سوق

(14) انظر أندريه ريمون (André Raymond)، Grandes villes arabes à l'époque Ottomane، الصادر في باريس، عام 1985.

obeikandl.com

إسطنبول الذائعة الصيت والمعروفة آنذاك باسم «كاپالي كارشي» (Kapali Çarsi).

غير أَن العثمانيين لم يستأثروا وحدهم بالاعتراف بأهمية حلب علىٰ الصعيد التجاري في القرن السادس عشر. ففي عام ألف وخمسمائة وخمسة وأربعين، بعث البندقيون بقنصلهم المستقر في سوريا، من دمشق حيث وضعوا حداً لأعمالهم المباشرة، إلىٰ طرابلس، ثم إلىٰ حلب التي وصلها عام ألف وخمسمائة وثمانية وأربعين. وقد أتت هذه الخطوة لتعبّر عن اعترافهم بالأهمية المتزايدة التي راح يكتسبها طريق الخليج فالفرات، الذي اعتمد مَسْلكاً للفُلفل والتوابل الأُخرى المستقدمة من شرقي الهند عوضاً عن مَمَرّ البحر الأحمر الذي سبق له أَن شَكّل دعماً لدمشق. وسرعان ما طرحت أسواق حلب في حوانيتها أيضاً الحرير الذي شَكّل في ذلك الوقت فِتنة جديدة تلفت أنظار التجار، في حين كان الأوروبيون يثمنون بشكل خاص الحرير المُسْتقدم من منطقة بحر قزوين في جيلان، إضافة إلىٰ الحرير المصَنَّع محلياً في أنطاكيا والفرات، وذلك المنْتَج في الأناضول. أما الحائكون المحليّون ففضلوا الحرير المستقدَم من بُرصا وتوكات علىٰ غيره من الأنواع، وهكذا لم يدخلوا إلا نادراً في منافسة مع المزايدين الأوروبيين من باعة الحرير الإيراني. غير أَن استعدادهم لدفع الأسعار الباهظة مقابل الحرير الأناضولي كان السبب الكامن في الغالب وراء المشاكل

المتأتّية من تزويد مراكز النسيج الأُخرى في الإمبراطورية بالمواد الخام مثل إسطنبول وبورصا[15].

إن وجود سوق الحرير في حلب في القرن السادس عشر لم يكن بالأمر الجديد، ذلك أنّه سبق للمدينة أن برزت كسوق ممتازة اعتمدها التجّار الأرمن في القرن الخامس عشر لاستقدام الحرير الإيراني إلىٰ الغرب. والسبب في اختيارهم حلب علىٰ غيرها من مَنْ نافسها من المدن التجارية إنما كان إلىٰ حد بعيد خيار عملي، ذلك أنَّ هذه السوق كانت أكثر قرباً من غيرها من مركزها القائم في جُلْفا (Julfa)، علىٰ ضفاف نهر آراكس (Arax)، الذي يشكّل اليوم الحدّ الفاصل بين أذاربيجان وإيران.

أَضِف إلىٰ ذلك ما اتَّصفَت به حلب في القرن الخامس عشر من استقرار وأمن ناجزين في حين طغى علىٰ الأناضول العنف وقلّة استتباب الأمن. وبالرغم من محافظة هؤلاء التجّار علىٰ وفائهم لحلب خلال القرن السادس عشر، فإن المتغيرات التي طرأت علىٰ المناخ الاقتصادي والسياسي في القرن السابع عشر حملهم علىٰ الانتقال إلىٰ إزمير (Izmir)، تلك المدينة التي راحت في ذلك الزمن تبرز كمنافسة ناشئة لحلب.

والجدير ذكره أَن ازدياد جاذبية سوق الحرير في حلب ارتبط بازدياد الطلب علىٰ هذا المنتوج في أوروبا التي شهد

---

(15) Damascus, Awamir al-Sultaniyya (hereafter AS), Aleppo vol. II, p. 123.

obeikandl.com

شمالها الغربي تكاثراً لمصانع النسيج المحلية: ففي لندن وحدها، ارتفع عدد العاملين في مجال صناعة الملابس الحريريَّة، من ثلاثمائة صانِع، عام ألف وستمائة إلىٰ أكثر من عشرة آلاف عام ألف وستمائة وأربعين[16]، الأمر الذي دفع بالتجّار الإنجليز والفرنسيين الراغبين في تلبية الطلب النامي علىٰ الحرير الخام إلىٰ تحدّي الاحتكار البندقي الفعلي للحرير في تجارة المشرق؛ إذ عمد الفرنسيون عام ألف وخمسمائة وسبعة وخمسين (1557) إلىٰ تأسيس تمثيل قنصلي في حلب، وما لبثت شركة المشرق الإنجليزية أن حازت رخصتها من الملكة إليزابيت الأولى، عام ألف وخمسمائة وواحد وثمانين (1581)، مسجَّلة بذلك الشروع بعلاقة مفيدة وطويلة الأمد بينها وبين حلب[17]، فيما وُضِعَت دمشق علىٰ لائحة المدن التي رُخِّص للشركة المذكورة التعامل معها، بالرغم من عدم إقامة أي وسيط تجاري إنجليزي يُمَثِّلها في المدينة. عِوض ذلك، وصل طرابلس أول قنصل ممثل لشركة المشرق في سوريا عام ألف وخمسمائة وثلاثة وثمانين (1583)، واستقر نائبة، ويليام باريت (William Barrett) في حلب في العام عينه. وما لبثت حلب أن اخْتيرَت عام ألف وخمسمائة وستة وثمانين (1586) مقر إقامة

(16) انظر ألفرد وود (Alfred Wood)، A History of the Levant Company، لندن، 1935، ص 760.

(17) انظر رالف دافيس (Ralph Davis)، Aleppo and Devonshire Square: English Traders in the Levant in the Eighteenth Century، لندن، 1956.

القنصل الأول في سوريا، وهو ما عكس بوضوح الدور المركزي الذي قُدِّر لحلب لعبه في مجال الاتِّجار بالحرير، وهو دور قيادي رئيسي اسْتَبْقَت المدينة عليه حتى حَلَّت الشركة نفسها عام ألف وثمانمائة وخمس وعشرين (1825). ولكن العقود الأخيرة التي سبقت توقف نشاط الشركة الذي مَهَّد لزوالها، سَجَّلَت غالباً شغوراً في القنصلية في حلب. من ناحيتهم ارتأى الهولنديون عام ألف وستمائة وثلاثة عشر تأسيس قنصلية في المدينة علىٰ غرار منافسيهم من الأوروبيين في الحقل التجاري، بالرغم من افتقارهم لأي وجود اقتصادي يُذكر فيها. ذلك أَن إزمير استحوذت علىٰ اهتمامهم أَكثر من حلب، فاختاروها مَقراً حشدوا فيها نشاطهم التجاري في المشرق. ويعود السبب الكامن وراء النقص في تواجدهم المتماسك والثابت في حلب، إِلىٰ الشكوك التي كانت تثيرها تجارة الحرير في سوريا، وإِلىٰ افتقارهم إِلىٰ الجوخ الذي اعتمده الإِنجليز والفرنسيّون منتوجاً للمقايضة الناجحة مقابل حصولهم علىٰ الحرير في حلب، وما أَلْزَمهم اللجوء إِلىٰ السيولة لدفع ثمن مشترياتهم. وخوفاً من اضطرارهم إِلىٰ تحويل ما كانوا يمتلكون عليه من سبائك الذهب إِلىٰ مال سائل، إِذا ما ارْتَأوا الإِبقاء علىٰ قدرتهم التنافسيَّة في حلب، عمد الهولنديّون إِلىٰ التخصُّص في المنتوجات الأساسية المتوافرة في إِزمير[18].

(18) انظر ج. ر. بوشا إيردبرينك (G. R. Bosscha Erdbring)، At the

وعلىٰ ضوء كل ما تقدَّم، تَتَّضِح لنا الأهمية التي اكتسبتها حلب كموقع مركزي تجاري تتوافر فيه مختلف السِّلَع بفضل ملاءمتها للقوافل القادمة من الشرق. ولكن المُلْفِت في الأمر أَن مركزية حلب التجارية لم تكن وليدَة وصول الأوروبيين إِلىٰ الشرق، وإِنما سَبَقَتْه بفضل الاستثمارات التي قام بها الأمراء من المماليك في بُنْيَتِها التحتية التجارية. إِذ كان بإِمكانها تأمين أسباب الراحة من حمامات شعبيَّة، وخانات وانْزَال مُصَانة صيانة جيدة إِضافة إِلىٰ تأمين الحماية للمسافرين مع القوافل. ومن الحوافز الأُخرى التي شَجَّعت الرحالة من التجّار علىٰ اعتماد أسواق المدينة كطِيَّهِم الأخيرة، توفر السِّلَع المنتَجة محلياً كالملابس والصابون والأشغال الجلدية. ولقد درج التجار القادمين من إِيران والهند علىٰ ابتياع هذه البضائع (إِضافة إِلىٰ البن المستقدَم إِلىٰ المدينة بواسطة الحجّاج العائدين من الحجّ)، والعودة بها علىٰ ظهور الجمال التي وصلت المدينة مُحَمَّلةً بالحرير الإِيراني والصِّبغ الأزرق والقطن المُطَبَّع من الهند،

Threshold of Felicity: Ottoman-Dutch Relations During the Embassy of Cornelius Calkoen at the Sublime Porte, 1726-1774 (إِسطنبول، 1975).

انظر كذلك نيلز ستينسغاردس (Niels Steensgaards)، «Counsul and Nations in the Levant from 1570 to 1650» وهي دراسة نُشِرت في مجلة Scandinavian Economic History Review في العدد 15، الصادر عام 1967، ص 13 ـ 55.

سالكة طريق البصرة. ولكن توفّر هذه السِّلَع ما كان ليثني تجار إيران عن الاهتمام بالفضَّة. وفي حين أبدى التجّار المحليّون استعدادهم لمقايَضَة الحرير الإيراني بسبائك الفِضة، إرْتأى الإنجليز خصوصاً اجْتناب هذا الأمر كل ما كان ممكناً. وهذا ما برَّر الاستقدام المستمر من الشرق للعملة المصكوكة طوال الفترة العثمانيَّة وهو واقع اقتصادي تنبَّه السلاطين إلىٰ ما قد يُشكِّله من ضرر[19]. ولكن وإن عمدوا إلىٰ تخفيض الرسوم علىٰ سبائك الفضة المستوردة بُغية تشجيع استيرادها فتفيد منها مملكتهم، إلاَّ أنهم لم يُحَظِّروا أبداً تصديرها.

وطالما توفرت إمكانية التبادل المُرْبِح، استمرت القوافل بشق طريقها إلىٰ حلب، مُحَمَّلَةً بالحرير الإيراني، ومَشى الأوروبيون في إثْرها. غير أن العوائق التي كانت تواجه حلب من جراء تجارتها مع أوروبا كان افتقارها إلىٰ مرفأ أو ميناء أسوة بتلك المدن المشرقية التجارية التي ازدهرت في هذه الفترة من التبادل بين الشرق والغرب. إن اختيار الأوروبيين بداية استعمال التسهيلات المرفئية التي كانت تقدّمها طرابلس ما لبث أن زال، إذ فقدت هذه الأخيرة منزلتها في نظرهم. ويعود السبب في ذلك إلىٰ المسافة البعيدة الفاصلة بين حلب وطرابلس، إذ كان

(19) حَذَّر نعيمه، مؤرخ القرن السابع عشر المولود في حلب، من عواقب استجلاب الفضة، في تاريخه. انظر لويس توماس (Lewis Thomas)، A Study of Naima، طبعة نورمان إتزكوفيتز، (Norman Itzkowitz)، نيويورك، 1972، ص 144 ـ 145.

obeikandl.com

يلزم الدواب ثمانية أيام من السير لعبورها إضافة إلىٰ الظروف الخطيرة المحيطة بالطرقات المؤدية إلىٰ المدينة. ولقد أمكن للقوافل القادمة من حلب، بلوغ طرابلس عبر ممرين، واحدهما داخلي، يخترق حمص وحما، وثانيهما ساحلي يمتد علىٰ طول الشاطىء الشرق أوسطي. أما الخِيار الأول، وبالرغم من كونه يشكّل جزءاً من الطريق المؤدية إلىٰ الحجّ ويخضع بالتالي لمراقبة القوات العثمانيَّة المولجة مهمة حمايته، إلاَّ إنَّه كان معرّضاً لهجمات البدو. أما الطريق الساحلية فلم تكن أكثر أماناً كونها كانت عُرْضة لابتزاز القبائل العلوية العاملة خارج جبالها المحَصَّنَة المنيعة.

وأهم ما كان يضعف جاذبية طرابلس في نظر الأوروبيين كان حكومتها. ذلك أَن أفراداً من بني سيفا، أَمسكوا بزمام الحاكمية لمعظم القرن السادي عشر. وبنو سيفا عشيرة قدَّمت الدعم للتركمان (Turkoman) إذْ وضعت بتصرّفهم أفضل شيوخ عائلات كسروان، وهي اليوم إحدى مناطق لبنان، إضافة إلىٰ جيش ضخم (كان بإمكانها في أي وقت حشده من أنسبائها وأقاربها) يمتثل لأوامرهم ويكون رهْنَ إشارتهم. ولهذا لم يخضع بنو سيفا والعائلات التابعة لهم والزبائن الذين اعتادوا التعامل التجاري معهم، للسيطرة العثمانيَّة المباشرة إلاَّ علىٰ نحو متقطع.

كما أنهم اكتسبوا خبرة واسعة في كيفية الإفادة من ضعف الحكومة المركزية بهدف تلبية وتنمية مصالحهم الخاصّة. أما

خارج السيطرة المباشرة للباب العالي، فانتزعوا من الأوروبيين ما أمكنهم من عائدات، مستعملين هذا المال لتثبيت موقعهم السياسي، ومعتمدين لذلك الرشاوي التي لم يَبْخَلوا بها علىٰ إسطنبول، والهدايا التي حرصوا علىٰ إغداقها علىٰ كل من خدم فيها[20].

وبمواجهة الرسوم الجمركية التي أَلْزم بها حكّام طرابلس كل من شاء استعمال مرفئها. ونظراً لبُعد هذه المدينة عن حلب، اعتمد الأوروبيون ـ وعلىٰ نحو مستتر وسرّي ـ خليج الإسكندرون مرفأ ترسو فيه سُفُنُهم. وعلىٰ الرغم من أَن شاطىء الإسكندرون كان كالمستنقع يكثر فيه البَعوض، إلاَّ أَنَّه كان علىٰ بعد ثلاثة أَو أربعة أيام فقط من السفر علىٰ ظهور البغال، من حلب. أضف إلىٰ ذلك، موقع مدينة أنطاكية علىٰ هضبة يحلو مَطلها مكاناً يرتاح فيه المسافرون فيجدون فيه ملجأً يلوذون به من السُّلاب والنهَّاب. وكان للإسكندرون فائدة أُخرى تكمن في وقوعها تحت الإدارة المباشرة لحكام حلب. وبالرغم من أَن الأوامر الإمبراطورية ما كانت لِتسمح بهذا التصرّف بالمرفأ، إلاَّ أَن حكام حلب غَضّوا الطرف عن الأوروبيين الذين كانوا يُفْرِغُون بضائعهم في الخليج. أما الحافز الكامن وراء اعتمادهم هذا الموقف المتَّسِم بالليونة، فإنه كان جلياً للعيان، إذ أَمكن

(20) انظر عبد الرحيم أبو الحسين، Provincial Leaderships in Syria, 1575-1650، بيروت، 1985، ص 11 ـ 66.

لهم بذلك جمع ضعف الرسوم الجمركية المفروضة على السلع الأوروبية المستوردة، فحرصوا على استيفائها مرتين: مرة في الإسكندرون، ومرة في حلب.

وفي عام ألف وخمسمائة وتسعين (1590)، قرَّر الأوروبيون حَصْرَ تجارتهم المرفئية في الإسكندرون حيث كانت ترسو سفنهم وتُبْحِر منه متوجهة إلى حلب. وفي عام ألف وخمسمائة وثلاثة وتسعين (1593)، وبموجب أمر إمبراطوري أو فرمان، أُنْشِأَ في الإسكندرون مركزاً لجمع الرسوم الجمركية، فسارع حكام حلب وتجّارها المحليّون إلى الترحيب بهذه الخطوة التي ساعدوا على التخطيط لها في حين لَقِيَت مقاومة مريرة من آل سيفا الذين كانوا على حق في اعتبار هذا التحويل سبباً يقلّص من جاذبية قاعدتهم التجارية. ولكنهم ما لبثوا أن نجحوا في عام ألف وستمائة وخمسة (1605) في الاستحصال على أمر مضاد أُقفِل بموجبه ميناء الإسكندرون فيما كانت حلب تعيش ثورة مفتوحة فلم تبالي بتعليمات الباب العالي. وشهد عام ألف وستمائة وتسعة (1609) إصدار أمر ثان بإقفال ميناء الإسكندرون، فوجد الأوروبيون أن في ذلك ما لا يمكنهم السكوت عليه، فراحوا يرصون صفوفهم متعاونين ـ وهو ما لم يعتادوا عليه في السَّابق ـ على حمل السلطات على العودة عن قرارها. وما لبثت جهودهم أن لقِيَت النجاح، فعاد مركز استيفاء الرسوم الجمركية في الإسكندرون إلى العمل عام ألف وستمائة

واثنتي عشر (1612)[21]. ومنذ ذلك التاريخ وحتى عام ألف وتسعمائة وتسعة وثلاثين، الذي شهد انضمام الإسكندرون إلىٰ تركيا، بقي هذا الميناء المنفذ الرئيسي لحلب علىٰ البحر المتوسط. وبالرغم من أن الأوروبيين شَيَّدوا المخازن والمساكن وحتى الكنائس في الإسكندرون، إلاَّ إنَّه لم يكن من مصلحة محليّة في تطوير الموقع، فبقي الميناء يوازي في حجمه أية بلدة أوروبية واقتصر استعماله كمحطة علىٰ الطريق المؤدية إلىٰ حلب في معظم الحِقبة العثمانيَّة.

تجارة الحرير في القرن السابع عشر:

واجه ازدهار حلب تحديان برزا في بداية القرن السابع عشر، فَتَرَكَّزَ أولهما محليّاً وكَمَن سببه في ثورة قام بها شيخ قبيلة كردي هو عليّ سانپولاطوغلو (Ali Canpulatoğlu). أما ثانيهما فقد أطلق عنانه شاه عباس (Shah Abbas)، المولود عام ألف وخمسمائة وسبعة وثمانين (1587) والمتوفي عام ألف وستمائة وتسعة وعشرين (1629)، الذي رأى ضرورة تحويل الحرير الإيراني بعيداً عن الإمبراطورية العثمانيَّة التي تمثل عدوه الأيديولوجي (أو العقائدي). وبالرغم من أن ثورة علي سانپولاطوغلو نشأت جرّاءَ مَظْلَمَةٍ شخصية إلاَّ أنها كانت ترتبط

(21) London, PRO, Calendar of State Papers: Venice (London: 1900, 1904), vol. X, p. 318; vol. XI, pp. 267, 284.

obeikandl.com

كذلك بأهمية حلب كمركز تجاري. ذلك أَن كلاً من علي وخاله حسين كانا أنجزا تجديداً محلياً امتد إلىٰ ما وراء بلدتهما، كلليس (Killis)، وذلك عن طريق انكبابهما علىٰ تنظيم جهوزية حلب الدفاعية ضد الجند الجديد أَو الإنكشارية القادمين من دمشق والذين استمروا في نشاطهم المتمثِّل بجمع الضرائب في حلب خلال القرن السادس عشر. ففي عام ألف وخمسمائة وتسعة وتسعين (1599)، قام حاكم حلب هاك إبراهيم باشا (Hacc Ibrahim Pasa) بالتقدم بعريضة لإسطنبول، يلتمس فيها إقامة حامية من الجند الجديد في القلعة. فما كان من السلطان إلاَّ أَن وافق علىٰ طلبه فوراً ونجحت الحامية، في ذلك العام، بالصمود أمام فِرق الجند المتخذة من دمشق مركزاً لها. ولكن مع صرف الحاكم من الخدمة في العام التالي، حَلَّ الجيش، وسُرِّح الجنود، وعادت الفوضى إلىٰ سابق عهدها[22].

ولقد استدرجَ رجال قبيلة حُسَين (Hüseyin) إلىٰ النزاع عام ألف وستمائة وواحد (1601)، ثم مرة أُخرى عام ألف وستمائة وثلاثة (1603). واعترافاً بقدرة قواته علىٰ الوقوف وحدها موقِف الفصل بين النظام والفوضى في حلب، منحه السلطان حاكمية مقاطعة حلب عام ألف وستمائة وثلاثة (1603)، وكان بذلك أَول شخصية محلية تنال هذا الشرف الذي جَرَّ عليه معارضة

(22) باخيت، «Aleppo and the Ottoman Military in the 16th Century».

ضارية من قِبل الحاكم الذي كان يشغل المنصب حتى ذلك الحين، أي نصّوح باشا (Nasuh Pasa) الذي قيل إنه استشاط غيظاً عندما علم بالأمر، قائلاً لو أن السلطان عَيَّن عبداً أسوداً ليحُلَّ مَحَلَّه في منصبه، لكان رضخ للأمر، أمّا أن يُعَيِّن أحد أبناء سانپولاتس (Canpulats)، فهو ما لا يمكنه القَبول به.

وفي تفسيرهم لهذه الملاحظة، رأى فيها المؤرخون العثمانيون المعاصرون تعبيراً عن معارضة يُدلي بها أحد أفراد النخبة العثمانيَّة العسكرية مستنكراً الوصولية القبليَّة. غير أن معارضته كانت أكثر من كلامية، مما اضطر حسين إلىٰ استخدام جُنْدِهِ للقتال والدخول إلىٰ المدينة حيث أَصرَّ علىٰ المطالبة بمنصبه. وسرعان ما أَتى الجواب علىٰ السؤال حول هوية الحاكم الذي قد يبسط سيطرته علىٰ القلعة عندما أصرَّ وفد مُفَوَّض من الوجهاء المحليين علىٰ أَن يَتِمّ الاعترافُ بالأمر السلطاني وأن ينسحب نصوح باشا من سُدَّة الحاكمية بموجبه فيسلمه لمن تَمَّ تعيينه حديثاً.

أما خطوة مكافأة شيخ قبيلة كردي بإيداعه حاكمية إحدى أكبر مدن الإمبراطورية، فلقد أَتَتْ دون شك اعترافاً من السلطان بعدم استطاعة إدارتِه امتلاك القوة والقدرة العسكريتين لحماية مقاطعته الواسعة. وبالفعل فإن هذه المرحلة من التاريخ العثماني إنما شهدت سلسلة من الثورات التي قامت في المقاطعات وعُرِفت كلها بتسمية «سيلالي» (Celâlî)، والتي كانت تَتَهَدَّد

مستقبل السلالة الحاكمة نفسها. وبالمقابل كان على الدولة اعتماد القوات العسكرية المُجَنَّدة محلياً لتأمين ما يشبه النظام في المقاطعات، حتى ولو عنى هذا الأمر انتقاصاً من قدرة السلطان على المطالبة بالسلطة المطلقة. وما لبث أنسباء وأقارب حسين الأكراد والمدَجَّجين بالسلاح أَن انتقلوا لملأ الفراغ السياسي في شمالي سوريا، فَرَدَّت الدولة بمكافأته بحاكمية المنطقة. غير أَن إسطنبول بقيت على حذرها من نفوذ حسين المحليّ، ولكنها ما لبثت بعد ذلك بقليل أَن أصدرت له أمراً بمساعدة الحملة التي كان العثمانيون بصدد شَنِّها ضد إيران عام ألف وستمائة وخمسة (1605). ولكن، وقبل أَن تصل قواته الكردية إلى الجبهة، كان الجيش العثماني قد تَكَبَّدَ هزيمة رئيسة في أوروميا (Urumia). وما إن ظهر حسين على حلبة الصراع وكانت الكارثة قد حَلَّت بها بفعل الانكسار، حتى سارع القائد المهزوم والغاضب باتهامه بالخيانة. ودونما إبطاء، عمل إلى إعدامه وإرسال رأسه إلى الباب العالي.

فانتقلت قيادة القبيلة إلى عَليّ الذي رفع راية الثورة داعياً للانتقام لمصرع خاله الذي أُعدم، في نظره، دونما تبرير. وفيما كان يبحث عن طريقة يؤمن من خلالها حماية الطُّرق التجارية في شمالي سوريا، سارع علي إلى الانتقال جنوباً، حيث أَلْحَقَ بأعدائه، آل سيفا، الهزيمة. ومن خلال سيطرته على شمالي سوريا وجعله من حلب عاصمة لها، دخل علي في مفاوضات

مباشرة مع قناصل الدول الأوروبية المختلفة، فأَكَّدَ لهم استعداده لضمان التجارة وحمايتها، كما تَعَهَّد لهم بوضع حدٍّ للابتزاز والرشوة في ظل نظامه. ولسنتين علىٰ التوالي، لعب السلطان مع علي لعبة دبلوماسية غلب عليها الحذر، حتى إنه، وفي إحدى المراحل، اعترف بحاكميته علىٰ حلب. ولكن ما إن تمكن السلطان من تجنيد جيش قادر علىٰ الفتك بالثائر حتى سارع بدفعه إلىٰ حلب. وفي خريف العام ألف وستمائة وسبعة (1607)، وبعد أن هُزِم علىٰ حلبة الصراع، قبل علي بالشروط العثمانيَّة للاستسلام، فأُخِذَ إلىٰ رومانيا حيث تَسَلَّم منصباً حكومياً شَرَفياً إلىٰ أن دَقَّت ساعة إعدامه بتهمة الخيانة، وكان ذلك في بلغراد عام ألف وستمائة وعشرة (1610)[23].

وبعد الرحيل الشنيع الذي أُلْزِمَ به عليّ عن المنطقة، انقسمت قبيلة ساپولاطوغلو إلىٰ قسمين، فيما انتقل فرع إضافي إلىٰ لبنان حيث ما لبثوا أن انبثقوا من جديد كقبيلة درزية عرفت باسم «جانبولاد» (Janbulad). أما ما تبقى من العائلة، فلقد بَقَوْا في جبل الكرد (Jabal al-Kurds)، المنتصب علىٰ الحدود السورية ـ التركية الحالية، حيث سيطروا علىٰ السياسة في كلّليس (Killis) خلال القرن الثامن عشر. وبالرغم من بقاء علي كبطل أسطوري تلهج بذكره الأغاني الشعبية الفولكلورية في منطقة كلّليس، فإن

(23) انظر عبد الكريم رافق (Abdul-Karim Rafeq)، «The Revolt of Ali Pasha Janbulad (1605-1607) in the comtemporary Arabic.

الأكراد لم يشكّلوا بعده، وحتى أيامنا هذه، تحدياً جِدّياً للسيطرة السياسيَّة على شمالي سوريا. ومع ذلك، فلقد أظهرت مرحلة ثورة ساپولاطوغلو للقيادة العثمانيَّة أهمية حلب لدرجة لا يمكن معها أَن يُسْمَحَ لها بالولوج إِلىٰ الحكم الذاتي، فكيف إِلىٰ الاستقلال. ولضمان ذلك، راحت الدولة العثمانيَّة تُقَلِّب الحكّام علىٰ المدينة علىٰ نحو متكرّر، لِتُعَوِّق خصوصاً هذا النموذج للنفوذ المركزي الذي كان الحكّام قادرين علىٰ إِقامته لأنفسهم في أجزاء أُخرى من المقاطعات العربية التابعة للسلطنة. وفي حين ساعدت هذه السياسة علىٰ زيادة وإذكاء الفوضى السياسيَّة في شوارع المدينة في القرن الثامن عشر، فلقد حالت دون قيام أية قوة سياسية مركزية يمكن لها أَن تشكِّل علىٰ الصعيد المحلي تحدياً مباشراً لسلطة وسيادة ونفوذ السلطان الأول والأخير. أما في نظر السلاطين، فإِن الفوضى المؤسَّسَة كانت أفضل من النظام، لا سيما إِذا كان بإِمكان النظام السياسي خصوصاً أَن يقود إِلىٰ الانفصال.

ومن ناحيته، شَكَّل شاه عباس (Shah Abbas) تَحَدِّياً أَكثر جدِّية لمقام حلب كمركز تجاري رئيس من ذلك الذي شكَّله سانپولاطوغلو علي باشا. ففي نهاية القرن السادس عشر، وجد الأوروبيون أَن لا تَنَافُسِيَّة بين ثمن التوابل المتوافرة في أسواق حلب وتلك المطروحة في ليشبونة وأمستردام، حيث أَن كلفة النقل البحري أصبحت أخيراً أَدْنَى من كلفة النقل البرّي، الذي

اعتمد القوافل[24]. فاستعاضوا عن المدينتين الأوروبيتين المذكورتين آنفاً، بمدينة حلب حيث ركّزوا نواياهم الاكتسابية كاملة علىٰ الحرير الإيراني. غير أنَّ هذا لا يعني أَن التوابل لم تعد تسلك الطرق التجارية القديمة المؤدية إلىٰ البحر الأبيض المتوسط. فعلىٰ امتداد قرن ونصف علىٰ الأقل، بَقي كل من البن والتوابل المنتوجين المستقدمين بواسطة القوافل والمطروحين في الأسواق السورية بأقل ثمن مما كانت عليه الأصناف نفسها المستقدَمة إلىٰ المشرق بواسطة السفن الأوروبية. وبالرغم من ذلك، ومع أنَّ الوكلاء والوسطاء التجاريين الإنجليز استمروا بمراقبة ورصد وضبط أسعار التوابل والبن في حلب خلال القرن السابع عشر وبداية القرن الثامن عشر، بقي الحرير، سواء أكان إيرانيَّ أم سوريَّ المنشأ، السلعة الأساسيَّة التي تمحورت حولها مصالح التجار الإنجليز في أسواق المدينة حيث كان يَتم ابتياع سلعاً متفرقة أُخرى منتجة محلياً كالحرير الخام والخيوط القطنية المستعملة في الغزل والنسيج، إضافة إلىٰ العَصْفَة الجوزية المستقدمة من كردستان، وكلها سلع لم تَكْتَسِب ما يكفي من الأهمية لِيَهتمُّ التجار

(24) انظر س. هـ. وايك (C. H. Wake)، في دراسته التي تحمل عنوان: «The Changing Pattern of Europe's Pepper and Spice Imports, ca. 1400-1700»، صادرة في Journal of European Economic History العدد الثامن، 1979، ص 361 ـ 453.

الأوروبيون إلىٰ استجلابها إلىٰ حلب.

وما لبثت طموحات شاه عباس (Shah Abbas) أن حدَّدت الدور المركزي الذي كان لحلب أن تلعبه في تجارة الحرير، ذلك إنَّه ارْتَأَى تحويل نقل الحرير الإيراني بعيداً عن منافسيه الرئيسين ونعني بهم العثمانيين؛ وهو أمر حُرِّض عليه بتأثير من أنشطة الشركات الأوروبية التجارية، مثال الشركة الإنجليزية للهند الشرقية والشركة الهولندية اللاتي نالت كل منهما من حكومتها براءة بحقوق وامتيازات خَوَّلتها ممارسة التجارة في الخليج ولكن ليس في المتوسط. فاعتبر حاملوا الأسهم في هاتين الشركتين أن الحرير الإيراني يحتلّ حَيِّزاً أساسياً في منطقة المحيط الهندي التجارية، وعمدوا إلىٰ تحويل حرير الشاه عباس إلىٰ موانىء الخليج حيث أمْكَنَ لهم تحميله علىٰ سفنهم. غير أن محاولاتهم هذه لَقِيَت مقاومة من قِبل شركة المشرق الإنجليزية الصغرى (English Levant Company) وشقيقتها الهولندية (Dutch Directie van den Levantschen Handel en de Navigatie of de Middel-landshce Zee) أي مديرية التجارة والملاحة المشرقية في المتوسط، وترجمتها الإنجليزية هي Directorate of Levantine Trade and Navigation in the Mediterranean.

وبهذه الطريقة بقيت كل الأوراق بين يَدَيّ الشاه عباس. لكن ولعقد من الزمن امتد بين عامي ألف وستمائة وتسعة عشر

(1619) وألف وستمائة وتسعة وعشرين (1629) الذي شهد وفاة شاه عباس، وصل القليل من الحرير الإيراني إلىٰ حلب[25]. وسَعياً منهم لردء تبعات التوقف المأساوي الذي لحق بتجارة الحرير في المدينة، فكّر الأوروبيون بوضع حدٍّ لأنشطتهم التجارية فيها. فحاول الفرنسيون والبندقيّون إقامة صلاتهم التجارية الخاصة والمباشرة مع إيران، غير أن الأساطيل الإنجليزية والهولندية المدَجَّجَة بالسِّلاح حالت دون وصولهم إلىٰ ما بعد مضيق هرمز. أما بالنسبة للفرنسيين فإنهم بدؤوا باعتبار الحرير اللبناني الخام بديلاً عمليّاً لذلك المستقدَم من إيران وشرع الكثير من الشركات التجارية الفرنسية بنقل مصانعهم إلىٰ كل من صيدا وطرابلس لكي تكون علىٰ مقربة من مصادر هذا المنتوج. وبهذا لم يبقى علىٰ الساحة الحلبية التجارية إلاّ الإنجليز الذين جهدوا للمحافظة علىٰ دورهم الخجول في حين عانت مصانعهم من خسائر دائمة حالت دون ازدهار استثماراتهم لعقد من الزمن تقريباً.

غير أنّه ومع وفاة الشاه عباس، قَلَّصَت التجارة من قنواتها السابقة؛ ويعود السبب في ذلك إلىٰ حدٍّ بعيد إلىٰ تمنيات التجار

---

(25) انظر نيلز ستينسغارد (Niels Steensgaard)، في مؤلَّفِه:
The Asian Trade Revolution of the Seventeenth Century: the East India Companies and the Decline of the Caravan Trade
الصادر في شيكاغو، IL، 1973.

الإيرانيين، فانبعثت حلب من جديد سوقاً أساسية للحرير الإيراني الذي حُصِرَ التموين به بين أيدي أعضاء الجماعة الأرمنية المتحدة من «جلفا الجديدة» (New Julfa) موطناً لها، وهي مدينة كان قد شَيَّدها شاه عباس خارج عاصمته أصفهان، وبعد أَن دَكَّ صروح جلفا (Julfa) الأصلية. ولقد عمل شاه عبَّاس علىٰ تعزيز الدور المركزي الذي سبق لتجار جلفا أَن لعبوه في التجارة عن طريق إعطائهم احتكاراً فعلياً في مجال تسويق مُجْمل ما كان ينتجه بلده من الحرير. وباتباعه هذه الطريقة، جعل من التجار في جلفا، تجاراً يعملون لحسابه ويدينون له بالولاء، آملاً أَن يعملوا علىٰ زيادة موارده فيما تتقلّص تلك التي يمكن لها أَن تتزايد وتتراكم في الخزينة العثمانيَّة[26]. ولقد اعترفت السلطات العثمانيَّة بأهمية دور جماعة جلفا في تجار حلب عام ألف وستمائة وتسعين (1690) عندما أغدقت عليهم الإعفاءات من الرسوم الجمركية الكثيرة التي يتعامل بها الشرع الإسلامي كتلك المتعلقة بالضريبة المفروضة علىٰ من كان من غير المسلمين ـ ويُعنى بها الجِزْيَة ـ وبما يلزم لإتمام معاملات

(26) انظر ر. و. فيرييه R. W. Ferrier,
«The Armenians and the East India Company in Persia in the Seventeenth and Early Eighteenth Centuries» in Economic History Review, 2nd ser., 26 (1973): 38-62;

وانظر أيضاً:

Vartan Gregorian, «Minorities in Isfahan: the Armenian Community of Isfahan, 1587-1722, «Iranian Studies 7 (1974): 652- 680.

الإرث[27]. كما حَظِيَت الجماعة المذكورة أعلاه باعتراف شركة المشرق الإنجليزية (English Levant Company) التي درج وكلائها على التوجّه في رسائلهم إلى التجار الإيرانيين، ودونما استثناء، بالاستهلال التالي: «Chefalines».

ومن ناحية أُخرى، تَزخَر سجلات دار القضاء في حلب بشواهد وبَيِّنات تدل على انهماك أرمن الأناضول والمسيحيين من العرب في حلب في التجارة، إذ كانوا يتكبَّدون مَشَقَّة السفر إلى إيران متكفلين بالمصاريف، أو بصفتهم عملاء للمستثمرين المسلمين المقيمين في المدينة والمثير للاهتمام في الأمر هو ما كان يُبديه التجار المسلمون من تَحفّظ في السفر والتنقّل بين حدود دولتين مُتَنَبِّهتين لنشاطهم التجاري. غير أَن لهذه القاعدة استثناءات معزولة، برزت على سبيل المثال، عندما تَمَّ التصرّف بممتلكات اثنين من التجار الإيرانيين اللذين وافتهما المنيّة وهما في الطريق من بغداد إلى حلب، عام ألف وستمائة وعشرة (1610)، وعندما تَمَّت تسوية اتفاق تجاري بين أحد التجار واثنين من عملائه المسلمين من أصل حلبي، كانا قد عادا إلى المدينة عام ألف وسبعمائة وسبعة (1707)[28]. غير إنَّه كان لهذه الاستثناءات فضل إبراز الميل العام. ذلك إنَّه إذا ما تَمَّت

(27) Damascus, Aleppo court Records, vol. XXXIV, p. 206.

(28) Istanbul, BOA, Maliyeden Müdevver (henceforth MM) 6439، وقد نقلها أيضاً: Halil Shaillioğlu, «Bir Tüccar Kervani», Belgelerle Türk Tarihi Dergisi 2 (1968): 63-69; Damascus, Aleppo Court Records, vol. II, p. 117.

المقارنة بين نُدرة الحالات المسَجَّلة كهذه وزَخَم النشاط التجاري للمسلمين سواء مع مصر أَو الهند علىٰ سبيل المثال، لجاءت النتيجة مثيرة للعجب، لأن الأمر يوحي وكأن التجار من المسلمين المقيمين علىٰ جانبي المنطقة الفاصلة بين السنّة والشيعة كانوا علىٰ علم بالعبور إِلىٰ منطقة المهرطقين المنْشَقّين عن العقيدة، ومع ذلك استمر التجار الإِيرانيون بارتياد بغداد مما جعل اللقاء بهم ممكناً في عمق المناطق البعيدة[29].

وفي مقابل الحرير الإِيراني، قَدَّم الأوروبيون من جهتهم إِلىٰ الأرمن الفضة نقداً، إِضافة إِلىٰ القماش المصنوع من القطن وذلك المصنَّع من الصوف، في حين كان الجوخ يُستعمل في سوريا لصناعة الأثواب الخارجية للنساء والرجال علىٰ حدٍّ سواء، وفي إِيران لصناعة البسط الرخيصة الأثمان والمستعملة في تغطية أرضيات البيوت. غير أَن الطلب المتزايد علىٰ الجوخ في المشرق، ساعد علىٰ دعم هذه الصناعة الناشئة في إِنكلترا. ففي نهاية القرن السابع عشر، سيطر الإِنجليز وبشكل واضح علىٰ الجانب الأوروبي من التجارة في حلب. إِذ قَدَّر القنصل الفرنسي في المدينة، لوران دارڤيو (Laurant D'Arvieux)، عام ألف وستمائة وثلاثة وثمانين (1683)، قيمة ما استوردته فرنسا من البضائع الحلبية بمليون ليرة في حين عادلت تجارة الإِنجليز

(29) انظر حاييم جربير (Haim Gerber)، Economy and Society in an Ottoman City: Bursa, 1600-1700 (Jerusalem, 1988), pp. 117-121.

ستة ملايين. ولكنما لبث الحجم الإجمالي للتجارة الفرنسية أن قُلِّص إلىٰ أربعمائة ألف ليرة فقط عام ألف وسبعمائة (1700)[30]. وجاء هذا الانخفاض في النشاط التجاري الفرنسي في حلب نتيجة واضحة لشروط عدة، كان أهمها علىٰ التوالي:

- المتاحِيَّة أَو الوجود المتزايد للحرير الإيراني في إسطنبول.
- إعادة انتشار التجار الفرنسيين سعياً للاستثمار في السوق اللبنانية.
- عدم قدرة الأجواخ الفرنسية علىٰ منافسة الإنتاج الإنجليزي لدى المستهلكين الحلبيين.

وبالمقابل، حصلت حلب علىٰ ما يقارب نصف الصادرات المنطلقة من المناطق الشرق أوسطية إلىٰ لندن والتي تولت نقلها شركة المشرق في النصف الثاني من القرن السابع عشر. ولقد عكس عدد الإنجليز العاملين كوسطاء في المدينة، أهمية حلب في تجارة إنكلترا، إذ أفاد القِسّ الملحق بشركة المشرق في المدينة، الإنجليزي هنريل موندريل (Henry Maundrell) عن وجود أكثر من أربعين مقيم في حلب من مواطنيه، عام ألف وستمائة وسبعة وتسعين (1697)، في حين ناهز عدد التجار

(30) انظر عادل إسماعيل Adel Ismail، Documents diplomatiques et consulaires relatifs à l'histoire du Liban et pays du Proche Orient du XVIIe siècle à nos jours، وهو مؤلَّف موسوعي صادر في بيروت عام 1975 (المجلد 3، ص 203).

الفرنسيين الستين، فيما لم يتخذ من المدينة مقر إقامة له سوى اثنين من الهولنديين[31].

وإذا ما اعتمدنا سجلات القضاء الإسلامية في المدينة، فإننا نجد أن التجار القادمين من شمالي أفريقيا، والهند وبخارى أقاموا في حلب وشكّلوا فيها التجمعات إسوة بالأوروبيين والأرمن الإيرانيين. وحازت الجماعة الهندية على وجه الخصوص، على درجة لا بأس بها من الاعتراف الرسمي الذي منحتها إيَّاه الدولة العثمانيَّة. ففي عام ألف وستمائة وتسعة وثلاثين، أصدر مُفتي حلب فتوى أو حكماً شرعياً قضى فيه أن كل أعضاء الجماعة المذكورة هم من المسلمين الذين يشملهم بالتالي الإعفاء من دفع الجزية[32]. ولقد اشتملت هذه الجماعات المسلمة من غير العثمانيين، في معظمها، على بائعين متجولين حجب الأوروبيون والأرمن نشاطهم الاقتصادي. غير إنَّه كان لهذا التعميم استثناءً واحداً على الأقل.

ففي عام ألف وستمائة وخمسة وأربعين (1645)، دخل أحد التجار الهنود واسمه محمد ناصر (Muhammad Nasir) في مفاوضات طال أمَدُها حول الرسوم الجمركية التي كانت

(31) انظر هانري موندريل Henry Maundrell، Journey from Aleppo to Jerusalem at Easter 1697 (London, 1832), p. 148.

(32) دمشق، سجلات دار القضاء في حلب، المجلد 21، ص 213.

مفروضة عليه في حلب. وبناءً على الشهادة المسجلة محلياً وفي سياق الحكم النهائي المبرم في القضية، والمسجل في إسطنبول، فإنه يتبين لنا أنّه عمل كعميل لأمير هندي يدعى مير زاريف (Mir Zarif). ولحساب رب عمله هذا، عمد محمَّد ناصر إلى استقدام خمسين حملاً من الصِّبغ الأزرق بلغت قيمتهم الإجمالية اثني ألف وخمسمائة من الغوروش (12,500 ghurush)، وتَم تسويقهم في إسطنبول وبضائع هندية أُخرى، نُقِلَت بحراً من الإسكندرون إلى البندقية، بقيمة حُدِّدت على سبيل التقدير بأربعمائة ألف من الغوروش (40,000 ghurush). وفي طريق عودته من البندقية، عمد إلى استيراد بضائع بلغت قيمتها ستين ألفاً من الغوروش، كان ينوي نقلها بواسطة القوافل إلى البصرة ومنها إلى الهند[33].

إن حجم هذه المعاملات التجارية جعل أيًّا من الصفقات التي سَجَّلها الأوروبيون أو الإيرانيون تبدو أصغر حجماً في القرن السابع عشر؛ ولكن هذا الحجم بقي في الوقت عينه الشاهد الوحيد المسجّل عن المعاملات التجارية التي تولّى التاجر الهندي إدارتها على نطاق واسع في المدينة.

وحتى ولو احتلت التجارة الدولية حَيِّزاً مهماً في الثروات

(33) دمشق، سجلات دار القضاء في حلب، المجلد 24، ص 202، 212؛ إسطنبول، ب ب أ، م م 2765، ص 100

التجارية التي حققتها حلب في القرن السابع عشر، فإنه لا ينبغي أَن تَحْجُبَ تقديرنا للدور الذي لعبته هذه المدينة كمركز للتجارة الإِقليمية في الحِقبة عينها. إِذ، وبالرغم من أَن الحكم العثماني في القرن السابع عشر كان، وبشكل واضح، أَكثر عنفاً في تعامله مع شمالي سوريا مما كان عليه في القرن المنصرم، فإِن هذين القرنين يمثلان ما كان بالإِمكان تسميته «سلاما عثمانيا» (Pax ottomanica) في المنطقة، ذلك أَن العناصر القبلية كانت، وعلىٰ نطاق واسع، خاضعة لمراقبة القوات العسكرية العثمانيَّة في حين ترافقت حركة التجارة مع حرية نسبية في كل مناطق الإِمبراطورية. وكنتيجة لذلك، أتى التجار حلب من مختلف المناطق والأقاليم الخاضعة للسلطنة حاملين معهم الملابس الكتّانية والأرز من مصر، والبن من اليمن، والفواكه المجففة والملابس الحريرية من دمشق، والمُخَيَّر (أَو الموهير) من أَنقره، والمنسوجات الصوفية من الموصِل وسالونيكا. ومن ناحيتها، اشتهرت حلب بنوعية زيت الزيتون المتوافر في أسواقها وبمنتجاتها الصناعية الثانوية كالصابون، الذي صُدِّر إِلىٰ عواصم بعيدة، كالقاهرة وإِسطنبول. أضف إِلىٰ ذلك اشتهارها بالنوعية الممتازة العالمية التي اتصف بها إِنتاجها من الـ «ألاجا»، وهو نسيج صقيل امتزج فيه القطن بالحرير. والجدير ذكره أَن العقود والاتفاقات المسجّلة في دور القضاء في حلب كانت الشاهد علىٰ وجود التجار الذين اتخذوها مُسْتَقَراً ومُنْطَلقاً لهم في

أسفارهم إلىٰ بلاد الهند، وإيران وبغداد، ومصر وإلىٰ الأسواق التي لا تعد ولا تحصى في المدن الواقعة في جنوبي الأناضول. وبالرغم من أَن هذا الجانب من الحياة التجارية التي امتازت بها حلب لم يُلْحَظ إلاَّ نادراً في الرسائل التي بَعَثتَ بها الوسطاء الأوروبيون إلىٰ بلادهم، فإنه ينبغي علينا اعتماد العقود المتعلقة بهذا النوع من التجارة الداخلية، لنشهد علىٰ تعددها وتفوّق حجمها ووفرة المبالغ المالية المستثمرة فيها، لا سيما إذا ما أَقَمْنَا المقارنة بينها وبين ما ماثلها من العقود الواردة في سجل التجارة الأوروبية ـ الإيرانية للحرير. ومن هنا، نخلص إلىٰ الاعتقاد بأن ازدهار حلب ورخائها الاقتصاديين في هذا العصر إنما ارتبطا بالعصر السابق حتى ولو أَن المتأخّر من العصرين أَرْسَى الشهرة العالمية للمدينة علىٰ أُسس ثابتة.

والجدير ذكره أَن افتتان التجار الأجانب بحلب كَمَنا ولا شك في الهدوء والسَّكينة التي تمتعت المدينة بهما ولا سيما بعد ثورة سانپولاطوغلو علي باشا. ففي عام ألف وستمائة وسبعة وخمسين، عمد حاكم المدينة «أباظة حسن باشا» (Abaza Hasan Pasa) إلىٰ إعلان العصيان والثورة علىٰ كبير الوزراء المعينين حديثاً، وهو «كوپرولو محمد باشا» (Köprülü Mehmed Pasa). غير أَن ثورته هذه ما لبثت أَن قُمِعَت عام ألف وستمائة وتسعة وخمسين (1659)؛ وقد أفاد «وولفغانغ آيجن» (Wolffgang Aigen)، وهو تاجر ألماني أقام في المدينة، أَن التجارة في حلب

لم تتأثّر سوى هامشياً بهذه الثورة، إذ ما لبثت أن استعادت وبسرعة نمط عيشها الوتيري، بعد أن تم القضاء على الحاكم الثائر الذي لَقِيَ حتفه[34]. وبعد مرور عقد على هذه الثورة، على حدّ ادعاء الرحّالة، لألفي مقعد في آن، ومائة وست وسبعين زاوية صوفية. أما فيما يتعلّق بشعبها فيقول شلبي إنهم امتازوا باقتصادهم وبمخافتهم الله عَزّ وجلّ حتى وإن تكلموا لغة عَربية افتقرت للبلاغة والصناعة[35].

ولقد قدّر إفليّا شلبي الكثافة السكانية في المدينة بأربعمائة ألف نسمة (400,000). وبالرغم من أن الثروات التجارية التي حَصَّلها سكان حلب في هذه الفترة ما كانت إلاّ انعكاساً لتلك التي حصَّلتها المدينة، والتي بلغت أوجها في النصف الثاني من القرن السابع عشر، إلاّ أن هذا التقدير مبالغ فيه، أسوة بالكثير ما أورده إفليا في تقرير الوصفي. ومع ذلك، فإن انطلاقة المدينة، إضافة إلى اتساع رقعة عدم الاستقرار في الريف، كانا العاملان اللذين ساعدا على انتشار السكان، وهو ما كان غير متوازٍ في تاريخ المدينة حتى القرن العشرين. فمن ما يقارب الثمانين ألف نسمة في العقود الأخيرة من القرن السادس عشر،

(34) انظر وولفغانغ آيجن (Wolffgang Aigen)، Sieben Jahre in Aleppo (1656-1663), ed. Andreas Tietze (Vienna, 1980), pp. 99-101.

(35) انظر إفليّا شِلبي، Evliya Çelebi Seyahatnamesi, ed. Evaliyâ Çelebi Mehmed Zillîoğlu (Istanbul, 1984), vol. IX, pp. 151-155.

obeikandl.com

ارتفع عدد السكان علىٰ نحو مطرد ليبلغَ في منتصف القرن السابع عشر، مئة وعشرين ألف نسمة، بالرغم من إصابة المدينة تكراراً، وعلىٰ نحو تدميري في الغالب، بأمراض الكوليرا والطاعون[36]. والجدير ذكره أَن هذه الكثافة السكانية كانت المسؤولة عن اعتبار المدينة ثالث أكبر المراكز المدَنية في الإمبراطورية العثمانيَّة، بعد إسطنبول والقاهرة.

وبالنظر إلىٰ ارتفاع معدّل الوفيّات التي أدَّى إليها الاعتلال في الصحة والمرض، فإنه كان علىٰ هذه الكثافة السكانيَّة الحَضَريّة أَن تُعَزَّز وتُغَذّى وتُمَدّ وتُؤازَر بالتدفق المطرد والمستمر للمهاجرين القرويين القادمين من جنوبي الأناضول، وشرق سوريا وأوسطها، الذين وجدوا في الإقامة داخل أسوار المدينة مناسبة للإفادة من الحماية أَو للحصول علىٰ الثروة، بل قل لحيازة الإثنتين في آن. وعلىٰ نحو مماثل، فإن هذه الهجرة من القرى إلىٰ المدينة عزّزت الدورة الانحدارية التي أدَّت إلىٰ تهجير معظم الريف السوري، وهو وضع ما لبث أَن أصبح فكرة مبتذلة في التوصيفات الغربية للمنطقة.

إن النص التالي لصاحبه الأب كاريه (Abbé Carré) الذي

(36) انظر أندريه رايموند André Raymond، «The Population of Aleppo in the Sixteenth and Seventeenth Centuries», in International Journal of Middle East Studies 16 (1984): 447-460.

زار شمالي سوريا عام ألف وستمائة واثنتين وسبعين (1672)، يشكّل وصفاً نموذجياً لهذه النزعة، فيقول فيه:

«قال لي رجل طاعن في السن، إذ قارب عمره المئة عام، إن هذه البلاد كانت إحدى أكثر المدن رخاء وخصوبة وكثافة سكانية في كل سوريا، وأنه كان باستطاعته في الخوالي من أيام شبابه إحصاء خمسين مدينة وأربعمائة قرية، ألَمَّ بها الدمار واستحالت اليوم إلى خرائب على امتداد خمسة عشر أو عشرين فرسخاً. ويعود السبب في ذلك إلى استشراء السوء والفساد في حكومة الإمبراطورية العثمانيّة، التي اعتمدت سياسة هدّمت بموجبها البلاد خوفاً من أن يتولى الأجانب أو الأغراب إدارة شؤونها، وهو ما لاحظته بنفسي مذهولاً في كل مكان وطأته قدماي من الإمبراطورية. وباعتمادهم لهذه الطريقة، بدا العثمانيون وكأنهم يساهمون بأنفسهم في دمارهم الخاص، ذلك إنَّه لم يعد يبقى لهم اليوم أكثر من مدنهم الرئيسة. وحتى هذه لا يمكنها الاستمرار دون مساعدة الدول الأجنبية، التي ساهمت بتجارتها، وبضائعها، وقوافلها ورحّالتها، في المداخيل الأساسية لهذه الأماكن»[37].

وبالرغم من أن الأب كاريه اعتمد في توثيقه التوصيف الذي أعطاه لانخفاض الكثافة السكّانية الريفية، المصادرَ العثمانيّة، إلاّ إنَّه أخطأ في تقديره الاهتمام الذي أولاه العثمانيون لظاهرة النزوح الريفي. ذلك أن إسطنبول فاضت بالعرائض التي

(37) انظر الأب كاريه Abbé Carré، The Travels of the Abbé Carré, 1672-1674 (Londonk 1947), vol. I, pp. 40-41.

تقدَّمت بها المدن والقرى في المقاطعات مطالبة بتخفيض الرسوم الضرائبيَّة المفروضة عليها، أَو في حالة عدم الاستجابة لطلبها هذا، بإمدادها بما يلزم من الصلاحية لتحصيل الضرائب من السكَّان الريفيي المنْبَت الذين انتقلوا حلب فاستقرّوا فيها. وبالرغم من أَن القانون العثماني، خلافاً للقانون الإِسلامي، وفي حين لم يطالب القانون الإِسلامي الفلاحين بالبقاء في أرضهم، أَبْدَى قضاة حلب تَحَفُّظَهم، بل قلَّت معارضتهم للتوجّه القائل بضرورة حمل الفلاحين السابقين علىٰ العودة إِلىٰ قراهم[38]. غير أَن المسؤولية لم تكن لتقع علىٰ القضاة وحدهم عن هذا التخريب الذي لحق بالأمر القضائي الإِمبراطوري. ذلك أنه، وخلال كل من القرنين السابع والثامن عشر، عَمَد مشرِّعون بارزون إِلىٰ إِصدار فتاوى مُنَدِّدَة بهذا التدبير لتنافيه والشرع الإِسلامي[39]. حتى أَن الضرائب التي كان يُطالبهم بها القانون للمساهمة في إِنماء قراهم السابقة، لم تكن لِتُحَصَّل من

(38) من بين هذه الحالات الكثيرة التي رُفِعَت أمام القضاة الحلبيين وَرُفِضَ النظر فيها، انظر سجلات دور العدل في حلب:
Damascus, Aleppo court Records, vol. III, p. 287; vol. XX, p. 289; vol. XXXI, p. 28; vol. LI, pp. 167, 263.

(39) انظر «أنطوان عبد النور»
Antoine Abdel-Nour, «Traits et conflits du monde rural syrien au XVIII^e siècle d'après les fatwa de Hamid al-'Imadi», Mélanges de l'Université Saint-Joseph 50 (1984): 71-84;

وانظر كذلك «بكري الادين»
Bakri Aladdin, «Deux Fatwa-s du Šayh 'Abd al-Gani al-Nabulsi (1143/

الفلاحين إلاّ نادراً، كونهم باتوا من السكان المقيمين في المدينة. ففي الحالات القصوى كتلك التي كانت متعلقة بإيرادات القرى المساهِمَة في الأوقاف الرفيعة الشأن أو المقام، كان للحكومة المركزية إمكانية التدخّل طالبةً من حكّام حلب اقْتِفاءَ أثرِ القرويين الفارّين، سَعْياً لإعادة توطينهم في قُراهِم التي نزحوا عنها. غير أن الدليل البادي للعيان بجلاء ووضوح يشير إلىٰ أن هذا الأمر لم يحصل البتة[40].

ليست هذه الحالات التي وجدت فعلاً واشتملت علىٰ الفلاحين الذين سبق لهم أن تركوا قراهم، إلاّ شواهد يُتَنَدَّرُ بها للدلالة علىٰ هجرة الأفراد أو المجموعات الصغيرة؛ ونحن، للأسف، لا نملك إلاّ القليل من المصادر العثمانيَّة للإشارة إلىٰ الحجم الحالي للهجرات بمجملها. فالبيانات التي تظهر بالأرقام

1731): présentation et édition critiques», Bulletin d'Etudes Orientales 39-40 (1987-1988): 9-37;

وللقارئ إمكانية العودة كذلك إلىٰ «سمير صَيْقلي»

Samir Seikaly, «land Tenure in 17th Century Palestine: The Evidence from the al-Fatawa al-Khayriyya», in Tarif Khalidi, ed., Land Tenure and Social Transformation in the Middle East (Beirut, 1984), pp. 397-408.

(40) انظر Istanbul, BOA, Ahkâm-i Halep, vol. III, pp. 199, 244. لعل القانونيون الناطقون باللغة العربية الذين شعروا بوخز الضمير حيال القانون السلطاني المتعلّق بهجرة الفلاحين لم يكونوا لوحدهم، ذلك أن «ثريا فاروقي» (Suraiya Faroqhi) أفادت في ما أعدته من تقارير بوجود معارضة مماثلة في «قيسري» (Kayseri) في القرن السابع عشر. انظر مؤلَّفها الصادر بعنوان: Towns and Townsmen of Ottoman Anatolia (Cambridge, 1984), pp. 267-271.

obeikandl.com

النمو السكاني لأولئك الذين كانوا من غير المسلمين، والذين كانوا يخضعون للمراقبة لأغراض ضرائبية، لا تَمُدُّنا إلاَّ ببعض الدلائل علىٰ النزاعات التي كان يعكسها المسلمون كذلك دون شك.

- ففي العام ألف وستمائة وأربعين (1640)، كان هناك ألفان وخمسمائة (2500) رجل مسيحي في حلب.
- وفي عام ألف وسبعمائة وأربعين (1740)، كان هناك ثمانية آلاف ومئة وعشرين رجلاً مسيحياً (8120).

زد علىٰ ذلك ما أظهره إحصاءٌ صدر عام ألف وستمائة وخمسة وتسعين (1695)، مفاده أنّه تَمَّ تِبيان هوية ألف ومئتين وأربعة وثلاثين (1234)، بواسطة ملاحظة تشير إلىٰ أنهم مهاجرين جدد أَو حديثي القدوم إلىٰ المدينة، وهو ما يدل علىٰ أهمية المهاجرين عامة في تشكيل المجموع السكاني المسيحي لحلب[41].

ثم إن أسباب هذه الهجرة المسيحية إلىٰ حلب، هي أيضاً من النوادر، ذلك أَن ما تكتنف عليه سجلات دار قضاء المدينة من معلومات، يفيد بوجود ثلاثة مصادر أساسية للمهاجرين وهي

---

(41) انظر:
Damascus, Aleppo Court Records vol. XXII, p. 21; Istanbul, BOA, MM 3498; Ferdinand Taoutel, «Watha'iq ta'rikhiyya 'an Halab fi al-qarn al-thamin 'ashar», al-Mashriq 41 (1947): 252-253.

obeikandl.com

على التوالي:

- القرى الأرمنية أي في شرقي الأناضول؛
- القرى الواقعة في كل من شرقي الأناضول وشمالي العراق، حيث المستوطنون السريان أو اليعقوبيون المسيحيون الناطقون باللغة العربية؛
- القرى المسيحية الأورثوذكسية الموجودة في مناطق طرابلس وحما في سورية.

أفاد شمعون بن لڤيڤ (Simeon of Lviv)، الرحّالة البولندي الأرمني، في بداية القرن السابع عشر، أن العديد من القرويين الأرمن نزحوا من الأناضول إلى حلب خلال الثورات التي عرفت باسم «سيلالي» (Celali). ففي شهادة تَمَّ تسجيلها في دور القضاء الإسلامية في المدينة، عام ألف وستمائة وإحدى وستين (1661)، أفاد سبعة وسبعون أرمنياً جاؤوا من منطقة ساسون (Sasun) الأناضولية، أنهم لم يَرْحلوا عن أرضهم إلاّ عندما لم تَعد الأرض قادرة على تلبية حاجات عائلاتهم[42].

وحَطَّ العديد من المهاجرين السريان، القادمين من بلدات

(42) انظر پولونيالي شمعون (Polonyali Simeon)،
Polonyali Simeon Seyahatatnamesi, translated into Turkish by Hrand Andreasyan (Istanbul, 1964), p. 93;
انظر كذلك دمشق، سجلات دار قضاء حلب (Aleppo Court Records) المجلد الثاني (Vol II)، ص 234.

obeikandl.com

ماردين (Mardin) وديارباكير (Diarbakir)، رِحَالَهُم في حلب، التي ارتبط وصولهم إليها ولا شك برغبة التجار في فتح أبواب السوق أمام بضائعهم لما اتصفوا به من براعة ذائعة الصيت في حرفة الحياكة والتي تمثَّلت خصوصاً في نوع من القماش المخطّط بأقلام سوداء وأخرى بيضاء، عرف باسم «عراقي» (Iraqi). غير أَن الطموح التجاري لم يكن السبب الوحيد الكامن وراء اختيارهم حلب مستقراً لهم، وإنما ارتبط ذلك أيضاً بالدور الذي لعبه توتّر العلاقات في المجتمع بين التقليديين والكاثوليك المقيمين في بلدات الإقليم الواقع إلىٰ جنوبي شرقي الأناضول. وبسبب وجود تجار فرنسيين في المدينة، اختار الكهنة الكاثوليك حلب مقراً دائماً لهم، وذلك منذ عام ألف وستمائة وسبعة وعشرين (1627)، وبلغ بعضُهم عُمْق المناطق البعيدة كديارباكير وماردين. والجدير ذكره أَن حلب شكَّلت قِبْلَةً قصدها من كان خارجاً أَو مُنْشَقاً عن الدِّين من السُّريان؛ ومع نهاية القرن الثامن عشر فاق عدد السريان في حلب عدد الكاثوليك. وأيًّا كانت الأسباب الكامنة وراء وصولهم المدينة، فإن هجرة المسيحيين القرويين إلىٰ المراكز الحضَرية كانت علىٰ ما يبدو ظاهرة موجودة أينما كان في سوريا، في القرن التاسع عشر[43].

(43) انظر آمنون كوهين (Amnon Cohen)، «The Receding of the Christian Presence in the Holy Land», in Thomas Philipp, ed., The Syrian Land in the 18th and 19th century (Stuttgart, 1992), pp. 330-340.

obeikandl.com

ولقد صَحَّ ذلك خصوصاً في شمالي سوريا حيث، ومع حلول القرن التاسع عشر، كان للمسيحيين وجوداً خاصة في المناطق والبلدات التي شكَّلت أسواقاً. ومن ناحية أُخرى، قامت المدينة مقام موطن مؤقت لعدد لا يُستهان به من الأرمن القادمين من جلفا الجديدة (New Julfa)؛ وفي عام ألف وستمائة (1600)، صار لوجودهم أهمية جوهرية بلغت حدّاً شكَّلوا معه أكثرية الكثافة السكّانية الأرمنية في المدينة، فساعدوا على إطلاق الشرارة الأولى لنهضة ثقافية عامة في المجتمع الأرمني الأوسع في حلب؛ ذلك أن عدداً من المخطوطات التي يُتَنَوَّر بها لكثرة ما تَزخَر به من معلومات مفيدة أدّى، في النصف الأول من القرن السابع عشر، إلى توسيع الكنائس الأرمنية وإدخال الزخرفة إليها، كتلك التي عُرِفت باسم «سورپ أَسْدُوَادْزَادْزِين» (Surp Asduadzadzin)، وتلك الكاتدرائية الجديدة التي عُرِفت باسم «سورب كارْسُونْك» (Surp Karsunk)، وتَمَّ تشييدها عام ألف وستمائة وستة عشر (1616) فكانت تحفة هندسية منقطعة النظير وقامت مقام صرح أبرز ثراء الجماعة الأرمنية ونهضتها الثقافية. وللدلالة على التأثير الكبير الذي كانت الجماعة تلعبه في أعمال العثمانيين من الأرمن، عمد «آزاريا» (Azaria)، كاثوليكوس «سيس» (Sis) (1581 ـ 1601)، إلى نقل كرسِيّه البطريركي إلى المدينة. وكان لوجود الجماعة الإيرانية الأرمنية في حلب، الأثر البالغ في تشجيع أرمن الأناضول على الهجرة إليها والاستقرار

فيها. وبالرغم من أنَّ الشهباء اكتظت بعدد من المسيحيين الروم ـ أورثوذكس فاقَ، في هذه الفترة، كل النِّسَب العددية التي أمكن لهم تسجيلها علىٰ امتداد القرن السابع عشر كله، إلاَّ أنَّ هذه الجماعة الأرمنية المشتملة علىٰ ما يقارب ثلاثمائة أسرة فقط، حسب التقديرات الصادرة عام ألف وستمائة وعشرين (1620)[44]، كانت إلىٰ حدٍّ بعيد، الأكثر تأثيراً من بين كل مسيحيي المدينة، خصوصاً أنَّ العديد من أفرادها تولَّى المناصب النافذة في الإدارة العثمانيَّة.

ولقد تمتع اليهود من سكان حلب بقدر من النموّ ارتَقَى إلىٰ مرتبة ذلك الذي كان يتمتع به السكان المسيحيون. إذ شهد عام ألف وستمائة واثنين وسبعين (1672) تسجيل أربعمائة وخمسين رجلاً، من بينهم ثلاثة وسبعين اعتبروا كإفرَنج (Franks). وما لبث أن ارتفع عدد الذكور من اليهود ليبلغ، عام ألف وستمائة وخمسة وتسعين (1695)، ثمانمائة وخمس وسبعين، في وقت اشتملت القائمة التي اُحْتَوَت أسماءَهم علىٰ قسمين، إذ صُنِّف ما يقارب نصفهم كإفرنج أو فَرَنْجَة أو «يهودي إفْرنك» (Yehudi-i Efrenc)، فيما صُنِّف نصفهم الآخر كعرب أو «يهودي عَرَبان» (Yehud-i Arabân)[45]. إن النزعة التي

(44) بولونيالي، سيمون. صفحة 155.

(45) انظر Istanbul, BOA, MM 9849, MM 3498، ودمشق سجلات دار قضاء حلب، المجلد LXXXVII، ص 13 ـ 31.

عكستها جداول سجلات هذين القومين إنما تؤكّد على افتتان اليهود السَّفَرْديم بحلب، وهم الذين كانوا قد استوطنوا سابقاً في إيطاليا، بعد أن أُلْزِموا بالرحيل عن إسپانيا. وباعتمادنا مصادر الأوروبيين المعاصرين، ندرك أن هؤلاء كانوا ناشطين في تجارة المدينة، يُسَوِّقون البضائع الإيطالية فيها، وينقلون منتجاتها المحليَّة، وخصوصاً منها القطن، إلى ميناء ليڤورنو الإيطالي (Livorno-Leghorn). وتشير السجلات العثمانيَّة من ناحيتها إلى أن هؤلاء الناطقين باللغة الإسبانية كانوا قد اتخذوا من حلب، ودونما تعقيد، موطناً دائماً لهم، معتمدين البساطة عينها في ممارستهم للنشاط التجاري.

وفيما كانت أعدادهم ترتفع في المدينة خلال القرن السابع عشر، بدأ اليهود يتَحَدّي الأرمن في حلب، طمعاً منهم بالحصول على مركز حكومي مرموق، من بين تلك المراكز المُبَاحة لمن كان من غير المسلمين، مثال وظيفة جابي الضرائب المولَج جمع الرسوم الجمركية الإمبراطورية (gümrük emini). وفي عام ألف وستمائة وأربعين، نجح الحاخام موسى بن إسحاق (Musa W. Ishaq al-Khakham) بانتزاع هذا المنصب من أرمني ينتمي في مَنْبَتِه إلى جلفا (Julfa)[46]. ومنذ ذلك التاريخ، برز اليهود على نحو جَلِيّ في مكتب الجمارك في حلب حتى

(46) انظر سجلات دار قضاء حلب، المجلد 26، ص 2290 وانظر كذلك: Istanbul BOA, MM 9829، ص 360.

عندما كان جابي الضرائب مسلماً. فأصبح وجودهم في هذا المنصب مُحَصَّناً مُتَرَسِّخاً لدرجة أَنَّهم، وفي عريضة سُجِّلت عام ألف وسبعمائة واثني عشر (1712)، أصرّوا علىٰ أَن تكون كل المناصب في جمارك حلب خاصتهم بالوراثة[47]. ولقد دام هذا الاحتكار، علىٰ ما يبدو، حتى عام ألف وثمانمائة وثلاثين (1830)، عندما أصدر الباب العالي أمراً بإقالتهم من جمارك حلب[48]، دون إعطاء أي تبرير لهذا التدبير التَّعَسُّفي سوى أَن الجماعة اليهودية كانت متهمة بالخيانة وسوء الأداء في إدارة الواجبات والفرائِض الحكومية. غير أَن الجماعة المسيحية الكاثوليكية التي أَحرزت نجاحاً مُنْقَطِعَ النَّظير وبرزت كالمنافس التجاري اللّدود لليهود في المدينة هي، علىٰ الأرجح، من كان له اليدُ الطّولى، وراء هذا التدبير الإمبراطوري (أَو السلطاني).

واستمرت حلب بالنموّ مادياً، في القرن السابع عشر، ساعية بذلك للتكيّف وهذا النمو السكّاني، إذْ عمد التجار المسيحيون الأثرياء (وهم علىٰ التوالي الأرمن في القرن السابع عشر، والكاثوليك الناطقين باللغة العربية في القرن الثامن عشر) والحِرفيون الميسورون إلىٰ بسط الحجم المادي للمدينة فاتّسع ليشتمل علىٰ الضاحية المزدهرة المعروفة باسم الجُدَيْدَة (Judayda) والواقعة إلىٰ الشمال الشرقي من أسوار المدينة. ولقد

(47) انظر Istanbul BOA, MM 2777: 5.

(48) انظر Damascus, AS Aleppo, vol. XLIV, p. 91-92.

ضَمَّ هذا الجوار العديد من المنازل الأنيقة المؤلَّفة من طبقتين والمشَيَّدَة بالأحجار المصقولة والتي يتوسَّط كلاً منها فناء داخلي لطيف تَنْبَجِسُ منه نوافير الماء وتَكْثُرُ فيه أَشجار الفاكهة. وفيما امتازت الأحياء الأُخرى في المدينة بمزيج سكاني تجاوَرَت فيه المشارب والمعتقدات المختلفة، بَقيت «جُدَيْدَة»، وعلىٰ نحو شبه حَصْري، حيّاً مسيحياً[49]. وإسوةً بجديده، راحت الضواحي الأَكثر فقراً، والمشتملة علىٰ المنازل المصنوعة من القرميد المجفَّف بواسطة أشعة الشمس، والتي يقطنها المهاجرون القرويون وقوم القبائل، تنمو علىٰ طول طرق القوافل إلىٰ الشرق وإلىٰ الشمال من المدينة. واتصف سكان هذين الجوارين بالسمعة السَّيئة، إِذْ كانوا مَيَّالين إلىٰ العنف والفوضى. وبالفعل، فلقد كان العديد من القَبَليين المقيمين هناك مُجَنَّدين في الجند الجديد، أَو ما اصطلح علىٰ تسميته بالإنكشارية العثمانيَّة، أَو متطوعين في العصابات، وغالباً ما كانوا أعضاءً في كِلْتَيْ المجموعتين. وعندما انفجر العنف في المدينة، عامي ألف وثمانمائة وثمانية عشر (1818) وألف وثمانمائة وخمسين (1850)، كان سكان الضواحي الشرقيَّة هم المحرّضون الأوائل عليه.

---

(49) انظر جان كلود داڤيد (Jean-Claude David)، «L'epace des Chrétiens à Alep: ségrégation et mixité, stratègies communautaires (1750-1850)», in Revue du Monde Musulman et de la Mediterranée 55-6 (1900): 152-170.

openkandil.com

ولقد عكس الاستمرار في تشييد الأوقاف الرئيسة في المدينة نموّها في القرن السابع عشر، إذْ وفي عام ألف وستمائة وثلاثة وخمسين (1653)، تَبَرَّع «إبْشير باشا» (Ibsir Pasa)، أحد حكام حلب الأبرار ـ كما يجمع علىٰ صَلاحِهِ تاريخ المدينة ـ بإنشاء أحد أضخم مُجَمَّعات المدينة، وهو يشتمل علىٰ الأسواق والمخازن والمقاهي الضخمة في حي «جُدَيْدَه»، وذلك في محاولة ـ باءت بالفشل علىٰ ما يبدو ـ لإغراء المسلمين واستجلابهم إلىٰ داخل الجوار[50]. وفي عام ألف وستمائة وواحد وثمانين (1681)، وَقَفَ الحاكم «كارا مصطفى باشا» (Kara-Mustafa Pasa)، الذي أصبح فيما بعد كبير الوزراء مالاً لبناء خان تحطُّ فيه القوافل رِحالَها، أطلقت عليه الأجيال الحلبية اللاحقة اسم «خان الوزير» (Khan al-Wazir)، لتظهر لمن كان السبب في تشييده ما كانت تكُنُّ له من احترام ولتظهر للأنام فخرها به. وإذْ وقع خارج السوق المركزية، خُصِّصَ الخان لإقامة التجار القادمين من إيران. وتُشَكِّل هذه الهيكليَّة بنظر الكثيرين أجمل مثال علىٰ الهندسة العثمانيَّة المدَنية في حلب.

ولكن وبالنظر إلىٰ ماهيته الاستثمارية في تجارة إيران، فلقد أتى تشييد خان الوزير، وللأسف، في وقت كانت فيه هذه التجارة آخذة بالانحطاط والأفول. وللدلالة علىٰ هذا الأمر،

---

(50) انظر جان كلود داڤيد، Jean-Claude David،
Le Waqf d'Ibšir Paša à Alep (Damascus, 1982).

obeikandl.com

يمكن التوقف، للاستشهاد، عند سلسلة من الشكاوى رفعتها عام ألف وسبعمائة وستة وثلاثين (1736)، ابنة «كارا مصطفى باشا» وتدعى «عابيد حانيم» (أو خانم) (Âbide Hanim)، أمام قاضي المحكمة المركزية في حلب، إذ كانت في ذلك الوقت مولَجَةً مهمة تنفيذ وصية والدها المتعلقة بما وَقفه من مال للخان. فعملت علىٰ استصدار مراسيم تضمن لخان الوزير التَّفَرد باستضافة التجار القادمين إلىٰ المدينة من إيران، كما طلبت أَن تُدعَّم هذه المراسيم علىٰ نحو لا يمكن معه للخان الاستمرار بإنفاق المداخيل التي كانت تَجْنيها. غير إنَّه لم يكن في وِسْعِ القاضي أَن يفعل سوى القليل، ذلك أَن التجارة كانت قد ضَعُفَت وبات التجار الإيرانيّون قلة في حلب[51].

نمط العيش والمستفادية في مدينة القوافل:

كانت مدينة حلب مدينة إسلامية لأَكثر من تسع قرون عندما ضُمَّت إلىٰ الإمبراطورية، وكانت المؤسَّسات الخُبُرات المهنية هي التي تسوس شؤونها قبل وصول كل من العثمانيين والأوروبيين إليها؛ وكان عميد المؤسَّسة التجارية هو بلا منازع القاضي الذي، بموجب نظام القضاء الإسلامي، يُنَظِّم الأداء التجاري في حلب، منذ أَن استولى عليها العرب في القرن السابع وحتى منتصف القرن التاسع عشر، عندما وضع أحد

(51) انظر Damascus, AS, Aleppo, vol. I, pp. 200, 201, 210.

مُصَحِّحي النظام العثماني قانوناً تجارياً بموازاة النماذج الأوروبية وأسوة بها[52].

غير أَن العثمانيين لم يجابهوا مباشرة النظام القانوني الموسَّع في حلب والذي اعتمدته دور القضاء في إِدارة شؤون المدارس الأربع التي أَسَّسها السُّنَّة. إِذْ، عِوض ذلك، عمدت السلطات العثمانيَّة إِلىٰ منح المدرسة الحنفية للفقه الامتياز، وذلك علىٰ حساب كل المدارس الأُخرى، كونها الوحيدة التي استحوذت علىٰ حظوة السلاطين وتأييدهم. كما عمدت السلطات عينها إِلىٰ تعيين قاضي القضاة من دار القضاء الحنفية المركزية في حلب، وهي خطوة شكَّلت تحوّلاً نوعياً واضحاً ليس في السياسة التقليديَّة في سوريا فحسب، حيث لم تكن تلجأ الدولة أبداً إِلىٰ تفضيل وتمييز مدرسة واحدة عن الأخريات من المدارس، وإِنما أيضاً في الأفضلية التي درج السوريون علىٰ إِيلائِها للطقس الشافعي.

فطوال الحِقبة العثمانيَّة، كان الأفراد الذين استُخْدِموا كقضاة في دار القضاء الحنفية المركزية في المدينة، وهي التي

(52) لَفَّ بعضٌ من الغموض الزمان الذي بدأت فيه المحكمة التجارية بالعمل. ففي دار قضاء حلب، تَمَّ تسجيل أنظمة تُؤَسِّسُ بموجبها هذه المحكمة عام 1850، وأنظمة لاحقة تحدد مهامها عام 1852، غير أَن القنصل البريطاني في المدينة أفاد أنها لم ترى النور حتى عام London,1860 . PRO, FO 861, p. 82, dated February 2, 1850.

عُرِفَت محليّاً باسم «محكمة الباب» (mahkamat-al-bab) أَو (the Court of the Gate)، عثمانيون علىٰ الدوام، دَرَجوا علىٰ القيام مقام الوَسُطاء بين المدنيين في حلب وسلطان الأسيتانة. وبحسب معاجم السِّيَر المحلية، فلقد كان العديد منهم مُتْقِناً للغة العربية، ولم يكن وجودهم في المدينة ليُشَكِّل علىٰ ما يبدو، توتراً لغوياً بين المسلمين المتواجدين مثلاً ضمن جماعة الروم الأورثوذكس في المدينة، حيث كان الناطقون بلغة الضَّاد من المؤمنين، يَزْدَرون بأحادية اللغة التي امتاز بها التواجد الاتفاقي للإكليروس الناطق باللغة اليونانيَّة. وعلىٰ مرور الزمن، عمدت غالبية الأُسَر القيادية من المسلمين السُّنَّة في حلب إِلىٰ التحوّل إِلىٰ المدرسة الحنفيَّة في الفقه. ومع نهاية القرن السابع عشر، كان قادة عُصْبة الأشراف (Ashraf)، الذين يَتَحَدرون في نَسَبِهم من أسرة النبيّ صلى الله عليه وسلَّم، قد أصبحوا من الموالين للمبدأ الحنفي، عازلين بذلك عائلة الزهْراوي الجليلة عن المنصب الذي لم تتولاه بعد ذلك[53]. ومع بَدْء القرن السابع عشر، ضَمَّت حلب ثلاث دور قضاء منفصلة، لكل منها نطاقها الجغرافي الذي تَبْسِط فيه سلطانها القضائي، مُطَبِّقَةً بذلك التفسير الحنفي للقانون (أَو للشرع) الإِسلامي في المدينة. ومع هذا البروز للمبدأ الحنفي المسَيطر، لم يبق في الشَّهباء سوى ذلك

(53) انظر ماركو سالاتي Marco Salati
Ascesa e caduta di una famiglia di Ašraf Sciiti di Aleppo (Rome, 1992).

الشافعي القادر علىٰ التعايش معه، في حين لم يَعُد للتقليديين من المشَرِّعين المسلمين أي تمثيل.

وما لبث الدور المركزي الذي لعبته دور القضاء الإسلامية في الحياة التجارية للمدينة أَن تأكّد وذلك بعد اعتماده من قبل من كانوا من غير المسلمين. ذلك أنَّه كان يحق لهم الالتجاء إلىٰ دور القضاء الشرعية أَو تلك الحَبْرية من أجل معالجة القضايا المتعلقة بمسائل الوضع العائلي الشرعي، من زواج وطلاق وإرث، وهي كلها لم تكن تعني المسلمين. إن الجماعات المسيحية المختلفة نادراً ما بدت أنها تَمْلِك أَن تَفيد من هذا الخِيار، كما يظهر ذلك واضحاً في سجلات دور القضاء الإسلامية التي زخرت صحائفها بأسمائهم. وكمن السبب في ذلك جزئياً في وجود أربع جماعات مسيحية مختلفة: الروم الأورثوذكس، الموارنة، السُّريان اليعقوبيّون والأرمن؛ وباستثناء الموارنة الذين سبق لهم أَن انْتَمَوْا في مذهبهم إلىٰ الكاثوليك، كانت هذه الجماعات آخِذَة بالتآكل المتزايد نظراً لاعتناق أفرادها الكاثوليكية، وهي عملية لأَمْكَنَ لها تحقيق النجاح لو كان المطلوب تخفيف التعاضد والتماسك الطائفيين بين الجماعات المسيحيَّة المختلفة. وإذا أمكن لهذه الحالات المتعدِّدة التي شملت المسيحيين أَن تعكس هذه التوترات الكَنَسِيَّة أَو الإكليريكية، فإنه أمكن لها أيضاً أَن تمثل استيعاب أولئك الناطقين منهم باللغة العربية في الخيّز والبيُة القانونية الثقافية

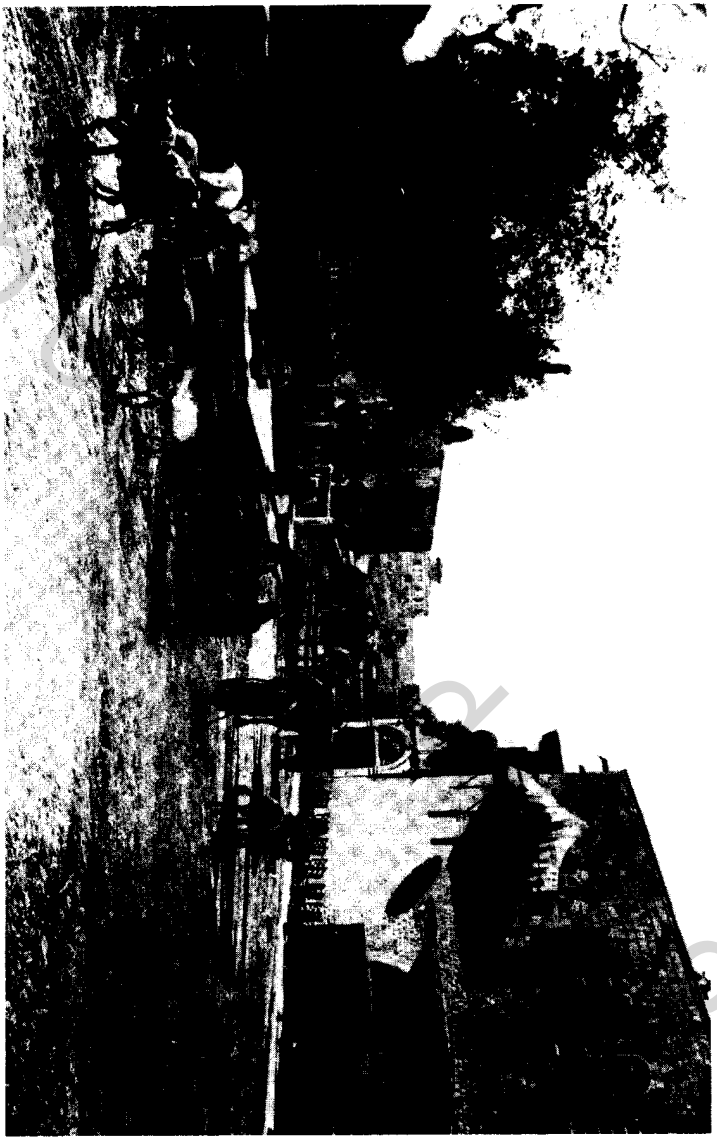

صورة توضيحيّة رقم 1

قافلة من الجمال تمر بأحد خانات حلب وهي علىٰ وشك دخول المدينة.

لجيرانهم المسلمين. ويأتي الدليل على ذلك واضحاً في الدَّعاوى الكثيرة المسَجَّلة حيثما كان المسيحيون المحليّون يعترفون ويقبلون بالتدابير الإسلامية في مجالات القانون الخاص مثل تحديد مهر العروس، وفي إجراءات الإرث مثل تلك المتعلّقة بمنح البنات حصّة من ثروة أهلهم المتَوَفّين.

وخلافاً للمسيحيين، كانت الجماعة اليهودية في حلب أكثر تَحَفُّظاً في طرح خلافاتها الداخلية ولا سيما تلك التي تعكس النزاع السياسي بين أفرادها أمام قاضي المحكمة الإسلامية في حلب. ولم يكن هذا التحفّظ النموذجي ميزة اليهود من سكان حلب وحدهم وإنما انطبق عليهم حيثما وجدوا في المقاطعات السورية وأينما حَلّوا على امتداد الإمبراطورية[54]. وتفسير هذا التحفّظ الذي أتى التزاماً من قِبل الجماعة اليهودية، يكمن فيما أورده أحد الوسطاء التجاريين الإنجليز الذي كتب عام ألف وستمائة وواحد وسبعين (1671) ما مفاده أن يهود حلب أَحْجَموا عن الإدلاء بأية شهادة ضد بعضهم البعض في دور القضاء الإسلامية إمْتِثَالاً منهم للأوامر التي تلقّوها من قِبَل

(54) انظر أمنون كوهن Amnon Cohen،
Jewish Life under Islam (Cambridge, 1984);
وانظر كذلك جوزيف هاكر Joseph Hacker،
«Jewish Autonomy in the Ottoman Empire: its Scope and Limits», in Avigador Levy, ed., The Jews of the Ottoman Empire (Princeton, NJ, 1994), pp. 153-202.

obeikandl.com

حاخاماتهم أو رَبَّانَتِهم[55]، في حين أَلْزِمَ من كانوا من غير المسلمين برفع ما لديهم من دعاوى ـ ولا سيما منها تلك الجُرمية ـ خاصة بجماعتهم الطائفية، أمام قضاة المسلمين، حتى ولو ابْدَوا تحفظاً على هذا الأمر.

أما فيما يتعلّق بالجماعات التجارية الأوروبية أو الأمم، كما دَأَبَت على تسمية أنفسها، فكانت كل منها خاضعة لقنصلها الخاص المعيّن من قِبل مجالس إدارة الشركة التجارية في الوطن الأم[56]. فأُتْفِقَ في حال نشوب نزاعات داخلية، على إتاحة الإمكانية أمام القناصل للاستعانة، بل قل للجوء إلى قضاة حلب، سعياً لحمل المواطنين المحليين على الالتزام كُلِيًّا بالسياسات التجارية للشركة. وفي عام ألف وستمائة وستة عشر (1616)، عمد قنصل فرنسا الجديد في حلب إلى تقديم فتوى من إسطنبول تضفي على هذا الإجراء شرعيته فالتزمت به قوات الحاكم مُخَوِّلةً قاضي قضاة المدينة بوضعه حَيِّز التنفيذ، فما كان منه إلاّ أن أمر القنصل السابق بالتخلّي عن البِدَع القنصلية، في «خان الجمرك»[57].

أما في الحالات التي تشمل الرعايا الأوروبيين والعثمانيين، سواء أكانوا مسلمين أم لا، فقد جعل الباب العالي من القاضي

---

(55) London, PRO, SP 105/113, p. 263, dated June 23, 1671-00.

(56) انظر ستينسغارد، Steensgaard، «Consuls and Nations».

(57) انظر Istanbul, BOA, MD, vol. LXXXI, p. 55.

الحَكَم الأخير. فما كان من الأوروبيين إلاَّ أَن مَقَتُوا بمرارة هذا الشرط الأساسي ووجدوا من الأفضل تفادي اللجوء إلىٰ دور القضاء كلما كان ذلك ممكناً، أسوةً بالبندقيين الذين بَدَوْا مُذْعنين لنظام خبروا نظيره علىٰ مدى قرن من الزمن وأكثر[58]. وفي معرض دفاعه عن امتناع مواطنيه المثول أمام القاضي سعياً للتحكيم، عَبَّر جورج دورينغتون (George Dorrington) عن المخاوف التالية:

> «وأخيراً، فيما يتعلّق بمرافعتك ضد الأتراك، فإنه أمر لا يمكننا القَبول به ولا بأي شكل من الأشكال. إننا نشجب أهليتك فيما يتعلق بإجراءاتك وبطريقة تصرّفك، وبحديثك الغير خاضع للنظام، أو عدم حديثك البتّة. كما نشجب طلبك باتخاذ ترجمان بسيط وجاهل للّغات التي تتكلمها، يمثل معك أمام القاضي لأنه يجعل منك أضحوكةَ كل الحاضرين»[59].

أما السبب الآخر الكامن وراء هذا الاستياء وهذا التخوُّف من المثول أمام القاضي المولَجْ تطبيق القوانين الإسلامية هو أنَّ هذه الأخيرة لا تَعْتَبر الدليل المادي المُتَمَثِّل خصوصاً بالعقود المكتوبة، مُلْزِماً إلاَّ إذا ترافق وَوُجود شهود عيان يُدْلون، في حضرة المحكمة، بشهادة تفيد أصالة، وصِحَّة وبالتالي مَوْثوقِيَّة

---

(58) انظر Calendar of State Papers: Venice, vol. IXX, p. 174.

(59) انظر جون ساندرسون (John Sanderson)، The Travels of John Sanderson in the Levant, 1584-1609 (London, 1931), p. 152.

هذا الدليل. ففي قضية سُجِّلَت عام ألف وستمائة وستين (1660)، عمل تاجر إنجليزي إلىٰ رفع دعوى ضد تاجر مسلم موضوعها استرجاع مالٍ كان قد أقرضه إلىٰ والد رجل تَوَفّاه الله قبل أَن يعيد ما في ذمته من دين لصاحبه. وبالرغم من حِيازة الإنجليزي علىٰ عقد يحمل ختم المتوَفّى، إلاَّ أَن ابن هذا الأخير أنكر شرعيته وراح يطالب باستدعاء شهود عيان يثبتون أصالته. وبعد انقضاء ثلاثة أيام، مَثَل الإنجليزي أمام المحكمة من جديد قائلاً إنه لم يتمكّن من إيجاد شهود، مما أدَّى إلىٰ إبطال الدعوى وخسارته ماله[60].

وفي عام ألف وستمائة وخمسة وسبعين (1675)، حاز الإنجليز من السلطان علىٰ حقوق تُجيزُ لهم، في إسطنبول، المرافعات التجارية بين مواطنيهم والرعايا العثمانيين، ولا سيما فيما يتعلَّق بالسَّندات المالية التي تفوق قيمتها أَربعة آلاف «أكشي» (akçe)، وذلك بوجود السفير الإنجليزي. وقد أُتْبِعَت هذه الاتفاقية بغيرها من الاتفاقيات المشابهة بين الباب العالي وفرنسا، وبينه وبين هولنده، وأخيراً بينه وبين كل الدول الأوروبية. وبالرغم من الوجود المتكرِّر للردود من إسطنبول أمام دور القضاء في حلب، ومن السفراء الأوروبيين حول ضرورة التزام هؤلاء بأنظمة الشرع الإسلامي، فإن الامتيازات

(60) انظر Damascus, Aleppo Court Records, vol. XXVIII, p. 159.

الأجنبيَّة التي نَصَّت عليها الاتفاقيات ضَئُلَت للغاية في محاكم المدينة فيما تَدَنَّت قيمة الحدّ الأدنى المقرَّرة للتدخّل الإمبراطوري لدرجة تَناسَبَتْ معها معظم القضايا التجارية، التي كانت تتعلّق بالأوروبيين، ونطاق السلطة القانونية لسفرائِهم. وفي إسطنبول، نَعِمَ الأوروبيون بنفس فوائد التأثير والرشوة التي سَبَقَ لهم أَن نَسبوها للمسلمين في دور القضاء المحلية في حلب.

أمّا المؤسَّسة العظيمة الأُخرى التي امتازت بها التجارة في حلب فكانت القافلة، التي اشتملت على نوعين: القوافل الضخمة العابرة للصحراء، وتلك الصغرى المؤلَّفة من فرق من الدواب، كالجمال والبغال والحمير. وفي حين كان النوع الأوّل يضم ألفي من الجمال التي تَذْرَعُ الطرق، بين بغداد والحجاز، جِيئَة وذُهوباً، كان النوع الثاني مُولَجاً بتأمين المؤن والبضائع بين الاناضول والشاطىء السوري ومصر. وسجل إنطلاق أعظم قافلة في رحلة إلى الحجاز خلال فترة الحَجّ السنوية، في حين درج التجّار غالباً على تنظيم قوافل أصغر حجماً عُدَّت خصيصاً لنقل البن. أما الرَّحلات إلى بغداد فقد ارتبطت بالمتَاحِيَّة الموْسِمِيَّة لِعَلَفِ الجمال.

وكان البدو الذين تَوَلَّوْا عادة إدارة قوافل بغداد يسافرون مرتين في العام في كلٍّ من الاتجاهين: فيغادرون مرة في شهر كانون الأول/ ديسمبر، ومرة ثانية في شهر نيسان/ إبريل،

ويتطلّب منهم العبور خمسة وأربعين يوماً. وفي حين شُدِه الأوروبيّون لما انطوت عليه تجربة القافلة من غرابة بالنسبة إليهم، فإننا نجد أَن ما بقي لنا من توصيفات تعاقبت على مدى ثلاثة قرون، وأورثها لنا الزَّمان، تحتوي تفاصيل لا اختلاف فيها إلاَّ ما كان استثنائياً[61].

والجدير ذكره أَن عظمة حجم القوافل العابرة للصحراء ونُدْرَة تَرْحَالِها جاءا نتيجة لمخافة التجَّار من غزوات البدو. فما كان من العثمانيين إلاَّ أَن اتَّبعوا خلال معظم القرنين السادس والسابع عشر، التدبيرَ الذي كان سائداً أيام المماليك، والذي كان يَقْضِي بدفع المال إلى شيخ قبيلة الموالي (Mawali)، المعروف بلقب «أمير العرب» أو «سيد الصحراء»، مقابل حمايته القوافل العابرة للممرات الخطرة للفرات والواقعة اليوم بين «بيريسيك» (Birecik) التركية و«عناه» (Anah) المتواجدة على التخوم مع العراق، حيث لم يكن من وجود للمستوطنات ولا

(61) انظر على سبيل المثال، دوغلاس كاروتيرز Douglas Carruthers, ed., The Desert route to India: being the Journals of Four Travellers by the Great Desert Caravan Route between Aleppo and Basra, 1745-1751 (London, 1920);

وانظر كذلك بيدرو تكسيرا:

Pedro Teixeira, The Travels of Pedro Teixeira (London, 1902);

وجان تيفينو Jean Thevenot،

Voyages du Monsieur de Thevenot en Europe, Asie, et Afrique (Paris, 1689).

هذا بالإضافة إلى أيجِن (Aigen)، Sieben Jahre in Aleppo, 1656-1663.

حتى لملاجىء يلوذُ بها المرء من قطّاع الطُّرق. وبالرغم من أَن هذا الاتفاق كان عُرضة للتفكّك كما حصل عام ألف وستمائة وأربعة وأربعين (1644) عندما لم يتوان الموالي عن إبادة الحامية الحلبية، إلاَّ أنّه كان يؤمن ما يكفي من الحدِّ الأدنى من الأمن لإبقاء الطُّرق إلىٰ العراق مفتوحة[62]. وطرأ في القرن الثامن عشر ما غَيَّر واقع الأمور هذا، إذْ قام اتحاد قبائل «عنزه» (Anaza') القوي بالإطاحة بالموالي والحلول محلهم. وبما أَن اتحاد قبائل «عنزه» رفض بيع خدماته الأمنية للعثمانيين، مفضّلاً غَزْوَ القوافل وسَلْبها، تكرَّرت الغزوات التي لم توفّر قوافل الحُجَّاج مكبّدة إيَّاها العديد من الأرواح ومُنْزِلَةً بها الخسائر. فأدَّى هذا الوضع المتدهور في الصحراء إلىٰ محاولة توطين قبائل التركمان (Turkoman) أولاً ثم بعد ذلك، في النصف الثاني من القرن التاسع عشر، اللاجئين من الشَّرْكَس (Circassian refugees) علىٰ طول التَّخم الصحراوي سعياً منهم لضبط البدو[63]. غير أَن فشل السُّبل المتّبعَة في إخضاعهم، وما نتج عنه من انعدام للأمن علىٰ طُرق الصحراء، ساهم علىٰ الأرجح في انهيار تجارة القوافل وأدَّى إلىٰ استبدالها بالنقل البحري في القرن التاسع عشر.

---

(62) انظر مصطفى نعيمه Mustapha Naima،
Tarih-i-Naima (Istanbul, 1864-1866), vol. IV, pp. 104-110.

(63) انظر نورمن ن. لويس Norman N. Lewis، Nomands and Settlers.

obeikandl.com

وما أَن تصل القوافل خارج حلب، حتى يسارع حَمَّالي المدينة إِلىٰ إِفراغها من بضائع التجَّار التي يقوم عملاء تابعين لجمارك المدينة بتقييمها قبل أَن ينكبّوا علىٰ تسجيل أسماء التجَّار وما اشتملت عليهم بضائعهم دون إِغفال سعر كل منها. وبعد أَن يُفْرَغ من الرسْمانِيَات، تُحَمَّل البضائع من جديد، ولكن هذه المرة علىٰ ظهور الحمير أَو الحمّالين، فَتُجْلَب إِلىٰ قلب المدينة حيث يَتُم تقدير قيمتها الضرائبية. وفي حال لم يكن التجَّار من أبناء حلب، يعمل الحمّالون الأكراد علىٰ نقلها إِلىٰ واحد من الخانات الكثيرة، وهي أَبنية استخدمت كأَماكن للإِقامة والأعمال بالرغم من كون معظمها تابع في تمويله لِوَقْفٍ ما، ومُسَاسٌ من قبل موظَّف اتفق علىٰ تسميته «اودا باش» (Oda bas) أَو «رئيس الغرفة» (Head of the room) والجدير ذكره أَن معظم الذين تَبَوَّؤوا هذا المنصب كانوا من الأرمن الناطقين بلغات مختلفة والعاملين كطهاة ووسطاء تجاريين أَو فندقيين أَو قل كل ذلك في آن. ولقد كان لـ ألكسندر راسل (Alexander Russel)، وهو طبيب إِنجليزي، عاش في القرن الثامن عشر واتَّخذ من حلب مقر إِقامة له، وصفاً دقيقاً لخانات تلك الأيام، يقول فيه:

> «هذه الخانات هي أبنية واسعة من الحجر، مبنية عادة بشكل رباعي الزوايا وعلىٰ ارتفاع دور واحد. تقسَم الطبقة الأرضيَّة في كل من جانبيه إِلىٰ شقق تعلوها القناطر، ويدخلها النور من نافذة واحدة مقابلة فقط، إِضافة إِلىٰ الباب. أما الطبقة العُلْوِية، فهي عِوضاً عن النوافذ، تتألَّف

من بَهْو مُعَمَّدٍ مفتوح أَو رواق مقنطر ينبثق منه صف من الغرف مشابهة لتلك الخلفية الموجودة في الطبقة السُّفْلية. أما بيوت السُّلم المؤدي إِلىٰ هذه الطبقة، فإِنَّها تقع علىٰ كل من جانِبَي المدخل. أما السقف فهو، كما في معظم الأبنية الأُخرى، منبسط مُسْتَوٍ ومُقَسَّم إِلىٰ مصاطب. وتأوي الطبقة الأرضية المخازن ومكاتب المحاسبة وعقد الصفقات، والمستودعات، إِضافة إِلىٰ الإِسطبلات أحياناً، في حين ينحصر استعمال الطبقة العلوية باستقبال واستضافة المسافرين الذين يجدون فيه مأوى للمبيت أَو الإِقامة مقابل نفقة معتدلة»[64].

وإِذا كان مقدراً للبضائع أَن تبقى في المدينة، فإِن تجَّار الجملة يقومون بشرائها من التجَّار الذين أَتَوْا بها، ويعملون علىٰ توزيعها، بناء للاتفاقات الرسميَّة، علىٰ مختلف نقابات بائعي التجزئة. فيذهب كل منتوج إِلىٰ باعة التَّجزئة المختصين، والذين كانوا يتّخذون لتجارتهم مكاناً في المتاجر والحوانيت المصطفَّة علىٰ طول الممرّات الضيِّقة للسوق الشرقيَّة المسقوفة. وبالرغم من قابلية الاتفاقات المذكورة أعلاه للنقاش والمساومة ـ إِذا ما كانت سجلات دور القضاء المعتمدة تعكس فعلاً واقع الحياة التجارية في المدينة ـ، فلقد كانت الأسواق عموماً أَماكن قديمة للغاية. ومع أَنَّ نموذج المساومة الناشطة كان سائداً في تلك الأسواق، فإِن الأسعار كانت نسبياً موحَّدة ـ باستثناء أوقات

(64) انظر راسل (Russe) المجلد الأول من مُؤَلَّفِه، ص: 18 ـ 19.

النقص في السِّلع سواء أكان حقيقيّاً أَو مزعوماً ـ إِذْ يحددها أعضاء كل نقابة بأنفسهم. أما حوانيت التجار، فإِنّها كانت منظّمة حسب البضائع التي كانت تهتم ببيعها، وهكذا فلقد كان لكل منتوج قسمه الخاص من السوق، في حين كانت الحوانيت أنفسها ملكاً للوقف، يعمد بائعوا التجزئة على استئجارها من المشرفين عليه. وكانت أسواق حلب مسقوفة وباردة نسبياً في أيام الصيف، ونظيفة في مُجمل الأحوال على نحو مُلْفِتٍ للنظر، على مدار العام. أما النفايات فكان يتم جمعها من قِبل نقابة متخصِّصة تعمد إِلى بيعها إِلى العمّال في الحمامات الشعبيَّة في المدينة، والتي كان السوق مزوداً بعدد كبير منها، إِضافة إِلى نوافير الماء وبيوت الخلاء الشعبية. ولقد أُفْرِدَ للجوامع مكاناً في السوق حيث كانت صيانة الأبنية والمنشآت من مسؤولية المستفيدين من المؤسَّسات الوَقْفِيَّة.

أما الحياة بالنسبة للوسطاء الأوروبيين في حلب فإِنَّها كانت على الأرجح أَكثر حذراً مما كانت عليه حياة نظرائهم الوافدين إِلى الشهباء من مدن تجارية أُخرى من الإِمبراطورية العثمانيَّة، حيث قَلَّ نظير «غالاتا» (Galata) وشارع الإِفرنج (Street of the Franks) في إِزمير. ودرج التجَّار الأوروبيون على الإِقامة في الطبقات العلوية من خانات المدينة بَحْثاً عن الهدوء وبعيداً عن ضوضاء الحركة التجارية اليوميَّة وصَخبها. وبالرغم من أَن القانون الإِسلامي والمرسوم الإِمبراطوري حَظَّرا على الأوروبيين

حيازة ملكية فردية في ممالك السلطان، إلاَّ أَن البعض منهم استملك في حلب، كما تشير إلىٰ ذلك سجلات دور القضاء؛ فتوزع معظم ما استحصلوا عليه من ممتلكات عادة في الجوار اليهودي الواسع لـ «پاهيستا» (Bahista)، الذي كان يقع إلىٰ الزاوية الشماليَّة الشرقيَّة لأسوار المدينة.

وحتى القرن التاسع عشر الذي شهد بداية نشوب التوترات الطائفية المفتوحة في حلب، عَلَّق الرحالة الأوروبيون وأولئك المتخذين من المدينة مقر إقامة لهم، علىٰ المستوى العام من التسامح الذي أظهره مسلموا حلب في تعاملهم اليومي مع الزائرين الأوروبيين وجيرانهم من غير المسلمين. ومن بين التعليقات النموذجية، يمكننا التوقف عند تلك التي أدلى بها الرحَّالة الفرنسي قسطنطين ڤولني (Constantine Volney)، بقوله:

> «إن سكان هذه المدينة وهم من الأَتراك والمسيحيين يُعْتَبرون بحق، الأكثر تحضّراً في كل تركيا. إذْ لم يتمتع التجار الأوروبيين بحرية أكثر ولم يَلْقَوا احتراماً أكبر، من تلك الحرية وذلك الاحترام اللذين عوملوا بهما في المدينة»[65].

ولقد سبق سيمون لڤيڤ (Simeon Lviv)، الرحَّالة الأرمني -

(65) انظر قسطنطين ڤولني (Constantine Volney)
Travels through Syria and Egypt in the years 1783, 1784 and 1685, 2 vols. (London, 1787), v. 2, p. 152.

البولندي، ڤولني إلىٰ التعبير عن الشعور عينه قبل قرن ونصف، إذْ كتب في كلٍّ من حلب وإسطنبول ما مفاده أَن الأشخاص من غير المسلمين أفادوا من المعاملة التي طغى عليها التسامح والاتّزان كما لم يفيدوا في أي من الممالك العثمانيَّة[66] أَن التسامح لم يكن يعني بالطبع التقبّل الصريح والفوري للاختلافات؛ إذْ لَحَظ الدكتور راسل (Dr. Russel) ـ وهو واحد من الأوروبيين القِلَّة الذين اتخذوا من حلب مَقَر إقامة لهم وتمكَّنوا من ولوج الثقافة في المدينة، فأدركوا فيها الانقسام الذي فَرَّق الإسلام عن المسيحية ـ، أَن التسامح بين الجماعات ليس سوى ظاهرة سطحية أَخْفَت في طَيَّاتها توترات خَفِيَّة، فيقول:

«ليس احتقار الإفرنج والازدراء بهم كأعداء للمؤمنين الحقيقيين ضَرْباً من الخيال، وإنما هو أمر لا مجال للريبة فيه. فلقد لاحظته بنفسي ليس فقط لدى من كان غير معني بالتجارة، وإنما أيضاً بين النساء والأولاد الذين يعتمدون في قوتهم اليومي واستمرارية عيشهم عليها. إذْ كانوا، وأثناء وجودي في حلب، يُسْقِطون أمامي، وعلىٰ نحو غافل عنهم، تعابير كانت تشير بوضوح كاف إلىٰ المفهوم الذي كانوا يُضْمِرُونَه عن الفرنجة. صحيح أَنهم كانوا كلما تَنَبَّهوا إلىٰ تصرّفهم الصبياني، سارعوا إلىٰ الاعتذار مُوَبِّخين الأولاد الذين ما كانوا ليدركوا هوية من يتحدَّثون أمامه عن أولئك الذين تَمَّ تصويرهم لهم بأبشع الصور. إن التجار الأَتراك وغيرهم ممن كانوا

(66) انظر پولونيالي سيميون (Polgnyali Semeon)، ص 134.

يعتمدون على الأوروبيين أَو يتَّصلون بهم، حجبوا هذا الميل، فأفادوا من التسامح الظاهري في خِضَمّ الاطلاع اليومي وتبادل المساعي الحميدة»[67].

ويُسْتَدَلّ من هذه الشهادة أَن المسلمين هم فقط الذين تَقَبَّلوا الأوروبيين في حلب، وأن القليل من علاقات الودّ والصداقة كُتِبَ له التطوّر والاستمرارية خارج حدود هذه الجماعة، في حين التزمت رسائل الوسطاء الإنجليز الصمت الكليّ حول الموضوع. ولذلك، فإنَّه لا يمكننا الجزم ما إذا كانت ملاحظات راسِل (Russel) تعكس حقيقة الأوضاع الاجتماعية في حلب. أما في مجال الصفقات التجارية، والأعمال عامة، التي كانت تُعْقَدُ مع الحلبيين المحليين والمترجمين اليهود للعب دور الوسطاء. إذ اختاروا، بمواجهة ثقافة غريبة، أَن يعملوا على تأمين اكتفائهم الذاتي، وذلك على صعيد السُّكْنَى أَو الإقامة، وعلى المستوى الاجتماعي، فلم يتكَبَّد إلاَّ القليل منهم مشقَّة تعلّم اللغة والعادات. أما الأوروبيّون البروتستانت كالإنجليز والهولنديين، وعلى نحو عَرضي، الألمان، فإنَّهم اتَّبعوا قاعدة ثابتة أَمْلَتْ عليهم عدم الزواج بامرأة محليَّة وقِلَّة كانوا من استقدموا زوجاتهم من أوطانهم الأم. إن ما أَدْلى به راسل (Russel) من توصيف للخصائص التي مَيَّزت الحياة الاجتماعية للوسطاء الإنجليز كان

(67) انظر راسل (Russel)، المجلد الأول من مُؤَلَّفه، ص 216.

عُرْضَةً للانتقاد:

«إن المجتمع الأنثوي ضيّق للغاية، ذلك أن السيدات المسيحيات من المواطنين المحليين لا تُتْقِن إلاّ اللغة العربية، وقليلات هُنَّ اللواتي يَتَكلّمن الفرنسية وَيَنْتَمِيْن إلىٰ مِيزا رَزّا (Mezza Razza). بعض من السَّادة الإنجليز لا يزورون معارفهم الشخصيين من أبناء البلد إلاّ لتقديم المعايدة بمناسبة عيد رأس السنة. أما أولئك الذين يجيدون العربية، فإنَّهم نادراً ما يقومون بالزيارات في «جِدَيْدَه». ما من إنجليزي واحد متأهل، وما من فرنسي واحد مُنْتَم إلىٰ المصنع الفرنسي متأهل، باستثناء القنصل وأحد المترجمين. ذلك أن المسافة الفاصلة بين الباب العالي وإسكندرون، تُشَكّل عائِقاً أمام المسافرين بحراً إلىٰ حلب. وباستثناء بعض السَّادة من الأجانب الذين قطعوا الصحراء، في طريقهم إلىٰ الهند، فإن الإنجليز نادراً ما يجدون المتعة في استضافة مواطنيهم أو أي من المسافرين أو الرحالة الأوروبيين الآخرين»[68].

كان الصيد أحد النشاطات الاجتماعية القليلة المتوفّرة عموماً للوسطاء الأوروبيين في المدينة. وبالإضافة إلىٰ ذلك، كان التجّار الأوروبيون يستضيفون بعضهم بعضاً معتمدين علىٰ الوصول النادر من الوطن الأم لشحنات النبيذ والبيرة ولحم الخنزير، كإحدى الوسائل التي تُضَلِّل الملل. ولقد عمد أحد الوسطاء الإنجليز إلىٰ كتابة رسالة بَعَثَ بها إلىٰ وطنه عام ألف

(68) انظر راسل (Russel)، المجلد الثاني من مُؤَلَّفه، ص12 ـ 13.

وسبعمائة وخمسة وعشرين، يقول فيها إنه وبالرغم من تقديره العميق لشحنة لحم الخنزير المُمَلَّح والمقدَّد، والشاي وعصير التفاح والبيرة التي وصلت أخيراً، إلاَّ أنَّه لا يزال يفتقد الزبدة والجبن[69]. ولقد شكَّلت المشروبات الروحية مشكلة لكثيرين كانت مستوردة من الوطن عندما لم تكن مُصَنعة في بيوت الإنجليز الذين حازوا على حَقِّهم في تكريرها من العنب بأمر سلطاني استحصلوا عليه عام ألف وسبعمائة وثمانية عشر (1718)[70]. أما الملل والضجر فكانا يشكِّلان مشكلة بحد ذاتهما، ذلك إنَّه كان على الوسطاء الانتظار طويلاً بين وصول قافلة ووصول أُخرى، خصوصاً وأن القوافل لم تكن لتلتزم بجداول زمنية معينة. فساعد إنتاج المسرحيات وإقامة جلسات القراءة المفتوحة التي شارك فيها الوسطاء من كل الدول ليس فقط على عدم الشعور بمرور الوقت، بل والإفادة من هذا الأخير. ومن هنا فإن وجود سجل للطلبات وضعه وسيط إنجليزي في حلب، عام ألف وسبعمائة واثنين وخمسين (1752) واحتوى عناوين مثال: «تاريخ امرأة راقية» (A History of a Woman of Quality)، «مذكرات فتاة هوى» (Memoirs of a Woman of Pleasure)، «حكايات بوكاشيو» (Boccaccio's Tales)

(69) لندن London PRO, SP 110/25, p. 132 dated December 22, 1725, and p. 138, December 24, 1725.

(70) سجلات دار قضاء حلب Aleppo Court Records, vol. XLV, p. 116.

«مسرحيات شكسبير» (Shakespeare's Plays)، وحتى «مواعظ كلارك» (Clarke's Sermons)[71]، لم يكن ليثير الدهشة البتَّة.

وجه التجارة المتغيّر والسياسات المتَّبعَة في حلب في القرن الثامن عشر:

وجد التجَّار الأوروبيون، في العقود الأولى من القرن الثامن عشر، أَن تحقيق الأرباح في سوق حلب، أمر صعب للغاية. وَكَمَنَ مردُّ ذلك جزئياً في تَقَلُّص طرأ علىٰ مُتَاجِيَّة الحرير الفارسي، الناتج عن عاملين اثنين: أولهما أَن إزمير أصبحت المكان الذي يقصده، مُفَضِّلينه علىٰ غيره، تجار الحرير الإيراني؛ وثانيهما أَن إنتاج الحرير في إيران بالذات سَجَّل هبوطاً في أعقاب ما شَهِدَته أصفهان من نَهْب علىٰ يد الأفغان. أضف إلىٰ ذلك سيطرة الإنجليز علىٰ الوجود التجاري الأوروبي في حلب حيث بات تسويق الجوخ الذي شكَّل السلعة الأساسية في تجارتهم، أَكثر صعوبة من ذي قبل في بلاد المشرق.

ففي عام ألف وسبعمائة وخمسة وستين (1765)، عمد القنصل البريطاني إلىٰ تقديم تَقْييم تَشَاؤُمي عن تجارة دولته في المدينة، إذْ كتب يقول:

«تختلف أَسباب هذا التَّنَاقُض ولكن السبب الأساسي يُعْزَى

(71) انظر London, SP 110-72, ff. 28, september 20, 1753.

إلىٰ هجرة الفُرْس من المناطق التي كَثُرت فيها كميات الشرباس والأردَسيت، إضافة إلىٰ أنواع أُخرى باتت تُسْتَقْدَمُ إلىٰ هذه السوق مقابل كميات كبيرة من قماشنا. غير أنَّه، ومنذ عام ألف وسبعمائة وخمسين (1750)، انعدمَ وجود الحرير الفارسي في السوق»[72].

إذن فالتغيّرات التي طَرأَت علىٰ نماذج السوق أَحْدَثَت انخفاضاً أثناء وجود مواطني القنصل في حلب. ولقد نقل ألكسندر راسل (Alexander Russel) أنّه لم يتبق من البيوت التجارية الإنجليزية الثمانية الناشطة في المدينة عام ألف وسبعمائة وثلاثة وخمسين (1753)، إلاَّ أربع منها فقط، عام ألف وسبعمائة واثنين وسبعين (1772)، وخلافاً لما كان عليه موقعهم السابق في تجارة المدينة، سارع الفرنسيون إلىٰ التكيّف مع هذه المتغيرات علىٰ نحو أكثر نجاحاً من ذلك الذي اتَّبعَهُ الإنجليز، فَحَلّوا محلهم كأكبر جماعة أوروبية مقيمة في المدينة، بالرغم من أَن تجارتهم كانت تعاني هي الأُخرى من الانحطاط علىٰ مدار القرن. ولقد نقل الدكتور راسل (Dr. Russel) أَن عدد البيوت الفرنسية التجارية في حلب تقلّص من تسعة، عام ألف وسبعمائة وثلاثة وخمسين (1753)، إلىٰ ستة أَو سبعة بيوت عام ألف وسبعمائة واثنين وسبعين (1772)[73].

---

(72) عُد إلىٰ London, PRO, SP 110/29, p. 211, July 30, 1765.

(73) انظر راسل، المجلد الثاني من مُؤَلَّفه، ص 3 ـ 5.

obeikandl.com

ولقد تَعَدَّدت الأَسباب الكامنة وراء النجاح الفرنسي النِّسْبي إِذْ أَنْتَجَت المصانع الفرنسية قماشاً صوفياً أَقل وزناً، وأَرخص ثمناً، وأَكثر تألّقاً لما اشتمل عليه من أَلوانٍ زاهية، فما كان من سكّان حلب إِلاَّ أَن فَضَّلوه علىٰ غيره وأَقدموا علىٰ شرائه. ومن ناحية ثانية، استطاع الفرنسيّون أيضاً استعمال المنتوجات التي كانت لا تزال متوفّرة في أسواق حلب، وخصوصاً القطن والحرير السوري منها، وهما منتوجان كانا في طور النمو والازدهار، مما ساعد علىٰ تغذية صناعاتهم النسيجيَّة. ولكن حتى مع هذه المحاولات للتأقلم، فإن التجارة الفرنسية في حلب، في نهاية القرن الثامن عشر، كانت أدنى بكثير مما كانت عليه في نهاية القرن الماضي. ذلك أَن غَزوَ نابليون لمصر عام ألف وسبعمائة وثمانية وتسعين (1798) كان قد أدَّى إِلىٰ إِضعاف المصالح الفرنسية التجارية في سوريا. وحرصاً منه علىٰ الانتقام والاقتصاص منهم، أَمر السلطان العثماني بطرد الفرنسيين من مَمَالكه ومصادرة ثرواتهم[74]. وبالرغم من ذلك، عاد التجَّار الفرنسيون إِلىٰ حلب بعد جلاء القوات الفرنسية عن مصر، عام ألف وثمانمائة وواحد (1801)، غير أَن معدّل تجارتهم كان قد تقلَّص علىٰ نحو كبير.

(74) انظر يوسف ديمتري عبّود الحلبي، المرتد في تأريخ حلب وبغداد، طبعة فواز محمود الفوّاز، وهي رسالة ماجستير قُدِّمت في جامعة دمشق عام 1978، ص 195 ـ 199.

والجدير ذكره أَن انسحاب التجَّار الأوروبيين من حلب لم يَعْنِ بالضرورة نهاية كل التجارة، التي استمرت في اتباع النماذج المحلية نفسها التي عرفتها سابقاً، حتى ولو أَن تجار إِيران عانت هبوطاً مطولاً، ولم تعرف الانتعاش مجدّداً إِلاَّ في أواسط القرن التاسع عشر. ومن ناحيتها، خَفَّت وتيرة التبادل التجاري مع أوروبا، ولكن وكما كان واضحاً، فهي لم تنتهي مع انسحاب السِّلع والمنتوجات الأوروبية التصنيع من المدينة، إِذ استمر الطلب عليها في سوريا قابله طلب أوروبي موازٍ للقطن الخام والحرير المصنَّع في شمالي سوريا. وهكذا حَلَّت محل التجَّار الأوروبيين، جماعة من أولئك المحليين الذين باتوا مولجين الإِمساك بزمام المستوردات الأوروبية، مما أَدَّى بهم إِلىٰ السفر غالباً عبر المرافىء المتوسطِيَّة لشراء السِّلع الأوروبية التصنيع مباشرة ودون اللجوء إِلىٰ وسيط. ولقد توزع التجَّار من سكان حلب ـ الذين كانت لهم مشاركة فعَّالة في التجارة الأوروبية ـ علىٰ ثلاثة متَّحَدات مختلفة: الأولى وقد ضَمَّت الروم الكاثوليك المتَحَدِّرين من أصول إِيطالية ونمساوية، وسُمّوا بالمَشْرِقِيِّين، الثانية وقد اشتملت علىٰ اليهود السَّفْرْديم (Sephardic Jews)، أما الثالثة فانضوى تحت لوائها العرب الكاثوليك، في حين أبقى المسلمون علىٰ مظهر تجاري عام أقل شأناً، إِذْ وبالرغم من إِبقائهم علىٰ نشاطِهم في السوق العثمانيَّة الداخلية، وعلىٰ دورهم كَمُمَوّلين اتفاقيين للتجارة إِلىٰ أوروبا، فإِنَّهم لم تكن لهم

في هذه الأخيرة إلىٰ مشاركة نادرة. وإذْ نَعِد القارىء بالإسهاب في التحدّث عن جماعات التجَّار من غير المسلمين، فإننا نستشعر بضرورة إلقاء الضوء أولاً علىٰ المحيط السياسي والاقتصادي اللاتي نَشَئْنَ فيه.

شهد القرن الثامن عشر تغيرات عميقة في البُنية الاجتماعية والسياسيَّة لحلب العثمانيَّة حيث أنيطت السيطرة السياسيَّة بأيدي العثمانيين ولا سيما خلال القرنين الأولين لحكم السلاطين. وقد شملت هذه التغيرات الحاكم، ومحيطه المؤلَّف من البيروقراطيين الممتهنين، والعسكريين المنْتَدَبين من العاصمة، والقضاة الرئيسيين الذين انْتَمَوْا في مَنْبَتِهم إلىٰ أصول عرقية تمثِّل التَّنوّع الشعبي للإمبراطورية، والذين كانوا يجيدون اللغة التركية. وكَمَنَت القوة الاقتصادية في تعدُّدِيَّة أكثر تعقيداً من تلك التي اتصفت بها المتَّحَدات الاجتماعية وقد تألَّفت من: التجَّار المسلمين وهم أعضاء النخبة الدينيَّة المتجَذِّرة محلياً وتُعرف بالعلماء (the 'Ulama)؛ السياسيين الذين يتوَلَوْن المناصب ويستأجرون الأَراضي؛ والمتَّحَدات التجارية الأوروبية. وباستثناء الأوروبيين، فإن أعضاء هذه المتَّحَدات كانوا غالباً ما يَتَخَطَوْن أُطُرَ جماعاتهم ليتزاوجوا فيما بينهم. ومع انتصاف القرن الثامن عشر، شهدت هذه النماذج تَغَيّراً مستمراً بالرغم من اجتهادها للإبقاء أَو المحافظة علىٰ واجهة النظام القديم.

إن أحد أهم التغيرات في ميزان القوة السياسيَّة في المدينة

هو ذلك الذي طرأ على القوّات العسكرية المتَّخِذَة من المقاطعة أَو الإقليم مركزاً لها والتي ضَمَّت أَكثر فأَكثر أفراداً من أصول محليّة. والجدير ذكره أَن الظهور التدريجي لهذا التحوّل تزامن ومعاناة الإمبراطورية من انكماش في كل من النشاطين الضرائبي والعسكري. ومع هذا التراجع الذي طغى على القوة المركزية، أصبحت مقاطعة حلب، التي تضم المتَّحَدات القبلية المختلفة، صعبة المراس، لدرجة بات لا سبيل إلى ضبطها أَو السيطرة عليها. وفي المدينة عينها، أدَّى التخفيض في عديد الأفراد المنْضَوِين تحت لواء القوات العسكرية، والتي كان بإمكان العاصمة تأمينه، إلى تضخم في صفوف الجند الجديد أَو الإنكشارية، وهو أمر نتج عن تطوّع السكان المحليين، أسوة بالمهاجرين من القرويين؛ إذْ انبثق الجند الجديد محلياً من فراغ لم تكن الدولة قادرة على ملئِه. غير أَن استيلاء الوحدات العسكرية المتطوعة محلياً، على السلطة السياسيَّة لم يكن مقتصراً على حلب وإنما شمل مدناً عديدة أُخرى من الإمبراطورية ولا سيما خلال القرن الثامن عشر. ولكن استثنائية حلب كمنت بشكل خاص في اعتماد الأشراف (Ashraf) لمقاومة الجند الإنكشارية، إذْ تمتعوا بامتيازات، في ظل النظام الشرعي الإسلامي، اشتملت على إعفاءات من بعض الضرائب. إلاَّ أَن هذه المكانة لم تكن لتعرف التطور المؤدي بها إلى التماسك والتعاضد السياسيين في حلب، حيث كثر عدد الذين ادّعوا

تحدُّرَهم من سلالة النبي صلَّى الله عليه وسلَّم. والجدير ذكره أَن الأشراف اتَّخذوا لهم ممثّلاً شرفياً، هو نقيب الأشراف (Naqib al-Ashraf) الشهير تاريخياً بما كان له من نفوذ مؤثِّر في السياسات الوعرة والفوضوية التي عاشتها مدينة حلب. وفي أواخر القرن السابع عشر وبداية القرن الثامن عشر، تدبّر العديد من الأفراد الذين تمتعوا بالذكاء والدهاء السياسيين أمر تحويل المنصب الذكر إلىٰ قاعدة من القوة حشدوا حولها خمسة أو عشرة آلاف شخص ادّعوا أنّهم من الأشراف. وفي أوقات مختلفة من القرنين الثامن والتاسع عشر، كان باستطاعة «النقيب» أَن يدعو المئات من أنسبائه وأقاربه إلىٰ التَّسلُّح ومنازلة الجند الجديد أَو الإنكشارية في معارك دموية دارت رُحاها في شوارع المدينة[75].

ليس من الصعب الاعتقاد أَن العداوة بين الإنكشارية والأَشراف ارتكزت إلىٰ أسباب عِرقية وأُخرى اجتماعية واقتصاديَّة علىٰ حدٍّ سواء. ذلك أَن الإنكشارية انْتَمَوا في مجملهم إلىٰ المهاجرين من القبليين والقرويين القادمين إلىٰ المدينة، حيث كُرِّسوا كدُخلاء علىٰ البناء الاجتماعي الحضري. ولقد اتخذت الغالبية السَّاحقة منهم من الضواحي الشرقيَّة للمدينة

(75) عد إلىٰ مؤلَّف هيربرت بودمان Herbert Bodman،
Political Factions in Aleppo (Chapel Hill, NC, 1963).
الذي بات اليوم مصدراً أساساً يعود الباحث إليه للإحاطة بهذه الظاهرة.

موطناً لها، وانتمى معظمهم إلىٰ النقابات المَعْنِيَّة بإمداد حلب بالبغّالين، والقصَّابين ودبَّاغي الجلود. وخلافاً للجند الإنكشاري، اتَّخذ الأَشراف من الأحياء القديمة الواقعة علىٰ مَرّ الأزمنة داخل أسوار المدينة، مُسْتَقَراً لهم وجعلوا من انتمائهم إلىٰ النقابات المختصة بإنتاج النسيج تقليداً اتبعوه. إلاَّ إنَّه من غير الممكن اعتماد هذه المميزات كقاعدة ثابتة إذْ غالباً ما كَثُرَتْ الاستثناءات؛ ذلك أَن مُتَّحَد الأَشراف ضَمَّ أفراداً اعتادوا علىٰ مدى حياة كاملة تبديل ولائهم من جماعة إلىٰ أُخرى. ولكن الواضح في الأمر هو أَن وجود هاتين العصبتين سبَّب اضطراباً دائماً في شوارع المدينة ارتبط بسعي كل منهما للسيطرة علىٰ الأُخرى وإِخضاعها.

وهنالك تطور آخر لا يقل أهمية عن ما أَتَينا علىٰ ذكره، بالرغم من كونه أَقل دراماتيكية، وهو يكمن في ما كانت عليه هيكلية السلطة في حلب خلال القرن الثامن عشر ويتمثَّل بظهور ما يقارب اثنتي عشرة عائلة محليّة برز أفرادها كشركاء ناشطين في الحياة الاقتصاديَّة والسياسيَّة للمدينة، في حين أخذت عائلات الوجهاء من العلماء علىٰ عاتقها مسؤولية تمثيل سكَّان المدينة؛ ولقد انبثقت مكانتهم هذه من موقعهم كسلطات دينيَّة وإِدارية للعديد من الأوقاف التي دأبت علىٰ تمويل معظم البُنى التحتية التجارية، فأفاد أولئك الذين تَوَلَّوا أمْرَ إِدارتها من مناصبهم مادياً وروحيّاً علىٰ حدٍّ سواء. ولقد اشتملت هذه

النُّخبة علىٰ عائلات الجابري، والكواكبي، والمدَرِّس، والقُدْسي وطَهَ، وهي حرصت كلها علىٰ إبراز رُقِيّها ونفوذها عن طريق الإضافة إلىٰ أسماءها العربية لاحقةً عثمانية هي «زاده» فأتت علىٰ النحو التالي: جابري زاده، قُدْسِي زاده، إلخ... ومن العائلات المسلمة الأُخرى التي استفادت من موقع حلب كمركز تجاري، فاشتغلت في التجارة وعُنِيَت بتمويل تلك البعيدة المدى، ومنها علىٰ سبيل المثال عائلات لَبَقْ، مُوَمِّت، وعامري. ولم يكتسب الاختلاف بين النُّخب التجارية والدينيَّة ـ بل قل العائلات النخبوية الإسلامية المحليّة المدنية ـ والأسر العثمانيَّة من معنى إلاَّ فيما تعلّق بأصول الانتماء وبأسباب الثروة، لا سيما وأن العائلات السُّنِّيَّة دَرَجَت علىٰ التزاوج من بعضها البعض. ومن هنا يمكن لنا استخلاص النموذج المجتمعي الذي ساد فيما مضى في حلب حيث عمدت عائلات التجَّار إلىٰ الإرسال بأبنائها إلىٰ المدارس القرآنية، ومارست عائلات العلماء التجارة كهواية ضيقة النطاق، فيما استقرّت العائلات المتحدّرة من مَنْ كانوا موظفين لدى العثمانيين في حلب، فما لبثت أن أصبحت جزءاً منها[76].

(76) انظر مارغريت ميريوذر Margaret Meriwether،
«The Notable Families in Aleppo, 1776-1830: Network and Social Structure»
(وهي رسالة أعدّت لنيل شهادة الدكتوراه من جامعة پنسيلڤانيا عام 1981، غير أنها لم تطبع بعد).

openkandil.com

وفيما أمكن لهذه العائلات النخبوية حيازة الثروة، كانت السلطة الاقتصادية الفعلية مُخَوَّلةً السيطرة علىٰ العائدات الزراعيَّة للمناطق الداخليَّة لمدينة حلب، حيث كانت (ونعني بها العائدات)، وعلىٰ امتداد القرن السابع عشر بشكل عام، بين أَدي الموظفين والجنود العثمانيين الذين أَحْكَموا السَّيطرةَ عليها من خلال امْتِلاكهم سواءً لما اتُّفِقَ علىٰ تسميته بـ«تيمارز» (Timars)، أَو للإمتيازات الناتجة عن إيكالِهم مهمة جباية الضرائب. وما لَبِثَ الوضع الاقتصادي لهذه الطبقة العثمانيَّة أَن شَهِدَ تَقَدُّماً أَو تَحَسُّناً جاء نتيجة تولّي أفرادها السيطرة غير المباشرة علىٰ محاصيل الفلاحين الزراعية من خلال علاقات أَرْسَتْها بين كل من الفريقين، قروضٌ مُلْزِمَة، كانوا قد وَقَّعُوها مع قَرَويي المنطقة[77]. وفيما عمدت الحكومة المركزية، في نهاية القرن السابع عشر، إلىٰ بيع الضرائب علىٰ المزارع، لمدى الحياة وبأسعار مُتَدَنِّية لمستأجري الأَراضي، وهو ما كان يسمى بـ «ماليكان» أَو «مَلِكان» (Malikâne)، برزت فُرَصٌ جديدة للربح والإثراء في حلب. فكان الموظّفون العثمانيون وأبناؤهم والمتحدّرون منهم أول المُفِيدين من النظام الضرائبي الجديد، ذلك أنهم كانوا قد أَقْرَضوا المال للقرى التي حصلوا عليها كـ

(77) انظر بروس ماسترز (Bruce Masters)، The Origins of Western Economic Dominance in the Middle East: Mercantilism and the Islamic Economy, in Aleppo, 1600-1750 (New York, 1988).

«ماليكان» (أَو «ملكان»)؛ فما كان من العائلات المحلية الحلبية إلاَّ أَن سارت علىٰ خُطاهم مكدِّسَةً الثروات، مما انعكس تحسّناً ملموساً علىٰ عائدات استثماراتها. ومع بداية القرن الثامن عشر، سُجِّل تقدّم لمجمل هذه العملية التي تَمَّ بموجبها تحويل الكثير من عائدات المقاطعة أَو الإقليم إلىٰ أَيْدي جُباة الضرائب علىٰ المزارع. وهنا برزت العائلات المسلمة المحلية التي، وبفعل ما جَمَعَتْه من ثروات طائلة، أَصبحت فاحشة الثراء، وعَزَّزت إمكانية تحويل النظام الضرائبي للمقاطعة إلىٰ أيْدٍ محلية تُمْسِك بزِمَامِه.

ومع نهاية القرن، باتت العائلات المحلية، كعائلات الجابري، والعامري، وطه، عائلات قيادية مؤثِّرة، قادرة علىٰ السيطرة الفعلية علىٰ المناطق الزراعية الداخلية لحلب. والجدير ذكره أَن هذا التبديل الذي طرأ علىٰ الميزان المحلي للسلطة كان قد اكتسب شرعية عن طريق التعيين المتكرِّر لأفراد انْتَمَوْا إلىٰ حلب، في مناصب مناطقية أَو إقليمية مهمّة، مثل منصب القائم مقام أَو المُتَسَلِّم (Kaim-makam or mütesellim) وهو الحاكم الفعلي، ومنصب رئيس جباة الضرائب (Chief tax-collector)، مما انعكس في الواقع إذا لم يكن وَفقاً للشرع أَو القانون، استيلاءً للمصالح المحلية علىٰ الإدارة الإقليمية. وما لبث جباة الضرائب المحليون المسلمون هؤلاء أَن عمدوا إلىٰ دفع زبائنهم من المزارعين التابعين إلىٰ التحوّل ليصبحوا مزارعين مَعْنيين بإنتاج المنتجات الزراعية (كالتبغ والقطن)، التي كان

التجَّار الأوروبيون، الذين كانوا ما زالوا يقيمون في حلب، يرغبون بها، مما أدَّى إلىٰ إرْساء علاقات تجارية جديدة بين حلب وأوروبا[78].

غير أَن السلطة السياسيَّة التي اتُّصِفت بالتَّفهُّم والفَعَّالية لم تواكب هذه المكانة المتنامية اقتصادياً وإدارياً، إذْ بَقيت النخبة المسلمة علىٰ انقسامها الداخلي، حيث وجدت لكل عائلة موسَّعَة في جارتها منافسة لها تَتَهَدَّدُها بخطر مباشر[79]. فما كان من مُمَثِّلِي الباب العالي في المدينة إلاَّ أَن أَفادوا من هذا الشعور بالارتياب الذي شاب العلاقات بين العائلات المسلمة، فعملوا علىٰ إذْكائه والتلاعب به ليمسكوا بأَنْفُسِهم بزمام الأمور، مانعين بذلك أَية سلطة محلية من البروز في موازاتهم، عن طريق إقامة روابط التعاضد بين أفرادها. وبسبب عدم إدراكها لمصالح المتَّحَد الكامنة خصوصاً في الارتقاء من الفردية والتفرُّد في

(78) انظر جان ـ بيار تياك Jean-Pierre Thiècke، «Décentralisation Ottomane et affirmation urbaine à Alep à la fine de XVIII[e] sicèle» in Passion d'Orient, ed. Gilles Kepel (Paris, 1992), pp. 113-176.

وانظر كذلك، رُوَادز مورفي Rhoads Murphey، «Tobacco Cultivation in Northern Syria and Conditions of Its Marketing and Distribution in the Late Eighteenth Century», Turcica 17 (1985): pp. 35-50.

(79) انظر بودمان Bodman، Political Factions in Aleppo, pp. 100 - 102؛ وانظر كذلك مارغريت مِيرِيوذر Margaret Meriwether، «Urban Notables and Rural Resources in Aleppo, 1770-1830», in International Journal of Turkish Studies 4 (1987): pp. 55-73.

obeikandl.com

العمل المدني إلىٰ التعاضد والتعاون، راحت كل واحدة من هذه العائلات المسلمة تمارس القليل من السلطة المباشرة، قاصرةً دورها علىٰ تأدية مهام الوسيط بين عصبة الإنكشارية الملِمَّة بشؤون الشارع الحلبي من جهة، والأَشراف من جهة أُخرى، أَو بين هاتين العصبتين والدولة. والجدير ذكره أَن المعارضة السياسيَّة الوحيدة التي أمكن لها البروز في تلك الأوقات التي شهدت غياب الحاكم أَو عانت من استبداده، تمثَّلت بالجيوش المؤلَّفة من عديد استُقْدم من الأحياء الأَكثر فقراً، فسهلت قيادتها بحزم تحت لواء كل من الإنكشارية أَو الأَشراف. غير أَن المقاتلين في صفوف كل من العصبتين لم يَعْتَبِروا العائلات الثرية، إلاَّ فيما نَدَرْ، حُلَفاءً أَو قادةً محتملين. وبالفعل كان غضب الشوارع يَعْرِضُ غالباً للمميزات التي اتَّسَمَت بها ثورة الفلاحين في بدايتها لا سيما عندما أصبحت النخبة من السُّنَّة هدفاً تَصُبُّ عليه الجماهير غضبها.

نهضة النخبة من الكاثوليك واليهود السَّفرْديم في المضمار التجاري:

برزت العائلات الثرية المسلمة في حلب مع نهاية القرن الثامن عشر كقوة اقتصادية مسيطرة في المنطقة؛ غير أنها فشلت في ترجمة ما استحوذت عليه من نفوذ إلىٰ سلطة سياسيَّة موازية لمكانتها الاقتصاديَّة ولا سيما في المضمار التجاري. وبموازاة

أهمية النمو الاجتماعي الذي شهدته النخبة المسلمة الجديدة، برزت قدرة عدد من العائلات العربية الكاثوليكية على الإفادة من شروط المُتَغَيِّرات الاقتصادية على أرض الواقع بغية تَبَوُّء المكانة الحديثة التأسيس في القرن الثامن عشر: ولقد تنافت هذه النهضة المطَّرِدَة للكاثوليك من العرب مع ما أَتى الأوروبيون الوافدون إلى حلب خلال القرن المنصرم (أي القرن السابع عشر)، على ذكره في توصيفاتهم من فَقْر مُدْقَع عاش فيه على نحو مستديم كل من الروم ـ الأورثوذكس الناطقين باللغة العربية والمعروفين أيضاً باسم «المالكيين» (Melkites) في المقاطعات حيث لغة الضاد في التداول[80]، والمسيحيين اليَعْقُوبِيّين، وذلك خلافاً للأرمن.

ومما لا شك فيه أَن العامل الأساسي المحَفِّز لبروز الحسّ بالمتَّحَد بين هؤلاء التجَّار من العرب الكاثوليك كَمَن في الدور الذي لعبته الكاثوليكية في صقل هويتهم المتَّحَدِية، إذ تلازمت نهضة مُتَّحَداتهم، ولا سيما في المضمار التجاري، مع وجود التجَّار الأوروبيين الذين فتحوا الطريق إلى حلب، أمام المبشرين الوافدين إليها من الغرب. فما كان من هؤلاء إلاَّ أَن وجدوا في

(80) انظر:

This was largely a neologism with a dubious historical tradition that was employed by the Arabic-speaking Greek Catholics to create a distance between themselves and the ethnic Greeks who were in Ottoman disfavor after 1821.

مزيج المهاجرين الذين ضاقت بهم أوطانهم وقراهم، وباتوا هائمين علىٰ وجوههم في هذه المدينة، أرضاً خصبة صالحة لاحتواء وتثمير بذور عقيدتهم؛ فجاءت تقاريرهم التي رفعوا بها إلىٰ رؤسائهم حَافِلةً بالحركة الدائمة لرجال ونساء قاموا بخِيار عقائدي حَوّلوا بموجبه ولاءهم في الشؤون الدينيَّة من البطريرك إلىٰ البابا[81].

ويصعب تحديد المعدل العددي للمسيحيين الذين كانوا يأخذون بالأسرار المقدسة اللاتينية الطقوس، في أي وقت من الأوقات. وبحسب أحد المصادر، فإن الكاثوليك شكّلوا، في نهاية القرن السابع عشر، ثلاثة أرباع السُّريان[82] حين احتشد الأرمن وراء بطريرك الكنيسة الأرمنية في «سيس» (Sis) والذي وجد ملائماً أن تكون حلب مقراً لأبرشيته. والجدير ذكره أن أرمن الشَّهْباء كانوا، بصورة عامة، كاثوليكيين في تعاطفهم مع غيرهم مِمَنَّ أَدانوا بنفس مذهبهم الديني، وذلك مع نهاية القرن السَّابع عشر. غير أن أحد الوسطاء البريطانيين، وفي معرض ما كتبه نهاية عام ألف وسبعمائة وتسعة وأربعين (1749)، خَمَّن أن عشرة في المئة فقط من سكان حلب كانوا من الـ

(81) توجد هذه التقارير في:
Documents inédits pour servir à l'histoire du Christianisme en Orient, ed. Fr. Antoine Rabbath, 2 vols., Paris, 1905-1911.

(82) Rabbath, vol. II, pp. 87-88.

obeikandl.com

(Uniates)[83] في حين زخرت سجلات المبشرين تقديرات عددية فاقت بكثير تلك التي أوردها اليسوعيون بحلول عام ألف وسبعمائة وأربعة عشر (1714)، عندما ادّعوا أن عدد الذين بدأوا بالتناول لديهم ترافع بين خمسمائة وستمائة مؤمن[84]. وإذا ما كانت هذه الأرقام صحيحة فإن ذلك يعني أن ما يقارب نصف مَسِيحِيّي المدينة كانوا من الكاثوليك. وفي تقرير رفعوه إلىٰ السلطان عام ألف وسبعمائة وثلاثة وثلاثين (1733) علىٰ الأرجح، اعترف بطاركة الأورثوذكس في كل من القسطنطينية، والقدس وأنطاكية باعتناق معظم من كان مالكيا (Melkites) في حلب ديانة الفرنجة، ولكنهم شدّدوا علىٰ وجود نواة صلبة من الكاثوليك اشتملت علىٰ خمسين فرداً في وقت تواجد فيه مئة فرد آخرين ممن أَشْتُبِه بتعاملهم بالهرطقة. أما فيما يتعلق بما تبقى من الرَّعِيَّة، فلقد أَصَرَّ البطاركة علىٰ ولائهم ووفائهم للأورثوذكسية وللسلطان علىٰ حدٍّ سواء، غير

---

(83) انظر «ربّاط Rabbath»، المجلد الثاني، ص 87 ـ 88؛
London, PRO, SP 110/29, April 18, 1749, p. 25.

(84) انظر برنارد هايبيرجي Bernard Heyberger،
«Les Chrétiens d'Alep (Syrie) à travers les récits des conversions des Missionaires Carmes Déchaux (1657-1681)», Mélanges de l'Ecole Française de Rome 100 (1988): 461-499.

وللإحاطة الكاملة بالحركة التبشيرية الكاثوليكية في سوريا، انظر هايبيرجي Heyberger, Les Chrétiens du proche-orient au temps de la réforme catholique (Rome, 1994).

أنهم كانوا مُضَلَّلين بتأثير من إكليروس محلي طغى عليه الفساد[85].

ولكن أيًّا كان التقدير العددي النهائي والشامل لأعضاء المتَّحَد الكاثوليكي، فإن التَّنَبُه إلىٰ هذا الارتداد أدَّى بالهرمية الكنسية المؤسِّسَة إلىٰ التقدّم بعريضة إلىٰ السلطان يطالبونه فيها بالعمل علىٰ تقويم الوضع. وفي عام ألف وسبعمائة وتسعة (1709)، بعث الباب العالي بأمر إلىٰ حاكم حلب، يُعْلِمه فيه بوجوب مَنْع المسيحيين المحليين من حضور القدّاس اللاتيني الذي كان يُحتفل به بانتظام في خان الشيباني (Shaybani Khan)، وعلىٰ نحو مزعوم لتجّار المتَّحد الفرنسي. فكانت النتيجة أن أوقف كل من كان يرتاد الخان المذكور لهذه الغاية، وإيداعه السجن[86]، فيما كَثُرَ إصدار الأوامر المماثلة علىٰ امتداد الأراضي السورية. وما لبث تَحَدِّي اللاّتين داخل مُتَّحَدِ الروم ـ الأورثوذكس أن وصل إلىٰ أوجه عام ألف وسبعمائة وأربعة وعشرين (1724) مُتَزامِناً مع وفاة بطريرك أنطاكية، «آثانسيوس الثالث دبّاس» (Athansius III Dabbas)، فاسْتَقَرَّ رأي الإكليروس أخيراً علىٰ دعم «كريللوس تناس» (Kyrillos Tanas) الذي كان عَربياً ومُحَبِّذاً لإقامة الروابط مع روما، في وقت خضع فيه

(85) انظر Istanbul, BOA, Cevdet Adliye 6212.

(86) انظر دمشق، سجلات دار قضاء حلب، المجلد الثاني (vol. II)، ص 270، والمجلد (vol. LI)، ص 95 (Damascus, Aleppo Court Records).

obeikandl.com

الإكليروس في دمشق لـ «سيلڤستروس» (Sylvestros)، وقد كان إغريقياً (أو يونانياً) من قبرص، وشكّل خِيار كل من بطريرك القسطنطينية والسلطان. وبالرغم من إلزام «كيريللوس» (Kyrillos) بالهجرة إلىٰ ملجأ الشُّوير (Shuwayr) في جبل لبنان الخاضع لسيطرة الدروز، فإنّه كان موكلاً بمهام بطريرك أنطاكية للكاثوليك من قبل بابا روما، وذلك عام ألف وسبعمائة وتسعة وعشرين (1729).

إن الشِّقاق المفتوح بين كل من دمشق وحلب سَجَّل بروزاً انتصارياً لحركة الـ (Uniates) المستقلة في ثاني المدينتين المذكورتين. وبالرغم من أَن البطريرك الذي نودِي به لتولّي شؤونهم الدينيَّة كان مُرغَماً علىٰ لزوم المنفى، فإنهم استطاعوا، بمساعدة شهادة المسلمين البارزين في المدينة لصالحهم، الاستحصال علىٰ أمرٍ من حاكم حلب ومن قاضي قضاتها، يُجِيزان فيه تَعْيين «ماكسيموس الحكيم» (Maksimus al-Hakim)، وهو حلبي، مطراناً لهم يرعى شؤون أَبْرَشِيَّتِهم، وذلك عام ألف وسبعمائة وتسعة وعشرين[87]. ولقد كان بإمكان الكاثوليك تولّي هذا المنصب لمعظم القرن، مساعدين علىٰ ضمان الموقع الإيماني للمالكيين (Melkites)، حتى ولو بقي بطاركتهم في المنفى في لبنان.

إن الشعبية التي حازت عليها حركة الـ (Uniates) في

(87) انظر Istanbul, BOA, Cevdet Adliye 516.

حلب، اعتمدت بوضوح على ارتداد معظم إكليروس الروم، الأورثوذكس في المدينة إلى روما قبل عام ألف وسبعمائة وأربعة وعشرين (1724)؛ غير أن الأسباب الكامنة وراء تحوّلهم في الولاء ليست واضحة تماماً.

إن تحوّل المؤمنين من اللاتين الكاثوليك من دين إلى آخر لعب ولا شك دوراً مهماً. هكذا نظر بطريرك القسطنطينية إلى هذه الظاهرة، فما كان من رأيه هذا إلاّ أن حَفَّز رَدَّة فعل عثمانيَّة عكسية. إذ جواباً عليه، حَظَّر السلاطين الزيارات التي اعتاد أعضاء الإكليروس اللاتيني القيام بها إلى أسَر الأورثوذكس، كما منعوا عليهم تقديم خدماتهم الكهنوتية الطبية إلاّ إلى التجَّار الأوروبيين، وذلك سعياً منهم لكبح الارتداد إلى الكاثوليكية. وفيما أدَّى هذا الخطر إلى إزالة إكليروس اللاتين من دمشق، أمَّنَ بقاء التجَّار الأوروبيين الكاثوليك الدائم في حلب، ذريعة ملائمة اعتمدت عليها شريحة ناشطة من الإكليروس للبقاء في المدينة. ففي عام ألف وستمائة وواحد وثمانين (1681)، سجل فيها تواجد ثمانية وعشرين كاهناً فرنسياً؛ ومن الواضح أن هذا الرقم فاق بكثير حاجة المقيمين من التجَّار الفرنسيين في الشهباء[88]. ولكن ما لبث هذا العدد أن شهد تَقَلّصاً عام ألف

(88) انظر وارن لويس Warren Lewis،
Levantine Adventurer: the Travels and Mission of the Chevalier d'Arvieux, 1653-1697 (New York, NY, 1962), p. 41.

وسبعمائة وستين (1760)، فانخفض إلىٰ اثني عشر كاهناً عملوا خصوصاً في المجال التبشيري. غير أَن هذا العدد ارتفع بعد ذلك بانضمام ثلاثة عشر من رجال الدِّين المالكيين (Melkites) من أبناء حلب، إضافة إلىٰ أربعة أَتَوْا من مُتَّحَد الأرمن الكاثوليك وثلاثة انْتَمَوْا إلىٰ الكهنة السُّريان الكاثوليك. وبذلك، أصبح الإيمان الكاثوليكي مُحَصَّناً علىٰ نحو راسخ وثابت في حلب، إذ طُعِّمَتْ تراتبيته بعناصر محليَّة[89].

وما أَن انبثقت نواة الإكليروس الكاثوليكي في طائفة مسيحية واحدة في حلب، حتى راحت تؤمِّن الدّعم إلىٰ الآخرين الراغبين بالقيام بنفس الخِيار العقائدي[90]. زِدْ علىٰ ذلك الدور الأَساسي الذي لعبه، في نمو الكاثوليكية الإكليروس الماروني، الذي قُدِّر له آنذاك تشكيل متحداً واسعاً غائباً عن السياسات الدينيَّة في دمشق. غير أَنَّهم غالباً ما كانوا يتدخلون لخدمة المؤمنين من الطوائف الكاثوليكية الأُخرى، ولا سيما في التناول، عندما كان الإكليروس المعني برعايتهم، خارجاً عن القانون وقابعاً في المنفى. وإذْ بإكليروس الكنائس التقليدية يدرك

(89) انظر هايبيرجي (Heyberger)، Les Chrétiens du proche-orient، ص 294.

(90) حصل ذلك، علىٰ سبيل المثال، عندما فرض الحاكم علىٰ السُّريان الكاثوليك ضريبة ثقيلة هَدَفَ من خلالها معاقبتهم علىٰ ولائهم لأسقف أَو مطران جروا (Jarwah). وقد ساهمت مُتَّحدات كل من الأرمن، والروم، والموارنة الكاثوليك في هذه الموارد التالية (انظر عبّود (Abbud')، في المرتَدّ (al-Murtad)، ص 260).

الدور التخريبي الذي كان الإكليروس الماروني آخذاً في انتهاجه، فما كان منه إلاّ أَن ضغط علىٰ السلطان، عَلَّه يُحَظِّر علىٰ المسيحيين حضور الطقوس الدينية المارونية. وهذا ما قامت به الدولة العثمانيَّة في مناسبات عدة مبرِّرة إجراءاتها هذه بمحاولتها درء الضرر الذي يمكن له أَن ينتج عن مثل هذه الإرتدادات ويطال علىٰ وجه الخصوص الجماعات الفقيرة فتفقد بالتالي ما تَبقَّى لها من قدرة ضعيفة لتسديد الضرائب المتوجبة عليها للسلطان[91].

إن التفسير الواحد الكامن وراء انجذاب الحلبيين إلىٰ الـ (Uniates) هو في إمكانية استخدام علم اللاهوت كتعبير عن المنافسات الحضرية الداخلية التي كانت توسِّع الشِّقاق بين النُّخب المسيحية في كل من حلب ودمشق علىٰ حدٍّ سواء. هذا هو السبب الضمني علىٰ الأقل، الذي قَدَّمه «ميخائيل بُرَيْك» (Mikha'il Burayk)، وهو كاهن أورثوذكسي وإخباري دِمشقي، لشرح هذه الظاهرة في كنيسة أنطاكيا[92]. أَضِف إلىٰ

(91) انظر ميخائيل الدّمشقي بريق (أو بريك):
Mikha'il al-Domashqi Burayk, Ta'rikh al-Sham, 1720-1782, ed. Qustantine al-Basha (Harissa, 1930), pp. 3-7.
تأريخ الشام 1720 ـ 1782، طبعة قسطنطين الباشا، حريصا، 1930. وقد لقيت هذه النظرة دعم توماس فيليب Thomas Philipp في مؤلَّفه: The Syrians in Egypt, 1725-1925 (Stuttgart, 1985), p. 19.

(92) انظر Damascus, AS, Aleppo vol. II, p. 3; Istanbul BOA, Ahkâm-i-Haleb vol II, p. 203.

هذا العامل، عامل آخر كَمَن في الضُّغوطات العِرقية التي أَمْكَنَ لها المساهمة في تحقيق هذا الانفصال، فيما كانت الهرمية الإكليركية التابعة للروم الأورثوذكس تسعى في إسطنبول إلىٰ إخضاع بطريركية أنطاكية إلىٰ إكليروس يوناني (رومي) عِرقي مما شَكَّل مَدْعاة سُخط ألْسُني لكافة الناطقين باللغة العربية. ففي مُسْتَهَل عام ألف وستمائة وثمانية وسبعين (1678)، عمد مُتَّحَدٌ من الروم الأورثوذكس العرب في المدينة إلىٰ الإعلان عن نِيَّته بعدم الرضوخ لسلطة «نيوفيتوس» (Neophytos)، بطريرك أنطاكيا، لأنه وببساطة لا يجيد التَّحدّث باللغة العربية. وعوض ذلك، سارعوا إلىٰ الإدلاء بقسم اليمين أمام قاضي قضاة المسلمين زاعمين أَن بطريركهم الحقيقي إنما هو «كيريللوس» (Kyrills)، وهو أحد مواطني حلب[93]. ومن هنا فإن الاحْتِكَام إلىٰ الإقْليمية عوضاً عن العِرقية بدا تفسيراً أَكثر إرضاءً لما كانت عليه الأحوال في تلك الأيام؛ ولكن دمشق، الناطقة بلغة الضَّاد، بَقِيَت علىٰ وفائها للأورثوذكسية، حتى أَن «نيوفيتوس» نفسه، وهو من أصل قبطي، كان قد وُلد ونشأ وتَلَقَّى علومه في دمشق. ومن جهة أُخرى، لم يتقبَّل السُّريان والأرمن أي انقسام لغوي في تراتبياتهم المُقَررة، في وقت كان فيه سواد الناس من المؤمنن التابعين لهذين المتَّحدين، خاضع

(93) انظر: Damascus, Aleppo Court Records, vol. XXXIV, p. 39.

لتأثير الـ (Uniates) الذين ودَعْماً منهم لفرضية الإقليمية، حرصوا علىٰ أَن تحافظ هرميات كنائسهم الثلاث المتواجدة في المدينة علىٰ الطابع والإنتماء الحلبيين بصورة عامة. أما الحقيقة القائلة بإتقانهم اللغة العربية، فلم تكن علىٰ الأرجح سوى اتِّفاقِيَّة ثانوية.

وإضافة إلىٰ كل هذه التأثيرات، ينبغي التوقف عند التأثير الذي كمن في المدارس التي عمل الرهبان الأوروبيين علىٰ تأسيسها في حلب، وهي مدارس عُنِيَت بِتَلقين المعارف المُسْتَقْدَمَة من أوروبا كالعلوم والرياضيات بالإضافة إلىٰ اللغات الأجنبية. والجدير ذكره أَن هذه المدارس وُضِعَت في عُهْدَةِ إكليروس الـ (Uniates)، الناطق باللغة العربية، التزاماً بما فرضه الباب العالي عَلَنِيَّة علىٰ الأوروبيين في ممارسة نشاطهم الديني، ولكن منهاج الدراسة بقي في معظمه علىٰ ما هو عليه، فلم يطرأ عليه أي تغيير. وما لبث «آثانسيوس الثالث دبّاس» (Athansius III Dabbas)، وهو أحد المطارنة المؤيدين للكاثوليكية والذي كان قد درس فن وأصول الطباعة في رومانيا، أَن سلك مَسْلَك الانفتاح علىٰ الغرب، فأسَّس في حلب أولى المطابع العربية في الإمبراطورية العثمانيَّة، وذلك عام ألف وسبعمائة وستة (1706)، وبقيت هذه المطبعة قيد الاستعمال لما يقارب عقداً من الزَّمن قبل أَن تلقى معارضة من قِبَل العصبة الأورثوذكسية، وهو الأمر الذي أدَّى بها إلىٰ الانتقال إلىٰ جبل لبنان عام ألف وسبعمائة

وعشرين (1720)[94]. وللأسف، لم تنشأ في المدينة مطبعة أُخرى تَحُلُّ محل تلك التي أَرسى أُسُسَها الأسقف دبّاس، إلاَّ عام ألف وثمانمائة وسبعة وخمسين (1857)، عندما عمد الموارنة إلىٰ إنشاء واحدة جديدة[95]. مع ذلك، استطاع إكليروس الـ (Uniates) الإفادة من النصوص المطبوعة المشتملة علىٰ الخلاصة الجديدة للعقيدة المسيحية، وعلىٰ الكتب المقدسة وغيرها من اللوازم التَّعَبُّدِيَّة باللغة العربية[96]. فما كان، والحالة هذه، أمام العلوم الدنيوية غير الدينية إلاَّ الانتظار قرناً آخر قبل أَن تجد لنفسها فرصة للنشر؛ وكان للأعمال العلمية التي قام الـ (Uniates) بنشرها لاحقاً في لبنان الأثر العميق علىٰ النهضة العربية الثقافية في حلب القرن التاسع عشر.

ومع انفصاله عن دمشق، أفاد الإكليروس الكاثوليكي المالكي (Melkite) في حلب من ما يقارب القرن من إزدراء وإهمال الدولة العثمانيَّة العليّة التي كانت تحاول من حين لآخر، وعلىٰ نحو اتفاقي عَرَضي، وعن طريق دعم بطريرك إسطنبول،

---

(94) انظر محمَّد راغب الطَّباخ Muhammad Raghib al-Tabbakh، أعلام النبلاء بتأريخ حلب الشهباء (A'lam al-nubala bi-ta'rikh Halab al-shaba').

(95) انظر الطّبّاخ، المجلد 4، ص 355.

(96) في عام ألف وسبعمائة وخمسة وعشرين (1725)، تلقى قاضي وحاكم حلب أمراً من الباب العالي يجيز فيه للمالكيين استعمال وتوزيع المواد التربوية التعليمية والكتب المقدسة المطبوعة باللغتين اليونانية والعربية في مدارسهم بكل حرية. انظر: As Aleppo, vol. III, p. 234.

obeikandl.com

إرجاعهم إلىٰ الحظيرة الأورثوذكسية. غير أَن هذه المحاولات غالباً ما كانت تعجز عن بلوغ هدفها متأثِّرة بالرشاوى التي كان يغدق بها التجَّار الكاثوليك.

وبالرغم من وُجُودِ أوقاتٍ شَهِدَتْ فيها العصْبَةُ الأورثوذكسية تَصاعداً مُؤَقتاً، وعانى فيها البطريرك الكاثوليكي للمدينة إِلْزَامِيَّةَ الإِلْتِحَاق بمقرِ بطريركيته في المنفى اللبناني، فإِن العصبة الكاثوليكية خرجت في نهاية المطاف مُنْتَصِرَةً علىٰ كل ما واجهها من صعوبات وتحديات. وعندما تمكَّن الـ (Uniates) ملأ المناصب الإِكليريكية المختلفة في المدينة بأَتْبَاعِهم والموالين لهم، وَجَدَتْ الكنائس التقليدية صُعُوبَةً في المَضِيّ بخطواتها الثأرية الانتقامية منهم. ولقد كان بإِمكان إِكليروس مُتَّحِدِ الحَثَّ علىٰ نُصْرَةِ حكام حلب، غالباً عن طريق الإِفادة من تَدَخّل القنصل الفرنسي في المدينة ومدّ يد المساعدة إِلىٰ الوجهاء من المسلمين، الذين كانوا يَرْفُضُون علىٰ الدّوام تَقْدِيمَ الدَّعْم للعصبة الكاثوليكية في محاولة منهم للإِتِّقَاءِ من الانتقاد والتصدّي الصادِرَيْن عن البطريرك في إِسطنبول. وفي مقابل ذلك، أَلْزَمت المطالبةُ المرحليةُ، التي تَقَدَّمَ بها البطاركة الأورثوذكس في كل من أنطاكية وأورشليم القدس، بِتَدَخّلِ الدولة حمايَةً ومحافظةً علىٰ الأورثوذكسية في جنوبي سورية، السلطاتَ المحلية بِفرض التحريم علىٰ الأنشطة الكاثوليكية في هذا الإِقليم وبملاحقة كل من أَصرَّ

وثابَر من أَبناء حلب علىٰ مواصلة هَرْطَقَتِه الدينيَّة[97].

ومع ذلك لم يَفْلَت الإكليروس في حلب من التَّذكير، من وقت لآخر، بالخَطَرِ المفروض علىٰ الرعايا العثمانيين القاضي بِعَدم حضور القداس الذي كان يَحْتَفِلُ به الإكليروس الإفرنجي. غير أَن هذه الرهبانيات أخفقت في الانكِبَاب علىٰ معالجة السؤال المركزي المطروح حول الولاء الإكليروس للبابا عوضاً عن الولاء للبطريرك، في وقت لم تَعُد الكاثوليكية فيه لِتُنْشَر بواسطة المبشرين الأجانب وحدهم[98].

ولقد كان البطريرك في إسطنبول علىٰ علم بهذا التطور، وبناء لطلبه، صدر عن الباب العالي، في نيسان/ إبريل من العام ألف وسبعمائة وواحد وثمانين (1781)، أمراً إلىٰ حلب، أدان إخفاق بطريرك هذه المدينة في إلزام الإكليروس التابع له بممارسة الشعائر الدينيَّة وفق الأعراف والطقوس الأورثوذكسية، طالباً منه إصلاح الأمر[99]. وفي ذلك العام، كان المطران

---

(97) انظر Istanbul, BOA, Ahkâm-i Sam-i Serif (vol. II, pp. 28-29) المتعلق بارتداد سواد الناس من المؤمنين في كل من «جافا» (Jaffa) و«آكر» (Acre)، وهو ما تَنَبّه له بطريرك أورشليم في شكواه حيث دعا إلىٰ إنزال العقاب بالرهبان في دمشق لما كان لهم من ميول كاثوليكية، حَضَّهم عليها البطريرك في تلك المدينة.

(98) انظر علىٰ سبيل المثال: Istanbul, BOA, Ahkâm-i Halep, vol. IV, p. 31.

(99) انظر: Istanbul, BOA, Ahkâm-i Halep, vol. IV, pp. 31-32.

obeikandl.com

«جرمانوس آدم» (Jarmanus Adam) من الموالين العَلَنِيّين للكاثوليكية، وواقع أَن تَبَوُّءَهُ لهذا المنصب لم يكن ليواجَهَ بالمعارضة في الشكاوى، يُشيرُ إِلىٰ أَن البطريرك كان قد حَذَف حلب عن لائحة المدن المتَّهمة بالهرطَقَة، مؤقتاً علىٰ الأقل. ولكن، وبما أَن هذه الرَّهْبَنَة كانت تَنْطَوي علىٰ خطر مُحْتَمَلٍ تَتَهَدَّدُ به الدولة العَلِيّة، سارَعَ حاكمُ حلب إِلىٰ الاستيلاء عليها، وذلك تبريراً منه للرشاوى التي كان يَنْتَزِعُها أَو يَبْتَزُّها من مُتَّحَدات الـ (Uniates)، مقابل أَن يَشِيح بِنَظَرِه عنها، ويُسَلِّطَهُ علىٰ أُولَئِكَ الذين كانوا يُخْفِقون في الإِذعان إِلىٰ أمر السلطان. وسعياً منهم للاستفادة من المال الفوري الذين كانوا يَنْتَزِعُونَهُ من أولئك الذين كانوا يعمدون إِلىٰ اسْتِئارَةِ اسْتِيَاء السلطان، بدا أَن معظم الموظفين العثمانيين اخْتَارُوا المال المدفوع نقداً. وما إِن دُفِعَ المال حتى زالت من أمام المتحد كل العقبات وبات في حرية من التصرف كما يحلو له.

ولكن حتى وإِن كانت هذه العين الحكومية عمياء البصيرة، فإِنه كان علىٰ الكاثوليكية في أشكالها التي لا تُعَدّ ولا تُحْصَى، أَن تَسْتَجْلِبَ قلوبَ، وتَسْتَحْوِذَ علىٰ عقولِ النخبة التجارية المسيحية التي كانت في طورِ انبثاقٍ جديد، إِن هي أرادت البَقَاء والازدهار. وبالرغم من أَن المسيحيين في حلب كانوا قد أعدّوا لأنفسهم، في القرن السابع عشر، بنية اقتصادية ملائمة، يَنْشَطُون من خلالها، عن طريق تقديم الخدمات كوكلاء تجاريين

لِلمُسْتَثْمِرين من المسلمين، فإن أكثر الفُرَصِ ملائمَةً لِتَرَاكُمِ الثروات جاءَ عن طريق استخدام البيوت أو المؤسَّسات التجارية الأوروبية المتواجدة في المدينة.

ولقد أمكن لهم ذلك بفضل ما أبرمه العثمانيون والأوروبيون فيما بينهم، بعد عام ألف وستمائة وخمسة وسبعين (1675) من معاهدات خوَّلت الشركات التجارية الأجنبية تعيين أفرادٍ محليين يقومون بمهام المترجمين (dragomans)، ويتمتعون بنفس الحقوق الخارجة عن نطاق التشريع الوطني المقصور على الوكلاء التجاريين من الأوروبيين. وبموجب حيازتهم على رخصة حكومية أو شهادة تضمن للتاجر منهم، طوال مدة معينة، الحق المطلق المقصور عليه وحده في بيع السِّلعة التي اختصّ بها ـ وهي الوثيقة التي تُعرف اليوم باسم الوكالة الحصرية وأطلقت عليها اللغة التركية اسم «بيرات» وعلى حاملها «بيراتلي» (berâtli) ـ، أفاد هؤلاء الذين اتفق على تسميتهم بالمحميين، من الامتيازات القانونية والاقتصادية على حدٍّ سواء، مما أَمَدَّهم بتأثير سياسي لم يعتادوه من قبل.

وما لبثت هذه الامتيازات، التي أتاحت لهم استقصاء المعلومات حول الأسواق الأوروبية من خلال التواصل مع المقيمين من التجَّار الأوروبيين في المدينة، والشروع على ضوئها في اتخاذ قرارات استثمارية ذكية، أَن أدَّت خلال القرن الثامن عشر، إلى ظهور عدد لا يُستهان به من العائلات التي

أَثْرَتْها التجارة، وكان أبرزها عائلات عايده (A'ida)، وغضبان (Ghadban)، ودَلاّل (Dallal) التي كان سبق لعدد من أفرادها العمل، خلال النصف الأول من القرن الثامن عشر، في خدمة القنصل الإنجليزي في حلب، ولمَّا راح الحضور الإنجليزي يتقلَّص في النصف الثاني من القرن، بادر أفراد انتمَوا إلىٰ هذه العائلات الثلاث إلىٰ العمل في خدمة الفرنسيين والهولنديين علىٰ حدٍّ سواء. وفيما لم تكن الوظائف المسندة إليهم من قبل الأوروبيين استراتيجية تضمن لهم التقدّم وتكفل لهم تعزيز مكانتهم الاقتصادية، إلاّ إنَّه كان من الواضح أنّها شكَّلت الوسيلة التي أفادت منها أولى العائلات المسيحية للخروج بواسطتها من ظلمة ضآلة الشأن والخمول الاقتصاديين.

ولكن ما لبثت نهاية القرن الثامن عشر أَن شهدت بروز عائلات مسيحية عُنِيَت بالتجارة، مثال عائلات باليت (Balit) وكوسى (Kusa)، وكُبَّة (Kubba)، وتوتنجي (Tutunji)، وغَزَّاله (Ghazzala)، وكَبَّابه (Kabbaba)، فنشط أفراد كل منها في المضمار التجاري في حلب. وفيما لم يكن لجميعهم حقّ التمتع بالامتيازات المتأتّية من تَبَوُّءِ منزلة المَحْمِيّين، إلاّ إنَّه أمكن لجميعهم جمع ما تَيَسَّر لهم من ثروات عبر خوض غِمار التجارة بين الشرق والغرب. والجدير ذكره أَن معظم هؤلاء كانوا من الكاثوليك وهو أمر ذو مغزىً. غير أنني لا أود أَن أطرح هنا فكرة قائلة بأن الكاثوليكية شَكَّلت الدافع المُحَفِّز

للنهضة الاقتصادية التي ازْدَهَت بها طبقة التجّار من المسيحيين في حلب أَو لبروز «ميثاق خُلُقي كاثوليكي تجاري» يتصدَّى لذلك الذي أتى به ڤيبر (Weber). والأصح أنّهم كتجّار بَدَوْا وكأنهم وجدوا في الكاثوليكية، رباطاً يشدّهم إلىٰ أوروبا سياسيًّاً وفكرياً وروحياً ويوثّق علاقاتهم بها. وبالتالي فإن الهرمية الكاثوليكية كانت قابلة للتعديل بما يتناسب ومصالحهم، خصوصاً وأن أفراداً من العائلات عينها تَبوأت فيها المناصب والمراكز. وكما في أوروبا الكاثوليكية التي كانت تعاصر المتحد الكاثوليكي في حلب، فإنه لم يكن من النادر أَو الاستثنائي أَن يكون أسْقُفُ المدينة وتاجرُها القيادي شقيقين. وما أَن استقرّت، حتى أصبحت الكاثوليكية صوتاً مهمّاً ينادي بالانتماء ويعمل علىٰ تأمين الحسّ بالهوية لما كان يشكّل بورجوازية تجارية ناهِضَة، وذلك إضافة إلىٰ ما امَّنَتْه من حسٍّ جديد بالانتماء المجْتَمَعِي المتَّحَدِّي الذي تجاوز الروابط التي كانت قائمة سابقاً بين الجماعات الإثنية (أَو العرقية) والدِّينيَّة المختلفة، فأدَّت بذلك إلىٰ بروز هوية جديدة وجدت مُرْتكزها في ولائها المشترك لروما وللّغة العربية. فلقد درج أبناء البيوت التجارية علىٰ ارتياد المعاهد اللاهوتية، في إيطاليا وفرنسا، وعلىٰ العودة منها إلىٰ حلب حيث كانوا يَتَوَلوْن قيادة مُتَّحَداتهم علىٰ الصعيدين الثقافي والروحي.

وفي بداية الأمر، ومع توفّر الحماية المكْتَسَبَة التي كانت

تُؤَمِّنُها لهم في القرن الثامن عشر القوى الأوروبية، أخذ المترجمون الكاثوليك يتصرّفون ولا شك، بغطرسة ظاهرة نسبها إليهم المراقبون الغربيون. فما لبث حكّام المدينة، الذين كانوا يعبِّرون عن الاستياء الإسلامي، أَن قاموا بالردّ على ما كانوا يعتبرونه تصرّفاً صفيقاً يأتي به المدَّعون وحديثوا النعمة من المسيحيين، بزجّ التجّار منهم، من وقت لآخر ، في السجن، واضعين مجموعة القوانين المتعلّقة بالأقليات، موضع التنفيذ بالقوة، سعياً منهم لإذلالهم، كما لم يكن من النادر أَن يَتَلقَّى الترجمان صَفْعَةً على مرأى من الجميع[100]. ومع انسحاب التجّار الغربيين من المدينة، أخذت فرص التقدّم التي كانت متوافرة في ظِل حمايتهم بالتَّقَلّص؛ فأثبتت هذه الحماية بالتالي هشاشتها خصوصاً وأن زوالها تزامن ودخول القوى الأوروبية الحرب، جنباً إلى جنب مع جيوش السلطان في النصف الثاني من القرن الثامن عشر. وفي عام ألف وسبعمائة وثمانية وثمانين (1788) أدَّت الحرب التي نشبت بين النمسا والعثمانيين، بالمحميين من التجّار الكاثوليك إلى الاندفاع وَجِلين مذعورين يبحثون عن حُماةٍ آخرين. وعلى نحو مشابه، أبطل غَزو ناپوليون لمصر الوكالات الحصرية (أَو «بيرات» (Berats)) سواءَ أتت من فرنسا أَو هولنده[101]. وتعقيداً للأمور، أصبح الباب

(100) انظر عبّود (Abbud)، المرتدّ (al-Murtad)، ص 18، 24، 41، 82.

(101) انظر عبّود (Abbud)، المرتدّ (al-Murtad)، ص 108 ـ 110، 195 ـ 199.

العالي نَزّاعاً أكثر للشك والارتياب من تكاثر الوكالات في حلب، فإذا به يُسْدي الأوامر بإجراء التحقيقات المرحلية الهادفة إلىٰ التحقق أو التأكّد من أن كل الذين يطالبون بالحماية الأوروبية هم فعلاً ممن يعملون في خدمة قناصل الدول الغربية المتواجدين في المدينة.

إن الشكوك التي أحاطت باستمرارية الحماية الأوروبية أدّت بالبارزين من المسيحيين إلىٰ مواصلة التواصل والتحالف مع المسلمين من أبناء مدينة حلب. ومع نهاية القرن الثامن عشر، أصبحت معظم العائلات المسلمة القيادية توازي تلك المسيحية التي ارتبطت واتحدت معها، بروزاً وشهرة. ذلك أن العائلات المسيحية أمدّت المسلمين بأفراد عملوا لديهم كمصرفيين، وشركاء أعمال وحتى تجّار جَوّالين في حين عمد المسلمون إلىٰ فتح أبواب الأعمال المزدهرة في مجال جمع الضّرائب أمام حلفائهم من المسيحيين.

والجدير ذكره أن العائلات النخبوية في حلب، سواء أكانت مسيحية أو مسلمة، فإنها غالباً ما عانت مرارة المنافسة المتّقِدَة بين بعضها البعض، الأمر الذي أدّى بها إلىٰ عقد أحلاف تخطّت الحدود الفاصلة بين المذاهب إذ إنّه كان من النموذجي أن يكون لعائلة مسلمة بارزة عائلة مسيحية حليفة تستعين بها علىٰ عائلة مسلمة أُخرى تجد بدورها في عائلة كاثوليكية من يَشد إزرَها أو يدعمها. فعلىٰ سبيل المثال،

وجدت عائلة الغضبان في «سيد عبد الوهاب طاهازاده» (Sayydi Abd al-Wahhab Tahazadah)، قيادي عصبة الأَشراف الذي اشتهر بمدى تأثيره في حلب، حليفاً تستعين به فيما كانت تنافسه عائلة عايده التي كانت هي نفسها في صراع مع آل الغضبان[102]. وفي المقابل، درج آل عايده على إقامة حلف مع آل الجابري في حين عمد الحاكم إبراهيم كاتيراغازي (Ibrahi Katirağasi) إلى تعيين منافسهم «نصر الله دلاّل» (Nasr-Allah Dallal) وكيلاً له في إسطنبول، وقد كان سبق لهذا الأخير أَن عمل تُرجماناً لدى كل من الهولنديين والفرنسيين على حدٍّ سواء[103]. وما لبثت علاقات الأعمال هذه أَن أدَّت إلى تعاون أَكثر حميمية في مجالات متفرِّقة، كما تقاربت المصالح السياسيَّة الخاصَّة للنخبة من المسلمين والمسيحيين في حَلَبَة النزاعات التي خاضتها الأحزاب في حلب، أواخر القرن الثامن عشر[104]. وفي عام ألف وسبعمائة وواحد وتسعين (1791)، راح قطاع الطرق من الإنكشارية يتهدَّدون الجوار المسيحي بأعمال تعسفية طالت الأشخاص وخَرَّبت الممتلكات الخاصة، فما كان من طاهازاده، سيد عصبة الأَشراف، إلاَّ أَن تدخَّل

(102) Istanbul, BOA, Ecnebi series, Ingiltere, vol. XXXVI/2, pp. 147-148, 160.

(103) انظر عبّود (Abbud)، المرتدّ (al-Murtad)، ص 193، 213.

(104) انظر بروس ماسترز (Bruce Masters)،
«Power and Society in Aleppo in the 18th and 19th Centuries», in Revue du monde musulman et de la Mediterranée 62 (1991-1994): 151-158.

فطردهم من الشوارع. وما لبثت هذه الأعمال الاضطهادية أَن عادت إِلىٰ البروز والتكاثر، في غياب الأَشراف الذين ساروا في حملة علىٰ مصر، عام ألف وثمانمائة (1800)[105].

وفي ذلك الوقت الذي شهد تقلّصاً مباشراً للتأثير الأوروبي في تجارة شمالي سوريا، حقَّق أفراد من المتّحد اليهودي في حلب ازدهاراً ظاهراً؛ ذلك أَن تدفّق اليهود السفرديم القادمين من إِيطاليا مع مستهل القرن السادس عشر والذي استمر طوال القرن السابع عشر انعكس كثافة مُلْفِتَةً في أعداد السكَّان اليهود الذين اتخذوا من الشَّهباء مَقَر إِقامة لهم. وقد أمكن لبعض من هؤلاء الاحتفاظ بالمواطنية الأجنبية التي كانوا يستحصلون عليها عادة من إِحدى الدويلات الإِيطالية أَو من النمسا التي كانت تمسك بزمام الأمور في قسم كبير من إِيطاليا. أما الآخرين الذين كانت لديهم روابط عائلية تشدّهم إِلىٰ ميناء ليڤورنو، فلقد أمكن لهم المطالبة بالحماية الفرنسية[106]. وبتأثير إِيجابي من الروابط العائلية أَو التجارية التي كانت لهم مع الآخرين ممن أدانوا مثلهم للمعتقد الديني عينه، فإِن عدداً لا يُستهان به من

(105) انظر عبّود (Abbud)، المرتدّ (al-Murtad)، ص 121، 211 ـ 212.

(106) انظر توماس فيليبس (Thomas Philipp)،
«French Merchants and Jews in the Ottoman Empire during the Eighteenth Century», in The Jews of the Ottoman Empire, ed. Avigdor Levy (Princeton, 1944), pp. 315-325.

obeikandl.com

العائلات اليهودية الحلبية دخل بزخم في المضمار التجاري بين حلب والمدن الإيطالية المرفئية. ومن أبرز تلك العائلات، عائلة «سيلڤيرا» (Silvera)، و«ألْتَراس» (Altaras)، و«بيجيو» (Begio)، و«پيشيتو» (Picciotto)، وهي كلها عائلات استمرت في لعب دور مهم في التجارة الاستيرادية التي كانت تقيمها حلب مع أوروبا طوال القرن التاسع عشر. وفي حين ازدرى التجّار الإنجليز باليهود ومقتوا بمرارة تدخّلهم في تجارة المشرق، حرص وكلائهم غالباً على تفادي أي نوع من العلاقات التجارية معهم (أي اليهود)، ومردّ ذلك عائد إلى خوفهم من أن يتمكّن اليهود، أسوة بالأرمن، من التفوّق عليهم، في التجارة المشرقية نظراً لما كانوا يزدهون به من روابط خاصة مع أوروبا. ولقد انتاب الفرنسيين القلق عينه ازاءهم إذْ كانوا يخافون منافسة التجّار اليهود، الذين كانوا مَحَط ثقة الأمم التجارية الصغيرة المتواجدة في سوريا، مثل تلك النمساوية والإيطالية التي اتخذت منهم مترجمين ووكلاء تعتمد بقوة على ما كانوا يقدّمونه من خدمات تجارية. والجدير ذكره أَن هؤلاء السادة الفرنسيين (Signores Francos) ـ وهي التسمية التي اصطلح على إطلاقها على مجمل العائلات التجارية اليهودية ـ قد نقلوا التغريب أَو الاستغراب إلى قسم كبير من المتّحد اليهودي في حلب، على نحو يشبه كثيراً الدور الذي لعبه نظراؤهم الكاثوليك في تعاملهم مع مسيحيي المدينة.

ولا بدّ من الإشارة هنا إلىٰ أَن ارتداد التجَّار المسيحيين إلىٰ الكاثوليكية، كان قد أدَّى إلىٰ انقسامات داخلية حادة بين المتحدات المسيحية الحلبية، في حين لم يَخْلُ المتحد اليهودي نفسه من النزاع الحزبي الداخلي. وفي القرن السابع عشر، اعتنق أحد الحاخامات القياديين في حلب، وهو «شلومو لانيادو» (Shlomo Laniado)، تعاليم «شابيتاي تزفي» (Shabbetai Tzvi)، فتبعه في ذلك بعض من تجّار اليهود السفرديم. وبعد ارتداد «المسيح الدَّجال» (False Messiah)، سار بعض من المتحد اليهودي في حلب علىٰ خطى بنيّهم واعتنقوا الإسلام؛ غير أَن هؤلاء ما لبثوا أَن رحلوا عن المدينة أو ذابوا في العامة من السكّان المسلمين، ذلك أنّه لم تكن حلب لتحوي جماعة مماثلة لتلك التي استمرت بالوجود في سالونيكا في القرن العشرين.

ولم يُسَجَّل أي صدع داخل المتحد الذي ضم ما يقارب خمسة آلاف يهودي سكنوا حلب في نهاية القرن الثامن عشر إلاَّ ذلك الذي وقع بين «السادة الفرنسيين» وما تبقى من اليهود. وحتى القرن الثامن عشر، لم يكن يوجد في المدينة سوى كنيس واحد (معبد اليهود)، يقع في حيّ «باهسيتا» (Bahsita). ومع أَن كبير الحاخامات وزعيمهم هو الذي كان يتولى القيادة ويُحْتَكَم إليه، ظهرت دلائل إشارات رغم بساطتها إلىٰ وجود خلافات واضحة بين الإسبان والناطقين باللغة العربية من أعضاء المتّحد في القرن السابع عشر أَو بدايات القرن الثامنَ عشر، بالرغم من

أَن الجماعتين عرفتا خلال القرن السادس عشر نزاعاً حاداً[107]. ولكن وفي عام ألف وسبعمائة وخمسة وستين (1765)، أصرَّ كبير حاخامات حلب، واسمه «شلومو روفائيل لانيادو» (Shlomo Raphael Laniado)، وهو نفسه من يهود السَّفرديم، ويتحدر مباشرة في نسبه من «شلومو لانيادو» (Shlomo Laniado) الذي كان قد تَسَلَّم زمام أمور الجماعة بعد «شاباتاي تزفي» (Shabbatai Tzvi)، علىٰ أَن يشارك السادة الفرنسيين (Signores Francos) في دفع الضرائب التي فرضها علىٰ المتّحد اليهودي حكام حلب المتعاقبين. وكان معظم التجَّار من يهود السفرديم يحملون وكالات حصرية من السلطان تجعل منهم رسمياً محميين أجانب معفيين من الضرائب، وبناء عليه فإنهم رفضوا الادّعاء القائل بوجوب خضوعهم للضريبة أسوة بغيرهم من أبناء المتّحد. وخلافاً للنزاعات والخلافات التي كانت تنشب بين المتحدات المسيحية، فإن خلافهم هذا لم يصل أبداً إلىٰ دور القضاء الإسلامية، التي ومما لا شك فيه، كانت التزمت الوقوف إلىٰ جانب التجَّار، مقدِّمة لهم الدعم، وهو ما درجت عليه في تعاملها مع التجَّار من المسيحيين الذين كانوا يحملون وكالات

(107) انظر هاكر Hacker،
«Jewish autonomy in the Ottoman Empire», pp. 168-169.
وانظر كذلك جوزيف ساتن Joseph Sutton،
Magic Carpet: Aleppo-in-Flatbush 9New York, NY, 1979), p. 175.

obeikandl.com

من قناصل الدول الأوروبية[108]. إذاً، وعوضاً عن المثول أمام المحاكم الإسلامية، عمد الحاخامات إلىٰ تسوية المسألة فيما بينهم، مؤكّدين بذلك علىٰ التزام التجّار من يهود السفرديم بتقديم المساهمات الطوعية الداعمة لإنماء المتّحد، وهي تسوية تركت لدى كل من الجانبين مرارة.

وفي عام ألف وسبعمائة وثمانية وسبعين (1778)، أقام التجار من يهود السَّفرديم مؤسَّسة خيرية حصرت اهتمامها بالعناية بشؤون المتّحد، ما لبثوا أن اتبعوها ببناء المعابد أو تشييدها في منازلهم الخاصة، محاولين بذلك تفادي ضرورة الصلاة في الكنيس الأساسي[109].

وفيما كان التجّار الأوروبيون يرحلون عن المدينة في نهاية النصف الثاني من القرن الثامن عشر، راح أعضاء من متّحد يهود السفرديم يتطلعون إلىٰ تولي المهام القنصلية؛ فعمد بعضهم إلىٰ تشكيل وصياغة أحلاف تجارية خاصة بهم مع بعض العائلات التجارية العربية الكاثوليكية، فعلىٰ سبيل المثال غالباً ما

---

(108) انظر: Istanbul, BOA, Ecnebi series, ngiltere, vol. XXVI/2, p. 18.
إلى: Damascus, Aleppo Court records, v. 89, p. 17.

(109) انظر ساتن (Sutton)، Magic Carpet, pp. 173-175;
ووالتر زينر (Walter Zenner)،
«Jewish in Late Ottoman Syria: External Relations», in Jewish Societies in the Middle East: Community, Culture, and Authority, eds. Shlomo Deshen and Walter Zenner (Washington, DC, 1982).

obeikandl.com

وُجِد أفراد من عائلة «دلاّل» (Dallal) الكاثوليكية المالكية (Melkite Catholic) في خدمة «روفائيل دو پيشيوتو» (Raphael de Picciotto). غير أَن ذلك لا ينفي وجود التوترات الحادَّة بين المتَّحدَيْن، وهي توترات نشأت عن التنافسية فيما بينهما على نفس الأسواق، وعملت اللاسامية اللاهوتية، التي حملها معهم المبشرون من أوروبا، على تغذيتها[110]. ومما لا شك فيه أَن أَكثر عائلات اليهود السفرديم نجاحاً في هذه المرحلة كانت عائلة «پيشيوتو» (Picciottos)، إِذْ تَمَّ تعيين «روفائيل پيشيوتو» قنصلاً للنمسا عام ألف وسبعمائة وأربعة وثمانين. وعندما أُخْرِجَ التمثيل القنصلي من الإمبراطورية بسبب الحرب التي نشبت عام ألف وسبعمائة وثمانية وثمانين (1788)، بين النمسا والباب العالي، أخذ «پيشيوتو» على عاتقه التمثيل القنصلي لصالح توسكانا ونابولي[111].

ولقد استمر المتَحَدِّرون في نسبهم من «روفائيل» (Raphael) بتولي المنصب الذي كان قد أَسَّسَه كبيرُهُم، وبتأدية المهام القنصلية لصالح كل من النمسا، وصقلِّية والسويد وروسيا وبروسيا، وحتى الولايات المتحدة الأمريكية في أوقاتٍ مختلفة

(110) انظر يارون هاريل (Yaron Harel)،
«Jewish-Christian Relations in Aleppo as Background for the Jewish Response to the Events of 1850», International Journal of Middle East Studies 30 (1998): 77-96.

(111) عبّود ('Abbud)، المرتدّ (al-Murtad)، ص 108.

obeikandl.com

من القرن التاسع عشر. ومع نهاية العام ألف وثمانمائة وثمانين (1880)، تَمَّ تعيين «روفائيل دو پيشيوتو» (Raphael De Picciotto) آخر قنصلاً لروسيا في حلب، فيما تولّى أخوه، «إيليّا دوپيشيوتو» (Elia de Picciotto) المنصب القنصلي عينه لصالح النمسا[112]. وإسوة بالسادة الفرنسيين (Signores Francos)، كان الإثراء من نصيب أعضاء انْتَمَوْا إلىٰ المتَّحد اليهودي الناطق باللغة العربية في تلك المرحلة الانتقالية، ولا سيما عائلات «سيتون» (Sittun)، «هاراري» (Harari) و«كيباي» (Kibay)، ومع أنهم لم يَبْلُغوا ذروة الإثراء، ولم يَسْتَأْثِروا بالتأثير الذي اسْتَحْوَذَ عليه التجَّار من الكاثوليك أَو حتى إخوتهم في المعتقد، يهود السَّفرديم، إلاَّ أَن أفراد هذه العائلات تمتّعوا بالقدرة علىٰ التحرّك داخل الحَيِّز التجاري المختص بالتعامل مع بغداد، وهو حَيّز تشاركوا فيه علىٰ ما يبدو، مُرْغَمين حاقدين، مع التجَّار المسلمين.

أما البيوت التجارية التي انتمت إلىٰ مُتَّحد الكاثوليك المَشْرِقيين في حلب والتي لم يَفق عددها عشر عائلات، فإنّها بَلَغَت في النجاح مَبْلَغاً أكبر في الحلول مكان التجَّار الأوروبيين، من العرب الكاثوليك أَو التجَّار من اليهود، وِفْق ما جاء في بعض من سجلات الجمارك العثمانيَّة التي حفظت من

(112) انظر:
London, PRO, FO 226/107, Rose to Canning, Beirut, October 24, 1880.

القرن التاسع عشر. والجدير ذكره أَن فروعاً من هذه العائلات استقرت في كل من سالونيكا، ورودوس، وقبرص، وإِسطنبول وإِزمير. ولكن وبسبب الحماية القنصلية التي كانوا يفيدون منها إِذْ كانت تُخوِّلهم العناية بأعمالهم خارج نطاق السلطة القانونية المُناطَة بقضاة المحاكم في حلب، لا يسعنا الإِحاطة بأنشطتهم لِنُدْرَة ما وصلنا عنها من دلائل. ومن أبرز العائلات المَشْرِقِيَّة التي تَوَلَّى أفرادها، أُسْوَةً بحلفائهم أَو أخصامهم المنتسبين إِلىٰ آل «دو پيشيوتو» (De Picciotto)، مهام التمثيل القنصلي لصالح دول عدة شملت الولايات المتحدة الأميركية، والپرتغال، وإِسبانيا، وهولنده والنمسا، وحتى بداية الحرب العالمية الأولى، يمكننا التوقّف عند عائلات «ماركوپولي» (Marcopoli)، و«دوريغللو» (Durighello)، و«پوش» (Poche). ولا تزال الوثائق العائلية والتجارية العائدة لعدد لا يُستهان به من العائلات المشرقية في القرن التاسع عشر، في حِفْظ أرشيف عائلة «پوش» (Poche) في حلب، غير أَنَّه لم يَتِم استعمالها والإِفادة منها من قبل الباحثين؛ وحتى يتم ذلك، تبقى أنشطة التجَّار المشرقيين مُبْهَمةً، غيرَ واضحةِ المعالم، علىٰ نحو واسع.

انتقال حلب المضطرب إِلى الحداثة:

من المؤسف لسكان حلب أَن عرف النصفُ الأوّل من القرن التاسع عشر اضطراباً كبيراً علىٰ الصعيدين الاقتصادي والسياسي، مَرَدّه قدرة المتَّحَدات القبلية، مثل بدو «عَنَزَه»

(Anaza)»، و«رشوان» (Rashwan)، وأكراد «شيخلو» (Shaykhlu) على ضرب الحصارات المتكرِّرة حول المدينة، مهدّدين بذلك تجارة القوافل. ولقد أدَّت هذه الفوضى السياسيَّة المتأتِيّة من المواجهات المسلحة المستمرة بين الإنكشارية والأَشراف إلى استحالة إعادة فرض السيطرة المباشرة من قِبل الحكومة المركزية. فبداية كان آل عثمان عرضة للطاعون الذي أصابهم بفعل الانقلاب، الذي أدَّى بالسلطان سليم الثالث (Selim III) إلى النزول عن العرش عام ألف وثمانمائة وسبعة (1807)، وبفعل انشغالهم بما قام به خلفه محمود الثاني (Mahmud II) (1808 ـ 1839) من محاولات هَدَفت إلى سَحْقِ مختلف أمراء الحرب الذين كانوا قد برزوا كتجّار مؤثّرين فاعلين في كل من الأناضول والبلقان. ففي ذلك الوقت الذي سَادَتْهُ الفوضى، عَرَفَت عصبة الإنكشارية تقدّماً في حلب وقاومت محاولات حكام المدينة المتعاقبين وضع الأوامر الإمبراطورية (أَو السلطانية) مَوْضِع التنفيذ. وفي ظل مَنَاخ عَدَم الاستقرار هذا، وجد العديد من قياديي التجَّار من المسيحيين واليهود أنفسهم مُرْغَمين على الانتقال بعملياتهم التجارية إلى مكان آخر أَكثر أَمْناً، مثل إزمير، وإسطنبول، والمَوْصِل وبغداد.

وفي محاولة منه لِكَبْحِ سلطة الإنكشارية في حلب، إرْتَأَى الباب العالي تعيين سَلِيلِ إحدى العائلات الأناضولية (derebey)، هو «شاپانوغلو سيلالتين باشا» (Çapanoğlu Celalettin Pasa)،

حاكماً عام ألف وثمانمائة وثلاثة عشر (1813). ولم يَمْضِ وقت طويل علىٰ وصوله إلىٰ المدينة، حتى دعا «سيلالتين باشا» عدداً من قِيَادِيّي الإنكْشَارية البارزين إلىٰ مؤتمر تَشَاوُرِي عُقِدَ في دارته. ولقد قيل إنّه وفيما كان عليهم الانحناء مُطأطئين رؤوسهم للتّمكّن من وُلُوج الباب الخارجي المؤدّي إلىٰ منزله، أعطى الحاكم الأمر بضرب أعناقهم. غير أَن النجاح لم يُكْتَبَ لهذا الإجراء الصارم إلاّ لوقت قصير، إذْ، وخلال حكم «خورشيد باشا» (Hürsid Pasa)، عمد فقراء المدينة إلىٰ إعلان العصيان، مُنْتَفِضِين في ثورة وقعت في تشرين الأول/ أكتوبر من العام ألف وثمانمائة وتسعة عشر (1819)، في وقت كانت تعاني فيه حلب من نَقْصٍ حادٍ في الموادِ الغذائية مَرَدُّهُ جزئياً إلىٰ افتقار الريف للأمن، وإلىٰ نشر شائعات أفادت بأن الموظفين العثمانيين كانوا يُخَزِّنون الحبَّ في إهْرَاءَاتٍ تابعة لهم. وفي حين وقعت الشَّهباء بين أَيْدي الثوار، كان الحاكم خارج المدينة، فما كان من بعض الأَشراف ـ الذين شَكَّلوا موضع اتهام واحد علىٰ الأقل ممن عاصرهم من الحكام، بالتحريض علىٰ الثورة[113] ـ إلاّ أنْ عمدوا إلىٰ تنظيم إدارة شؤون المدينة عبر تقسيمها إلىٰ أحياء، لكي يَتَسَنَّى لهم قمع أعمال السّلب والنهب. وما لبثوا

(113) انظر بولس كَرَئلي (Bulus Qara'ali)، حوادث حلب في النصف الأول من القرن التاسع عشر، القاهرة، 1933، ص 37 ـ 40.
(Ahamm hawadith Halab fi nisf al-awwal min al-qarn al-tasi' 'ashar).

أَن شكَّلوا مجلس شورى ترأسه الإنكشاري «محمَّد آغا كوكا» (Muhammad Ağa Koca)، وعُنِيَ بالإشراف علىٰ بيع الحبوب وَفقاً لسعر محدد؛ كما أرسل هذا المجلس عريضة إلىٰ الحاكم فَنَّد فيها الأَسباب التي أدَّت إلىٰ نشوب الثورة الآنفة الذكر، دون أَن يُغْفِل فيها الإدلاء بقسم الولاء إلىٰ السلطان. غير أنَّه لم يكن باستطاعة السلطان محمود الثاني (Sultan Mahmud II) (1808 ـ 1839) القَبول بنجاح مثل تلك الثورة، فسارع إلىٰ إرسال جيش يَتولَّى مساعدة خورشيد باشا (Hürsid Pasa) علىٰ قمعها وإخضاع من قام بها[114]. وبمواجهة الحصار الطويل الذي ضربه العثمانيون حول المدينة، وفي ظل خطر التدمير الذي كان يتربص بها، حاول القناصل الأوروبيون التَّوَسّط، فأعدّوا لاستسلام الشهباء في كانون الثاني/ يناير من العام ألف وثمانمائة وعشرين (1820). وما لبثت حلب، القليلة الخبرة في مجال الحكم المحلّي أَن خضعت فاسْتَسْلَمَت لتشهد حقبة تعاقبت خلالها التوقيفات والإعدامات، وكَثُرَ فيها ترحيل الحلبيين الذين اتُّهِموا بالخيانة. غير أنّه لم يلزم حلب سوى الوقت القصير لتستعيدَ فيه روعها بعد هذه الكارثة التي أَلَمَّت بها والتي كان البشر سبباً لها، قبل أَن يجتاحَهَا زلزال مُدَمِّر ضَرَبَها في آب/ أغسطس من العام ألف وثمانمائة واثنين وعشرين

(114) انظر كمال توكين Cemal Tukin،
«Mahmud II. Devrinde Halep syani, 1813-1819», in Tari Vesikalari 1 (1941): 256-265.

obeikandl.com

(1822)، قام القنصل البريطاني إدوارد باركر (Edward Barker) بتوصيفه على النحو التالي:

«في الثالث عشر من آب/ أغسطس من العام ألف وثمانمائة واثنين وعشرين (1822)، وفي تمام الساعة التاسعة والنصف مساء، دَمَّر حلب زلزال مُرَوِّع استمر لعشرة أو لإثنتي عشرة ثانية، تدميراً كاملاً لحق كذلك بكل من أنطاكية (Antioch)، وإدلب (Idlib)، وريحا (Reehah)، وديركوش (Derkoush)، وأرمناس (Armanas)، وأتى على كل قرية وكل كوخ مُنْزَوٍ ومعزول في البشاليك (Pashalic)، كما لم يُوَفِّر بعض البلدات في بشاليكِ دمشق وبلاد ما بين النهرين، وصولاً إلى بغداد، مُحَوِّلاً مجمل هذه المدن والقرى إلى كُوَم من الركام والنفايات، حيث لَقِي عشرون ألف إنسان على الأقل مصرعهم (أي ما يقارب عِشر السكان)، كما أصاب عدداً مماثلاً بجروح، مشوِّهاً البعض ومقعداً البعض الآخر»[115].

وقد سَجَّل الحاخام البولندي، «دايڤد دْبَثْ هيلليل» (David D'Beth Hellel)، الذي قام بزيارة المدينة عام ألف وثمانمائة وثلاثين (1830)، الكَمَّ نفسه من التدمير، إذْ أَعطى مُحَصِّلَة ارتفعت إلى خمسين ألف قتيل[116]. وإذ عَرَفت حلب على مَرّ

(115) انظر إدوارد باركر Edward Barker، Syria and Egypt under the Last Five Sultans of Turkey, 2 vols. (London, 1876), vol. 1, pp. 321-322.

(116) انظر والتر فيشيل (Edward Fischel)، Unknown Jews in Unknown Lands: The Travels of Rabbi David D'Beth Hillel (1824-1832) (New York, NY, 1973), p. 69.

obeikandl.com

التاريخ زلازل سابقة، غير أَن أَحَدَها لم يَتَسَبَّب بالدمار الشامل الذي أتى علىٰ الممتلكات، ولا بالعدد الهائل الذي سقط من الضحايا كذلك الذي ضربها عام ألف وثمانمائة واثنين وعشرين (1822).

وخلال الربع الأول من القرن التاسع عشر، كان السلطان محمود الثاني (Sultan Mahmud II) علىٰ علم يقين بكل المشكلات التي كانت تحول دون استقرار سيادته في شمالي سوريا. غير أَن كل المحاولات التي سعى من خلالها لإعادة التأكيد علىٰ بسط سيطرته ونفوذه علىٰ المنطقة أُحْبِطَت بسبب تحديات جدّية برزت في اليونان وتزامنت مع اندلاع ثورة آذار/ مارس عام ألف وثمانمائة وواحد وعشرين (1821). ذلك أَن الحرب في اليونان، استحوذت علىٰ ما يبدو، علىٰ اهتمام الدولة، وهو ما عكسته بوضوح الاعتمادات المالية السنوية التي كانت تُفْرَض علىٰ نقابات التجَّار والصّنّاع في حلب، إضافة إلىٰ التجنيد الإجباري الذي أُلْزِمَت المدينة بِتَغْذِيَتِهِ. غير أَن هَشَاشَةَ الإمبراطورية وإمكانية تَعَرُّضِها للتفكّك في ذلك الوقت لم تكن بالضرورة لِتُصيب كل القطاعات الشعبية بالضرر.

وفي عام ألف وثمانمائة وثمانية عشر (1818)، كان الملكيون من الكاثوليك قد عانوا من عقبة مؤقتة برزت عندما عمد الباب العالي، نزولاً منه عند إصرار بطريرك الروم الأورثوذكس في إسطنبول، إلىٰ إصدار أمر إلىٰ إكليروس هذا

المتّحد يدعوه فيه إلىٰ الامتثال بالأورثوذكسية. ومع اندلاع الثورة في اليونان، عام ألف وثمانمائة وواحد وعشرين (1821)، سارع تجار حلب من الكاثوليك إلىٰ التقدّم بعريضة إلىٰ الباب العالي، يطالبون فيها الاعتراف باستقلاليتهم عن كنيسة كان السلطان دائم الريبة والشكّ في ولائها له. وما إن حَلَّ عام ألف وثمانمائة واثنين وعشرين حتى تلقى كاثوليك حلب أمراً سلطانياً يعترف بولائهم ـ علىٰ عكس غدر وعصيان بطريرك الأورثوذكس في إسطنبول ـ ويضمن لهم الاستقلالية في الشَّهباء[117]. ولم يكتف السلطان بذلك فقط، بل منح المتَّحد الكاثوليكي حق تحصيل خمس وثلاثين «بارا» (Para) من مجموع الضريبة المفروضة علىٰ مجمل الروم الملكيين المقيمين في حلب. وأتى هذا التنازل ليشكِّل اعترافاً بأن معظم الملكيين في المدينة كانوا في ذلك الوقت من الكاثوليك، وهو ما تَمَّ التأكيد عليه في السنة التالية، في شهادة خَطِيَّة تقدَّم بها الوجهاء من المسلمين أمام قاضي قضاة المدينة، مُدَّعِين فيها أن عدداً من أُسَر الروم، تراوح بين ثلاثين وخمسين أسرة، كان لا يزال يدين بالأورثوذكسية في حين استمرت ألف وخمسمائة عائلة في اتّباع

(117) انظر:
Damascus, AS, Aleppo, vol. XXXVIII, p. 141;
وانظر كذلك:
Hidemitsu Kuroki, «The Orthodox-Catholic Clash in Aleppo in 1818», Orient 29 (1993): 1-18.

الطقس الكاثوليكي[118]. وبالرغم من أَن الملكيين الكاثوليك لم ينالوا اعترافاً بمتحدهم الديني (millet) في حلب إلاَّ عام ألف وثمانمائة وثمانية وأربعين، إلاَّ أنهم كانوا قد أمّنوا لأنفسهم السيطرة الأكيدة التي لا يشوبها الشك علىٰ شؤونهم الداخلية في المدينة، فتحرَّروا بذلك من تدخّل الهرمية الأورثوذكسية سواء تواجدت في إسطنبول أم في دمشق.

وفي خطوة أُخرى لاستعادة السيادة السلطانية عن طريق كبح جماح كل ما كان يتعارض وبَسْطِها، تَمَّ حَلّ فَيَالِق الإنكشارية وتسريح جنودها، في إسطنبول عام ألف وثمانمائة وستة وعشرين (1826)، لما اتّصفوا به من سُوءِ السُّمْعة، وكانت هذه العملية مصادفة ميمونة تبشرُ بالنجاح. وبعد ذلك بقليل، تَلَقَّت حلب الأوامرَ الداعيةَ إلىٰ حَلِّ الفَيَالِق المتمركزة فيها وإلىٰ إلغائها وهو ما تَمَّ دون إرَاقَةِ الدماء علىٰ عكس الإعدامات الواسعة النطاق التي ترافقت وإنهاء الإنكشارية في عاصمة السَّلْطنة. وفي الواقع، بدا البارزون من الإنكشارية أنهم رحلوا عن المدينة قاصدين البلدات الواقعة في المقاطعات حيث استقرّوا لفترة قصيرة لم تتعدى أشهراً قليلة، غير أنهم ما لبثوا أَن عادوا أدراجهم إلىٰ حلب وقد تَقَلَّصَت سلطتهم في وقت استمروا فيه بالتعبير عن سُخط واستياء فقراء المدينة.

---

(118) انظر: Damascus, As, Aleppo, vol. XXXVIII, P. 184.

obeikandl.com

وفيما كانت المدينة في ذلك الوقت من النصف الأول للقرن التاسع عشر تشهد كل تلك الاضطرابات السياسيَّة والطبيعيَّة التي عصفت بها، تعرَّضت الثروات لانخفاض لم يشكِّل في الحقيقة مفاجأة لأحد. إذ ونتيجة للضرر والتدمير اللذين أصابها بهما زلزال عام ألف وثمانمائة واثنين وعشرين (1822)، كانت أسوار المدينة في حالة مزرية تحتاج معها إلىٰ الترميم وهو ما لم يحصل أبداً. صحيح أَن المدينة شَكَّلَت في الغابر من الزمان حَيِّزاً كانت أمراض الطاعون والكوليرا تَتَفَشَّى فيه، ولكن وخلافاً لما كانت عليه الحال في القرون السَّابقة، فإنَّه لم يكن باستطاعة حلب تعويض ما أصابها من خسائر بشرية بسكان آخرين يَفِدون إليها من القرى، لأن هذه القرى عينها كانت وعلىٰ نحو شامل، قد أُفْقِرَت من قاطنيها. وبفعل هذا التهجير السكاني الإقليمي الواسع النطاق، انخفض معدّل الكثافة السكانية إلىٰ الدَّرك الأسفل في الحِقْبَة العثمانيَّة، إذ قَدَّر أحد القناصل البريطانيين مجموع سكان المدينة، عام ألف وثمانمائة وأربعين (1840) بين خمس وستين وثمانين ألف نسمة (65,000 ـ 80,000)[119].

ومن ناحيتها، عكست التجارة الأوروبية هذا الانحطاط الفيزيائي؛ ففي عام ألف وثمانمائة وأربعة عشر (1814)، كان

(119) انظر جون بُوْرينغ John Bowring،
Report on the Commercial Statistics of Syria (London: 1840), pp. 3-4.

معدّل التجارة الحلبية مع فرنسا يشكّل الخمس فقط من معدّل ما كان عليه عام ألف وسبعمائة وتسعة وثمانين (1789). وبالرغم من الضعف الذي لحق بقدرات فرنسا التجارية في تعاملها مع الإمبراطورية العثمانيَّة على وجه الخصوص، بفعل الحروب التي شنَّها نابوليون، إلاَّ أَن الانحطاط الذي سُجِّلَ في الميزان التجاري الفرنسي مع سورية عكس تَقَلُّصاً عاماً شابَ الاهتمامات الأوروبية بالمنتوجات السورية. ولقد توقف القنصل الفرنسي في حلب، «جان ـ باتيست ـ لويس ـ جان روسو» (Jean - Baptiste Louis - Jacques Rousseau) - في تقرير رفعه إلى دولته عام ألف وثمانمائة واثني عشر (1812)، عند عدد الأوروبيين الذين اختاروا العيش في المدينة، فوجد إنَّه لا يتخطى الثلاثة عشر شخصاً: ثلاثة فرنسيين، خمسة إيطاليين، ثلاثة نمساويين واثنان من التوسكان[120]. والجدير ذكره أَن معظم العقود الأولى من القرن التاسع عشر، شهد تقلّصاً واضحاً في الوجود البريطاني في المدينة، إذ لم يَبْقَ فيها سوى «جون باركر» (Jhohn Barker)، الذي تولى على حد سواء منصب الممثِّل الأخير لشركة المشرق، ومنصب القنصل العام لبريطانيا، وهو غالباً ما كان يَتَغيَّب لفترات طويلة من الزمن.

---

(120) انظر أوجين وِرْث Eugen Wirth،
«Alep dans la première moitié du XIX[e] siècle», in Revue du monde musulman et de la Mediterranée 62 (1991): 131-149.

obeikandl.com

وبالرغم من الأزمات المتواترة والمتكرِّرة، فلقد استمرت حلب بتأدية دورها كسوق مركزية إقليمية فائقة الأهمية وكأحد أبرز المراكز الصناعية في الإمبراطورية، حيث استمر كل من الصابون الذي درجت على تصنيعه وقماش الألاجا (Alaja) الذي اشتهرت به، بالاستحواذ على الإعجاب والتقدير، لا سيما أنهما كانا يُتَّجَر بهما في المدن الكبرى في كل من مصر، وسورية والأناضول. ولقد أفادت تقارير القنصل الفرنسي الصادرة عام ألف وثمانمائة واثني عشر (1812) إلى ارتفاع حجم التجارة بين بغداد وحلب أربع مرّات على الأقل، ليتساوى بذلك وحجم المبادلات التجارية بين فرنسا وحلب. والجدير ذكره، أن هذه التجارة التي اعتمدت حصرياً على قوافل الجِمال، اشتملت على ما كان يَرِد إلى المدينة من منتوجات وسلع مختلفة، مثل القماش والتَّبغ الإيرانيين، والقماش القطني الهندي، والتوابل والمواد الملونة إضافة إلى البن وكلها مستوردة من اليمن؛ أما صادرات الشهباء، فقد اشتملت على: السلع المستوردة من أوروبا، خصوصاً السكر، والأقمشة الحريرية والصابون[121]. ولقد وصف الحاخام دُبَث هيلليل (Rabbi D'Beth Hillel) هذه التجارة الإقليمية فقال:

«في المدينة تجار أوروبيون وفرس وهنود يجلبون البضائع

(121) انظر وِرْث Witrh، «Alep dans la première moitié du XIX^e siècle».

والسِّلع من بلدانهم؛ وفيها وفرة في الحبوب واللحوم الجيدة، وأفضل أنواع الأجبان وأطيب ما أُنتِجَ من نبيذ، كما يتوافر الخضار وتكثر البقُول بأسعار معتدلة معقولة. ويوجد فيها أيضاً مصانع الصابون ومعاصر الزيتون»[122].

أما أحد أكبر المتحمسين في تلك الفترة التي شهدت اضمحلال أَو تلاشي حلب في المخيلة الجغرافية للأوروبيين من التجَّار، فكان «باركر» (Barker)؛ ذلك أنه، وبوحي من الرؤيا الاستعمارية العظيمة لمستقبل المشرق، تَصَوَّر إعادة فتح طريق الفرات عن طريق استعمال البواخر البخارية في النهر، وبواسطة بناء خط من السكك الحديدية يربط بين حلب والبصرة ـ وهو ما كان سوف يشكِّل لاحقاً، أي عام ألف وثمانمائة وتسعة وثلاثين (1839)، نوبة من الجنون ـ:

«وإذا ما استخدم وادي الفرات وبلاد ما بين النهرين كحقول يجعل منها المهاجرون مستقراً لهم، فإنه يمكننا القول واثقين إنه ما من بلد آخر تحت الشمس يمكن أَن يبدوَ لنا أكثر ملاءمة في توفير الكَمِّ نفسه من الفوائد؛ فهو صحي، معتدل المناخ، منتظم الفصول، غزير المطر، وافر الشمس، خصب التربة، ومُسْتَتِبّ الأمن. وإذا ما اتحد عدد كاف من المهاجرين فاتخذوا من المكان مُسْتَقَراً وتضافروا في العمل بما يضمن لهم تبادل العون واكتساب الفائدة، فإن القوة الكامنة في اتحادهم سوف تدفع العرب عنهم فَيَجْتَنِبُون التدخّل في شؤونهم»[123].

---

(122) انظر فيشيل Fischel، Unknown Jews in Unknown Lands p. 69.

(123) انظر باركر Barker، Syria and Egypt, vol. II, pp. 257-248.

obeikandl.com

وفي عام ألف ومئتين وخمسة وأربعين للهجرة (1829 ـ 1830 للميلاد)، تَسَلَّم الباب العالي مُذَكرة دبلوماسية غير مؤرخة، من متسلم حلب شاء عدم الإفصاح عن اسمه، تنطوي علىٰ تقويم أكثر مطابقة لواقع ظروف الشَّهباء وإمكانياتها المستقبليَّة، فيستعيد ما كان عليه أيام الخلافتين الأموية والعباسية، واقع البلاد الممتدة بين حلب والعراق، فيذكر بأنّها كانت مَلْأى بالقرى المزدهرة المنتجة لمصادر الدخل خلافاً لما هي عليه اليوم، إذ أقْفَرت من ساكنيها، وباتت اليوم تنعق في أرجائها لما لحق بها من دمار وخراب تأتّى نتيجة دخول قبائل البدو القادمة من شبه الجزيرة العربية إليها وطردهم للفلاحين المقيمين فيها بعيداً عنها. وما يثير الاهتمام في هذا التقويم هو ما يكتنف عليه من دقة تاريخية ومن وجهة نظر سياسية تُلْقي اللوم علىٰ الوهّابيين عوض عن بَدو عنازه (Anaza)، فتحملهم مسؤولية التصرّف الذي أدَّى إلىٰ الخراب الذي آلت إليه هذه الأرض. ذلك أن الواقع يقضي بعدم توغل الوهابيين في غزواتهم إلىٰ أبعد من شمالي حلب، وعدم انْضِوَاء القبائل البدوية المقيمة في الجوار تحت لواء أيديولوجيتهم. ويتابع المتسلم قائلاً أن الوضع في الريف كان قد شهد مؤخراً تدهوراً أخلِيَت معه القرى الواقعة في كل من حمص وحما وفي المناطق الأُخرى الأكثر قرباً من حلب. وكانت النتيجة أن خضعت حلب لطوق ضربه حولها رجال القبائل الذين يمثلون بعدائهم خطراً محتملاً، وحتى أولئك القبليين الذين يسهل اقْتِفَاء

أثرهم مثل أكراد آعْزاز (Azaz) وكلليس (Killis)، إضافة إلىٰ من استوطن الجبال من العلويين، ومن استقر في سهل أمك (Amq) من التركمان، الذين كانوا يقومون بغزو وسلب ما تبقى من القرى والقوافل القادمة إلىٰ المدينة، علىٰ حد سواء.

وما إن فَرَغَ من تبيان تَرَدِّي أداء الحكومة المركزية وانحلال قدرتها علىٰ حماية حلب، حتى أنْهى المتَسَلِّمُ مُذَكِرَته بملاحظة تفاؤلية بدت وكأنها تتنبأ برؤية القنصل باركر (Barker). إذ إنّه، وفي معرض إشارته إلىٰ الثراء الذي كان قد تراكم في كل من إنجلترا، وفرنسا وإسبانيا نتيجة لما وضعت هذه الدول يدها عليه من ممتلكات في كل من الأميركيتين والهند الشرقية، أتى المتسلم علىٰ ذكر الثراء الذي يمكن له أَن يصبح بمتناول السلطان إذا ما أخذ القرار علىٰ إعادة فتح الطرق التجارية القديمة، وعقد العزم علىٰ تأسيس وتوطيد القرى في سهول شمالي سورية؛ وهي تدابير قد تجلب مداخيل وافرة تَصُب في خزائن آل عثمان، أسوة بالأوروبيين الذين أثروا بفعل ما اسْتَوْلَوا عليه من أملاك ترامت في ما وراء البحار. وبالرغم من توافر عدد لا يستهان به من أوجه الشبه بين مُذَكِّرة المتسلم التقويمية ورؤيا القنصل المستقبليَّة، فإن الاختلاف باد بوضوح بين كل منهما، إذ عوضاً من أَن يتنبأ الأول بالاستعمار الإنجليزي، أخطأ فتنبأ بالاستعمار العثماني[124].

---

(124) انظر: Istanbul, BOA, HHU 8006.

غير إنَّه لم يكن للدولة العثمانيَّة سوى القليل من الوقت للتحرّك، في حين كان إبراهيم باشا (Ibrahim Pasa)، ابن محمد علي (Mehmed Ali)، حاكم مصر الثوري، يقوم بغزو سورية عام ألف وثمانمائة وواحد وثلاثين، ذلك أَن الاحتلال المصري، الذي دام حتى العام ألف وثمانمائة وأربعين (1840)، شكّل بالنسبة إلىٰ حلب صدمة مؤذية في تاريخها ومُنْعَطَفاً حاسماً في تاريخ سورية. إذ أَن الإدارة المصرية حاولت تنفيذ سياسات دَوْلانية، وإيجاد احتكارات حكومية في وقت تولّت فيه إدارة وتوجيه إنتاج سورية الزراعي والصناعي نحو مصر؛ فما كان من هذه التدابير إلاَّ أَن انعكست علىٰ وضع حلب الاقتصادي، تمزّقاً في تجارتها مع الأناضول وشرقي العراق اللذين كانا لا يزالان بين أيدي العثمانيين.

ونتيجة لهذا الأمر، عمد العديد من التجَّار البارزين من المسيحيين واليهود علىٰ حدٍّ سواء إلىٰ الرحيل عن المدينة سعياً لاتقاء شر الاحتلال المصري، فاستقرّوا في كل من الأناضول وقبرص أَو العراق. أما رحيل المسلمين عن حلب، فلقد تعدَّدت أسبابه، وكمن معظمُها في اعتماد إبراهيم باشا للتجنيد الإلزامي دافعاً بالمئات من الشبان إلىٰ النزوح نحو مناطق كانت لا تزال تخضع للحكم العثماني[125].

(125) Istanbul, BOA, HH 3190.

وبالرغم من الكراهية العمياء التي كان يَكُنُّها مجمل المسلمين في سوريا لنظام إبراهيم باشا، فإن المراقبين البريطانيين من أمثال «جون باركر» (John Barker) و«جون بورينغ» (John Bowring)، أَجْمَعوا على اعتباره نظاماً تقدمياً، ذلك إنَّه أنجز ما كان يعتبره البريطانيون نظام عدالة أكثر إنصافاً من ذلك الذي عَمِلَ العثمانيون على توفيره. زِدْ على ذلك أنهم وجدوا فيه نظاماً أكثر ملاءمة لإتمام شروط التعَصُّر لاعتماده طرائق التجديد في إنشاء البنية التحتية التجارية في سوريا، عن طريق بناء موانىء البلاد، وتعبيد طرقاتها، وتحسين ظروف المراقبة الأمنية على اللصوصية وقطع الطرق سعياً للحدّ منها، من ناحية، ومن ناحية أخرى عن طريق إعطاء الأقليات من غير المسلمين دوراً أكبر في الشؤون المحليَّة. وهذا ما دفع بالمسيحيين من سكان حلب إلى النزوع نحو تأييده، متماشين في ذلك مع النظرة البريطانية له. وفي عام ألف وثمانمائة وخمسة وثلاثين (1835)، شرع «نعّوم بخّاش» (Na'um Bakhkhash)، وهو أستاذ أحد المدارس الكاثوليكية في سوريا، بكتابة يوميات استمر بتدوينها حتى وافته المنيَّة عام ألف وثمانمائة وخمسة وسبعين (1875). وفي هذه اليوميات أبواب أفْرَدها لسنوات الاحتلال المصري، تُظهر تقديراً جَمّاً للإنصاف الذي اتَّسَم به نظام إبراهيم باشا ولا سيما في الطرق التي اعتمدها في معاملة المتّحد الذي انتمى إليه الكاتب؛ ذلك أن

الحَظْرَ الذي استهدف تشييد الكنائس تَخَلّى عن الصرامة التي كان يُتَّصَف سابقاً بها، كما أنَّ مجلس وُجَهاء المسيحيين بات يَلْقَى اهتماماً يوازي ذلك الذي كان يُوَلَّى مجلس نظرائهم من المسلمين[126].

ولقد تزامنت عودة الحكم العثماني إلىٰ حلب مع الإعلان على الملأ لوثيقتين تاريخيتين مهمتين. فكانت أوْلَها معاهدة التجارة الإنجليزية ـ العثمانية، الموقَّعة عام ألف وثمانمائة وثمانية وثلاثين (1838)، وقد نَصَّت علىٰ فتح أبواب الإمبراطورية أما الاستثمار الغربي من خلال تزويد التجّار البريطانيين إمكانية فعلية في ممارسة التجارة الحرَّة. ولقد اخْتُصَّت ثانيتهما (Hatt-i Serif of Gülhane) وتم إصدارها عام ألف وثمانمائة وتسعة وثلاثين (1839) وفيها يُعْلِن السلطان صراحة عن نِيَّتِه بتعزيز بعض المبادىء كتلك المتعلقة بتَوفير الأمن لرعاياه وبصون ممتلكاتهم، واتّباع تجنيد عَسْكَري دوري مُنْصِف، وإخضاع الأشخاص المتَّهمين باقتراف الجرائم والجنح لمحاكمات عامّة مفتوحة علىٰ الملأ، وتأمين العدالة والمساواة لكل رعاياه بغضّ النظر عن انتمائهم الديني (أَو العقائدي). وبذلك أصبح لحلب في موقعها الجديد هذا، إمكانية لعب دور في المطامح والمطامع البريطانية، في هذه الإمبراطورية

---

(126) انظر نعوم بَخّاش Na'um Bakhkhash،
Akhbar Halab, Fr. Yusuf Qushaqji, ed., 3 vols. (Aleppo, 1985-1992)
أخبار حلب، طبعة يوسف خوشقجي، 3 مجلدات (حلب 1985 ـ 1992).

العثمانيَّة، التي أُعيد تقويم الأوضاع فيها حديثاً، كما يبدو لنا من الخلاصة التي تَقَدَّم بها بورينغ (Bowring)، وهي نَصَّت علىٰ ما يلي:

«تشكِّل حلب أحد أهم إِهْرَاءات الداخل السوري، وهي المدينة الوحيدة حيث يستطيع التجَّار من البريطانيين الاستقرار الدائم. ذلك إنَّه يغلب علىٰ عادات وتقاليد سكانها الطابع التجاري، أكثر من غيرهم في المناطق السورية الأُخرى؛ فهم مولعون بالتحدث عن العظمة التجارية التي اتُّصِفَ بها أجدادهم، وعن العديد من التجَّار الذين عملوا علىٰ متابعة وتوسيع نطاق الصفقات والمعاملات التجارية بين الشرق والغرب، مُذَلِّلين لذلك كل العقبات التي كانت تعترضهم. إن الوضع المحليّ لحلب هو، في نواح عدَّةٍ، ممتاز للتجارة، إذ تكثر فيها المخازن والإِهراءات التي يمكن شَغْلُها مقابل أُجور منخفضة. وهي من ناحية أُخرى، علىٰ بُعدِ ساعات قِلال عن الفرات. أما أنزالها وخاناتها ومقاهيها فهي تَعُجُّ بالمسافرين القادمين إِليها من الغرب. وفي المدينة عينها، تكثر عادات البذخ مما يجعل الطلب علىٰ المواد الاستهلاكية والسِّلع التجارية أمراً لا يستهان به. إنها مدينة واعدة بالنمو والازدهار والتأثير، إِذا ما قُدِّر للتجارة أَن تجد فيها مستقراً لتشعباتها المختلفة وإِذا ما اسْتَتَبَّ فيها أمن الأشخاص والممتلكات علىٰ نحو يَبْعَثُ معه علىٰ الاطمئنان والثقة اللذي من دونهما تبقى المؤسَّسات والمشروعات التجارية، أيًّا كانت، معرَّضة للخطر والتخريب والتلاشي»[127].

(127) انظر بورينغ (Bowring)، Commercial Statistics, pp. 77.

إن توصيف بورينغ التقويمي التفاؤلي هذا لدور حلب في إعادة إحياء اقتصاديات المقاطعات والأقاليم الآسيوية الخاضعة للحكم العثماني ما هو إلاَّ صدىً لتقرير حَرَّره عام ألف وثمانمائة وسبعة وثلاثين، عندما كانت المدينة لا تزال ترزح تحت الاحتلال المصري، مَشْرِقِي محلّي هو «أ. دوريغللو» (A. Durighello)، كان يتولى مهام قنصلية لصالح الولايات المتحدة الأميركية. فصاغ تقريره علىٰ نحو يضمن فيه إغراء التجَّار الأميركيين وتشجيعهم علىٰ التجارة في حلب. فأعلن أَن أهم السِّلع المستوردة من أوروبا هي خيوط القطن البريطاني الذي كما ادعى، كان أقل جودا من ذلك الأميركي المنشأ والتصنيع. وفي مَعْرِض إبرازه للمغريات التي تقدمها حلب كمركز تجاري، يمكن للأميركيين فيه الاستثمار عبر الشبكات التي تخترق آسيا، أشار «دوريغللو» إلىٰ الوصول المتعاقب للقوافل القادمة من بغداد والمحملة بالصبغ الأزرق والأقمشة القطنية من الهند، والحرير والتبغ المستقدَمَيْن من إيران. كما أكَّد علىٰ ما تصدّره حلب من منتوجات وسلع خاصة بها، عملت علىٰ تصنيعها، إلىٰ كل من إزمير وإسطنبول، ودون أَن يُغْفِل دور المدينة المركزي في تجارة جنوب غرب الأناضول وهي منطقة بَيَّن كيفية اشتمالها علىٰ كل من دياربكير (Diyarbakir)، وماردين (Mardin) وأورفا (Urfa)[128].

(128) عد إلىٰ: Washington, National Archives, Microfilm Publications, T188 (Aleppo, 1835-1840).

غير أَن التجَّار الأميركيين لم يسارعوا إِلىٰ الاندفاع أَفْوَاجاً نحو حلب؛ وفي عام ألف وثمانمائة وأربعين (1840)، تَمَّ إِقفال القنصلية ولم يُعَدْ فتحها إِلاَّ عام ألف وثمانمائة وخمسين. وبالرغم من أَن الأميركيين لم يعتبروا شمالي سورية أرضاً خصبة للاستثمار، فإِن جمع آخر من مواطنيهم أَقَرَّ لها بذلك، إِذ ما لبث أَن وصل المدينة، عام ألف وثمانمائة وتسعة وأربعين (1849)، المبشّرون الأبْرَشِيّون الأميركيون الذين استقروا وأنشأوا فيها مدرسة عام ألف وثمانمائة وخمسة وخمسين (1855). غير أَن اللامبالاة التي قابل بها الكاثوليك من سكان المدينة أبرشيتهم التبشيرية، أَثْبَطَت عزائمهم في إِكمال مهمتهم. وبعد عشرين من الأعوام، أمضوها في محاولة استجلاب الكاثوليك نحو نظامهم الشرائعي الديني، أنشأ الأميركيون إِرسالية ركزت جهودها علىٰ المهاجرين واللاجئين الأرمن الذين كانوا يفدون إِلىٰ حلب بأعداد ضخمة قادمين من شمالي شرقي الأناضول وعلىٰ أولئك الذين استقروا قرب عينتاب (Ayntab/ Gaziantep) حيث تَمَّ نقل المركز الرئيسي لإِرساليتهم المتخذة من شمالي سورية حيِّزاً تنتشر فيه تعاليمها.

وأما العقد، الذي تَلَى عودة حلب إِلىٰ السيادة السلطانية، فلقد شهد، ووفق ما تنبأ به كل من بورينغ ودوريغللو، تحسّناً ملموساً وتدريجياً، لا سيما علىٰ الصعيد الاقتصادي فيما كان الأمن يمتد ولو ببطء إِلىٰ المناطق الريفية. وفي حين لم ينعكس

التغيير الذي طرأ على البيئة الاقتصادية تَحَسُّناً في مستويات المعيشة طال كل شرائح المجتمع الحلبي على نحو متساوٍ، كان الثراء من نصيب غالبية التجَّار المسيحيين واليهود، في وقت كانت فيه البضائع الأوروبية تغرق البلاد، متخذة من حلب قناةً أو قل معبراً تغزو الأناضول وشرقي العراق بواسطته. ومن ناحيتها، أحدثت الإصلاحات التي حملت ختم السلطان «عبد المجيد» (Abdül-Megid) فرقاً واضحاً في أوضاع المسيحيين، إذْ أَمَّنت لهم التخلّص من أكثر القيود إرهاقاً التي حدَّت في السابق من تحرّكهم؛ وتمثَّل ذلك، ليس فقط بإسماع صوتهم في المجلس البلدي الاستشاري (Sura-i-belediye) المنشىء حديثاً، وإنما أيضاً باعتراف السلطنة بهرميات إكليروس الـ (Uniates)، أسوة بالأرمن عام ألف وثمانمائة وواحد وثلاثين (1831) وبالملكيين من الكاثوليك عام ألف وثمانمائة وثمانية وأربعين (1848). والأهم من ذلك كَمَنَ في ما شهدته الأعوام التالية من تطور إيجابي أفادَ منه متّحد إذ سُمِحَ لهم بتشييد كنائس جديدة، وهو تقليد يعود لقرون خَلَت، سارع الكاثوليك إلى الترحيب بإعادة إطلاقه، فشرعوا ببناء الصروح الجديدة المَهيبة التي تشهد لهم بما أنجزوه مؤخراً على صعيد التَّرقي الاجتماعي المتمثِّل في تَبَوُّئِهم المراتب العالية من ناحية، والإثراء من ناحية أُخرى. ولإظهار ترحيبهم بالنظام الجديد وتقبُّلَهم له، أخذ الكاثوليك في اعْتِمار الطربوش، وهو رمز العَضَلة الخياطية المعروفة باسم «تنظيمات». ولقد تَطَرَّق بخَّاش

(Bakhkhash) للأمر فَأَفاد إِنَّه عندما وصلت إِلىٰ حلب، عام ألف وثمانمائة وأربعة وأربعين (1844)، الأوامر باعتمار الطربوش، لم يَمْتَثِل أحد بها. ولكن سرعان ما قامت جماعة صغيرة من الشبان المسيحيين، عام ألف وثمانمائة وسبعة وأربعين (1847)، بطرح المِشْوَذِ (أَو العِمّة أَو العمامة) أَرضاً لصالح الطربوش، مُعَبِّرين بهذه الخطوة عن تأييدهم الواضح والجليّ للسلطان عبد المجيد (Abdül-Megid)[129].

أما الفقراء من المسلمين في المدينة، فكانوا يرزحون تحت وطأة الأسعار المسْتَعِرة، وكانوا في بعض الأوقات يعانون من الافتقار التام للرزق، إِذ سُدَّت في وجههم سُبُل العيش، وذلك بسبب عدم قدرة المنتوجات الحرفية التقليديَّة علىٰ منافسة البضائع المستوردة. وبالإِضافة إِلىٰ قضم وضعهم الشرعي، كانت الدولة تعمل علىٰ تغيير علاقتها التقليدية برعاياها من المسلمين الذين كانوا في المقابل يجدون في السلطان خائناً باع تراث الإِسلام إِلىٰ الفرنجة. غير أَن الدولة لم تكترث لإِستيائهم، بل راحت ترهق كاهلهم بمسؤوليات جديدة تَرَتَّبَت عليهم متخذة شكل ضرائب فردية، وتجنيد جماعي، فيما كانت تقلِّص من الامتيازات التي منحتهم إِياها خلافاً لجيرانهم من غير

(129) انظر بخاش (Bakhkhash)، أَخبار حَلب، المجلد الأول، ص 255؛ المجلد الثاني، ص 47. ولقد اتّبع مسيحيون آخرون هذه الموضة التي أعلنوا تبنّيهم لها: انظر المجلد الثاني، ص 191.

obeikandl.com

المسلمين. فانعكس الوضع الذي آلوا إليه بفعل تجريدهم من الرفعة التقليدية التي اعتادوا الاعتداد بها، سخطاً لدى حياة المسلمين الذين كانوا مُوْكَلين بأَمْر تحصيل السُّلْفات من المواطنين المسيحيين.

حاول بعض من هؤلاء المسلمين الاستحصال على أوامر سلطانية تقضي بحظر تشييد كنائس جديدة. ولكن عندما لم تؤدي جهودهم سوى إلى وقف مؤقت لعمليات البناء، عمد المسلمون إلى احتلال هيكل إحدى الكنائس التي كانت قيد الإنشاء، وأعلنوها جامعاً[130].

وبالرغم من التحذيرات الصادرة عن الحكّام المصِرّين على عدم السماح بأي تفجير طائفي، استمر تَشَنُّج العلاقات بالتفاقم بين المتَّحدات وما لبث أَن أصبح أكثر حِدَّة لدى اختراق موكب انتصاري احتفالي لبطريرك الملكيين من الكاثوليك، مكسيموس مظلوم (Maksimus Mazlum) المدينة، في شهر آب/ أغسطس من العام ألف وثمانمائة وتسعة وأربعين، وتتويجه في الكاتدرائية الجديدة بمراسم غَلَبت عليها العظمة والخُيَلاء، وبرزت فيها شدة التمسّك بالشكليّات الطَّقْسِيّة التقليدية، لا سيما تلك التي اتَّسم بها الموكب، إذ شكَّل مناسبة لعرض عدد كبير من الصلبان وإطلاق العيارات النارية في الهواء، تماشياً مع تقليد درج عليه السوريون.

(130) انظر بخّاش (Bakhkhash)، أخبار حلب، المجلد الثاني، ص: 142 ـ 146.

وكان لإطلاق العيارات النارية في الهواء، تأثير سلبي إذ اعتبره المسلمون تعبيراً عن نيَّة المسيحيين باقتناء السلاح تمهيداً لفرض هيمنتهم السياسيَّة علىٰ المدينة، وهو ما جعل الخوف يَدِبّ في نفوسهم، لا سيما وأنه، وفي ظل هذا الوضع المفتقر للاستقرار، سَرَت شائعات في المتّحد الإسلامي المقيم خارج المدينة، أفادت بأن المسيحيين كانوا علىٰ وشك الانتفاض والثورة، كما حصل في «موريا» (Morea)، عام ألف وثمانمائة وواحد وعشرين (1821).

وفي وقت كان فيه التضامن السياسي التقليدي القائم بين السلطان ورعاياه من المسلمين معرضاً للانحلال، كان لمثل هذه العلاقات الطائفية المتدهورة بين المسلمين وغيرهم إمكانية تقويض أصْدَاع كل الإمبراطورية حتى تفكّكها عام ألف وثمانمائة وثمانية عشر (1818). ولكن أول أكبر تَفَجّر للعنف بين المتَّحدات الدينيَّة في المقاطعات الآسيوية الخاضعة للحكم العثماني نشب في حلب، عندما ثار الاستياء الإسلامي لدى صدور مرسوم سلطاني جديد في السابع عشر من تشرين الأول/ أكتوبر، عام ألف وثمانمائة وخمسين (1850) متزامناً مع شائعة أفادت بأن مُسْوَدَّة هذا المرسوم هي علىٰ وشك أَن تُطَبَّق في حلب. فما لبث أَن احتشد جمع غَفير ذهب لمقابلة الحاكم «مصطفى ظريف باشا» (Mustafa Zarif Pasa)، سعياً لمطالبته بإعطاء ضمانات تكفل إعفاء المدينة من التجنيد الإلزامي وإلغاء

الضريبة التي كانت قد فرِضَت مؤخراً على الذكور. وخوفاً من نشوب المشاكل، سارع الحاكم بالانتقال إلى الثُكْنات المُنْشَأة حديثاً في مقاطعة «شيخ يَبْرَق» (Shaykh Yabraq) خارج أسوار المدينة، في حين تَحَوَّل الجمع إلى حَشْد من الرُعاع راحوا ينهبون الحوانيت والمحالّ في وسط حلب. وما لبثت الضواحي الغنِيّة التي يقطنها المسيحيون إلى الشمال من المدينة أن أصبحت هدفاً للحشود الغاضبة الضارية؛ فإذا بالكنائس الحديثة التشييد ومنازل المسيحيين تصبح عُرْضة للسلب والإتلاف. أما العدد الفعلي للضحايا، فهو لم يتخطى النَّذر القليل بفعل ما بذله القناصل الأوروبيون والوجهاء من القياديين المسلمين على حدّ سواء من جهود. وإذ سُجِّل فقط سقوط عشرين قتيلاً مبدئياً، فإذا بالعشرات يَلْقَوْن حَتْفَهم متأثرين بجروح أصيبوا بها جراء أعمال الشغب التي سادت بعد تفجّر الغضب. غير أَن الأضرار التي أُلْحِقَت بممتلكات كما بمعنويات المسيحيين في المدينة، كانت باهظة ومرتفعة إلى حدٍّ بعيد، إذ سجلت لجنة عثمانيَّة عام ألف وثمانمائة وواحد وخمسين (1851) سلب ستمائة وثمانية وثمانين منزلاً وستة وثلاثين حانوتاً بعد أَن طالهم التهديم جزئياً، إضافة إلى ست كنائس، من بينها بطريركية الملكيين الكاثوليك، ومكتبتها وأرشيفها[131].

(131) انظر: Istanbul, BOA, Dahiliye, vol. II, pp. 142-146.

obeikandl.com

وما لبث الهدوء أَن عاد لِيَعُمَّ المدينة في غضون أسبوع، ولكن وفي وقت بقي فيه الحاكم محاصراً في الثُّكْنات، نَصَّبت الجماهير لنفسها حكومة برئاسة «عبد الله البابِنْسي» (Abdullah al-Babinsi)، وهو قيادي إِنكشاري محلي. واستمر هذا الوضع القلق حتى الخامس من تشرين الثاني/ نوڤمبر من العام ألف وثمانمائة وخمسين (1850)، حين عَمَد الجيش العثماني المدعوم من قبل المدفعيّة البريطانية بقصف أحياء المدينة التي تدفَّق منها الثوار. وما لبثت حلب أَن أُخضِعَت بعد أَن تكبدت عدداً ضخماً من الخسائر البشرية. ففي تقديرات القنصل البريطاني، لقِي خمسة آلاف شخص حَتْفَهم فيما دُمِّر عدد لا يستهان به من الأحياء. وبفعل هذا التدبير العنيف، إِذا لم نقل الصَّارم القاطع كحد السيف، أُعِيدَت السيطرة العثمانية نهائياً إِلىٰ المدينة ولم تشهد بعد ذلك أيَّ تَحَدّ يُذكر حتى عام ألف وتسعمائة وثمانية عشر (1918). أما الصدمة النَّفسيَّة التي سَبَّبت الأرق للسكان المسيحيين في حلب، فقد استمرت ما يقارب العقد من الزمن علىٰ الأقل، بعد تفجّر العنف الذي طالهم عام ألف وثمانمائة وخمسين (1850)، وهو ما أتى القنصل البريطاني «سْكِين» (J. H. Skene) علىٰ وصفه عام ألف وثمانمائة وستين (1860) إِذ كتب يقول:

> «إِنَّ مسيحيي حلب شديدوا الحماسة، منهمكون في جمع المال وموفقون في اكتسابه، مُتَوَقِّدوا الذهن في الأعمال التجارية، بخلاء في بيوتهم، أذلاّء عندما يفتقرون إِلىٰ

الدعم، ومتغطرسون عندما يفيدون من الحماية المفْرَطَة. أما السَّواد منهم، فيعيشون في حالة من الرعب الدائم الذي جاء فقط نتيجة لما عانوا منه خلال مذبحة عام ألف وثمانمائة وخمسين (1850)[132].

آخر نصف قرن من الحكم العثماني:

نظراً لما عَانَتْهُ من تمزق إثر العنف الذي نشب بين المتَّحَدات عام ألف وثمانمائة وخمسين (1850)، حَرِصَت حلب علىٰ تفادي الإنزلاق إلىٰ الفوضى الطائفية التي هَزَّت معظم سورية عام ألف وثمانمائة وستين (1860). وعلىٰ الرغم من هذا الحرص، سَرَت في صيف عام ألف وثمانمائة وستين (1860) رسائل مجهولة المصدر داخل مُتَّحد المسلمين في المدينة، تدعو الشّبّان منهم إلىٰ الثورة علىٰ المسيحيين والانقضاض عليهم بقيادة مسلمي دمشق. وسعياً منهم للردّ علىٰ هذه الشائعات الداعية إلىٰ ثورة بَدَتْ وكأنّها وشيكة الحدوث، سارع المسيحيون إلىٰ جمع المال وراحوا يرشون به الوجوه البارزة في الضواحي الفقيرة من المدينة[133]. وبحسب ما لاحظهُ القنصل

---

(132) انظر ما كتبه القنصل سْكين (Skene) لسير هـ. بولوِر (Sir H. Bulwer)، في الرابع من آب/ أغسطس عام ألف وثمانمائة وستين، وهي رسالة موجودة في:

Bilâl Simsir, British Documents on Ottoman Armenians,

المجلد الأول (1856 ـ 1880)، (أنقرة، 1982)، ص 240.

(133) انظر ما كتبه القنصل سكين (Skene) للورد راسل (Lord Russel)، في السابع

البريطاني، فإن ذلك نتج عن التغيير الذي طرأ على موقف قادة الأكثرية المسلمة تجاه المسيحيين:

«إن السلطات الحكومية تدعو إلى التسامح الديني في هذه المقاطعة، وليس هناك من خرق فعلي أو عملي يذكر لهذا المبدأ. حتى أن معظم الأئمّة الأجلاء الموقرين شجبوا مؤخراً وعلى نحو صارم ما يقوم به المسلمون من شتم للمسيحيين في الشوارع، ودعوا في الجوامع علانية إلى المساواة أمام الله، الذي هو للجميع، كما تُثْبِتُ ذلك الشواهد القرآنية»[134].

بعد أحداث عام ألف وثمانمائة وخمسين (1850) وألف وثمانمائة وستين (1860)، انتقلت حلب إلى لعب الدور الذي تَنَبَّأه بورينغ (Bowring) لها، إذْ أنها بدأت باستعادة قواها على الصعيدين التجاري والاقتصادي، بعد انقضاء النصف الأول من القرن الذي حمل إليها الشؤم والكوارث. ولقد تبلور ذلك في النمو المتجدِّد الذي طال سكانها من ناحية، ومن ناحية ثانية في

والعشرين من تشرين الثاني/ نوڤمبر عام ألف وثمانمائة وستين، وهو كتاب محفوظ في London, PRO, FO 406/8, p. 378.

وانظر كذلك ليلى فواز (Leila Fawaz)،

An Occasion for War: Civil Conflict in Lebanon and Damascus in 1860 (Berkeley, CA: 1994), p. 77.

(134) انظر ما كتبه سْكين (Skene) لسير بولوِر (Sir. H. Bulwer) من حلب في العشرين من أغسطس عام ألف وثمانمائة وستين وهي رسالة موجودة في:
British Documents on Foreign Affairs: Reports and papers from the Foreign Office Confidential Print, ed. David Gillard (University Publications of America, 1984), part I, ser. B, vol. VI, pp. 1-3.

obeikandl.com

الزخم الذي أمَدَّته به دفعة جديدة من النازحين القادمين في معظمهم إلىٰ حلب من شمالي شرقي الأناضول وقد شجّعهم علىٰ ذلك انتعاش الاقتصاد في المدينة. إن مسحاً للذين كانوا يدفعون الجزية من غير المسلمين عام ألف وثمانمائة وتسعة وأربعين (1849)، أشار إلىٰ وجود سبعمائة وسبعة وعشرين (727) رجلاً غريباً ممن كانوا يحملون أسماءً أرمنية الأصل وقد قدم نصفهم إلىٰ حلب من مكانين: «أرابكير» (Arabkir) و«ساسون» (Sasun)، في حين يظهر أول إحصاء رسمي للسكان أُجْرِيَ قبل نشوب الثورات وأعمال الشغب بقليل، وجود أربعة وثلاثين ألفاً (34,000) من المسلمين الذكور البالغين سن الرشد وسبعة آلاف وثمانمائة (7800) من المسيحيين واليهود الذكور. وبالرغم من أن هذه الإحصاءات الرقمية تثير الجدل، كما يُظْهِر بوضوح إحصاء الذكور من اليهود إذا ما قُورِنَ بالأعداد الإجمالية الواردة في الكتاب السنوي الإقليمي (Salname) الصادر عام ألف وتسعمائة وثمانية (1908)، فإنها تشير إلىٰ نموّ حقيقي في سكان المدينة خلال النصف الثاني من القرن التاسع عشر، إذْ سُجِّلَ وجود:

* ثلاثة وثمانين ألفاً، وستمائة وتسعة وسبعين (83,679) مسلماً؛
* تسعة عشر ألفاً، وثلاثمائة وعشرين (19,320) مسيحياً؛
* تسعة آلاف، وثلاثمائة وثلاثة وخمسين (9,353) يهودياً؛
* مئتي ألف وخمسمائة واثنين وستين (2,562) أجنبياً (Yabanci)؛

* أربعة آلاف وثمانمائة وسبعة وتسعين (4,897) شخصاً جعلوا من حلب مَقَر إقامة مؤقت لهم؛

أي ما مجموعه: مائة وتسعة عشر ألفاً وثمانمائة وأحد عشر (119,811) شخصاً[135].

والجدير ذكره أن التعداد السكاني للمدينة عام ألف وتسعمائة وثمانية (1908)، عاد ليعادل تقريباً المستوى الذي عرفته المدينة في القرن السابع عشر.

وفي حين تأكَّدَت النهضة السكانية التي شهدتها حلب في النصف الثاني من القرن التاسع عشر، فإن الجدل استمر حول ما إذا كانت لصناعتها القُدْرة علىٰ مجاراة نسبة التقدّم التي سَجَّلَتْها الواردات البريطانية. فإذا ما اعتمدنا تجارتها الخارجية كمقياس، فإننا نجد أن حلب عانت، في تلك الحِقبة، عجزاً في الميزانية، ذلك أن ما سُجِّل من أرقام أَوْرَدَها التقرير القنصلي البريطاني، يظهر أبعاد هذا العجز علىٰ النحو التالي:

* في عام ألف وثمانمائة وخمسة وثمانين (1885)، بلغت قيمة الواردات مليوناً وخمسمائة وثمانية وخمسين ألفاً وثلاثمائة

(135) Istanbul, BOA, ML. VRD. CMH, 1177; Edward Barker, ed., Syria and Egypt under the Last Five Sultans of Turkey: being Experiences, during Fifty years, of Mr. Consul-General Barker (London, 1876, Reprinted New York, NY, 1973), vol. 2, p. 297;
Salmane-i-vilayet-i-Halep 1326 (Istanbul, 1909), p. 224.

obeikandl.com

وثمانية وستين (1,558,368000) جنيه إسترليني، فيما بلغت قيمة الصادرات تسعمائة وثمانية وتسعين ألفاً وأربعمائة وستة وسبعين جنيه إسترليني (998,476).

* في عام ألف وثمانمائة وسبعة وثمانين (1887)، بلغت قيمة الواردات، مليوناً وستمائة وثمانية عشر ألفاً، وثمانمائة وواحد وثمانين جنيه إسترليني (1,618,881)، فيما بلغت الصادرات ثمانمائة وأربعة وثمانين ألفاً وثمانمائة وخمسة وتسعين جُنَيه إسترليني (884,895)؛ وفي عام ألف وثمانمائة وتسعة وثمانين (1889)، بلغت قيمة الواردات مليوناً وسبعمائة وأربعة وستين ألفاً، وخمسمائة وعشرة جنيه إسترليني (1,764,510)، فيما بلغت قيمة الصادرات تسعمائة وثمانين ألفاً وستمائة واثنين وأربعين جنيه إسترليني (980,642)[136].

هذا ويدورُ تساؤلٌ أكبر حول وضع ميزان المدفوعات في حلب مقارنة بما تبقى من الإمبراطورية، إذ أن التقرير القنصلي الصادرَ عام ألف وثمانمائة وتسعين (1890)، علىٰ سبيل المثال، أَفَادَ بأن الأرقام التجارية المسجلة للمدينة في ذلك المجال لم تتضمن لا البضائع المُسْتَقْدَمَة إلىٰ المَوَانِىء العثمانيَّة، ولا تلك المرسَلَةِ إليها.

والجدير ذكره أن معظم مؤسَّسات الأبحاث المعاصرة قد

(136) انظر: London, PRO, FO 861/22.

قَبِلَت بالتقارير القنصلية المشيرة إلىٰ تَدَنٍ في أعداد الأَنوال العاملة في حلب؛ ومما لا شك فيه أنها اعتمدت هذه الخاصِّيَة كمؤشر عن اكتساح الأقمشة البريطانية الصنع للاقتصاد المحلي[137]. ولقد ادَّعى التقرير الصادر عام ألف وثمانمائة وتسعين (1890)، أن إنتاج الأقمشة سجل فقط في ذلك العام ثلاثين في المئة مما كان عليه قبل ثلاثين من الأعوام (أو قبل ثلاثة عقود). وقد أشار التقرير إلىٰ الإفقار الذي لحق بسكان الأناضول نتيجة للحرب مع روسيا وللتعريفات المفروضة علىٰ التجارة مع مصر، كأسباب أولية لهذا التدني. غير أن «دونالد كواتَيرت» (Donald Quataert) تحدَّى مؤخراً هذه القراءة للأمور مدافِعاً عن وجهة نظره القائلة بأن إنتاج حلب من الأقمشة بقي قوياً نابضاً في هذه المرحلة. فيشير في الواقع إلىٰ إمكانية أن يكون هذا الإنتاج قد ازداد في بداية القرن العشرين[138]. ولقد أيَّد التقرير القنصلي الصادر عام ألف وثمانمائة وتسعين (1890)،

---

(137) انظر عبد الكريم رافق Abdul-Karim Rafeq،
«The Impact of Europe on a Traditional Economy: the Case of Damascus, 1840-1870», in Economie et sociétés dans l'Empire Ottoman, ed. Jean-Louis Bacqué-Garmmont and Paul Dumont (Paris, 1983), pp. 419-432.
وانظر كذلك ميريوذر Meriwether،
«Women and Economic Change», in Arab Women: Old Boundaries, New Frontiers, ed. Judith Tucker (Washington, DC, 1993), pp. 65-83.

(138) انظر دونالد كُوَاتَيْرْت Donald Quataert،
Ottoman Manufacturing in the Age of the Industrial Revolution (Cambridge, 1993), pp. 77-79.

obeikandi.com

وبالرغم من إشارته إلىٰ التدني في الإنتاج، رأى كُواتَئِرت (Quataert) القائل بأن مُصَنِّعي القماش الحلبي اسْتَوْلَوْا علىٰ الكثير من الأسواق المماثلة في كل من الأناضول والعراق، التي كانوا يصولون ويجولون فيها في بداية القرن، ومن ناحيتها، أشارت تقارير قنصلية بريطانية أُخرى صدرت في العقود المتلاحقة من القرن التاسع عشر، إلىٰ أَن تجار حلب أفادوا من ميزان صحي للمدفوعات مع المراكز الإقليمية في اقتصاد الداخل المشتَمِل علىٰ كل من «عيننتاب» (Gazientep)، و«دياربكير» أَو «ديار بر» (Diyarbakir)، و«الموصل» (Mosul) وعلىٰ المدن التجارية الأصغر الواقعة في شمالي سورية وجنوبي شرقي الأناضول[139].

إن حكم السلطان عبد المجيد الثاني، الذي امتد من عام ألف وثمانمائة وستة وسبعين (1876)، وحتى عام ألف وتسعمائة وتسعة (1909)، بلغ أعلىٰ مَبْلَغٍ في السيطرة السياسيَّة العثمانيَّة علىٰ حلب ومحيطها الريفي، وهي سيطرة لا مثيل لها إلاَّ في السلطة التي سبق للسلطنة أَن مارستها خلال العصر الذهبي الذي عرفه حكمها في القرن السادس عشر.

---

(139) انظر هاينز غوب (Heinz Gaube) وأوجين وِرث (Eugen Wirth)، Aleppo: Historische und geographische Beiträge zur baulichen Gestaltung, zur sozialen Organisation und zur wirtschaftlichen Dynamik einer vorderasiastischen Fernhandelsmetropole (Wiesbaden, 1984), pp. 256-272.

والجدير ذكره أَن القوَّة العسكرية الحكومية كانت كافية للدَّفع بالقبائل البدوية المسيطرة فيما مضى، إِلىٰ عمق الصحراء حيث أخضعتهم كلياً. وبعد عام ألف وثمانمائة وستين (1860)، سَجَّلت الواردات من القمح والقطن علىٰ حدٍّ سواء ازدهاراً واضحاً في شمالي سورية. وبموجب ميثاق الأرض العثماني الصادر عام ألف وثمانمائة وخمسين (1850)، والذي أَجَازَ إِعطاء سندات ملكية خاصة بالأَراضي الزراعية التي لحق بها الإِهمال وأصابها البور، نتيجة نزوح أهلها عنها، عادت العائلات البارزة إِليها وأمسكت بزمام الأمور لعدد كبير من المساحات الزراعية الممتدة إِلىٰ الفرات[140]. والمُلْفِت أَن هذه العائلات التي كانت في موضع الإِفادة من هذه التغيرات، تحدّرت في مجملها من تلك التي سبق لها أَن برزت في مجال مراقبة جباية الضرائب في نهاية القرن الثامن عشر؛ وهو علىٰ الأرجح ما ساعدها علىٰ العمل سريعاً علىٰ إِيجاد ضاحية إِقليمية جديدة أصبحت فيما بعد مقاطعة في «دير الزُّوْر» (Dayr al-Zawr) علىٰ الفرات، عام ألف وثمانمائة وأربعة وستين (1864). إِن هذه المكيدة الإِدارية المدعومة من قبل فَيْلَقٍ من الجند، ساهمت بتثبيت السيطرة العثمانيَّة علىٰ أَراضي البيداء الواقعة في شمالي سوريا وشجعت علىٰ حراثة الأَراضي التي كان البدو قد نزحوا عنها منذ أواخر القرن السادس عشر.

(140) انظر لويس Lewis، Nomads and Settlers, pp. 46-53.

رسم رقم 2: منظر لقلعةِ حلب كما بدت من الشمال الغربي في إطلالتها على أسْقُفِ الأبنية في الجُدَيْدَة.

وفي وقت كانت فيه النخبة المسلمة في حلب لا تجد سوى ما ندر من فرص الإثراء في ريفٍ بات الآن مسالماً، بدأت النخبة من المسيحيين واليهود بالتقدم. ذلك أَن المسيحيين القادمين من حلب علىٰ وجه الخصوص، كانوا قد نقلوا في مستهل القرن الثامن عشر عملياتهم التجارية إِلىٰ أوروبا. وفي الحِقْبَة التي سبقت وتلت احتلال إِبراهيم باشا لسورية، كان جرجي يوسف حمصي (Jirji W. Yusuf Himsi) ـ وهو ينتمي إِلىٰ الروم الكاثوليك ويحمل الجنسية الفرنسية التي كان قد حصل عليها بعد إِقامته في مرسيليا زمناً طويلاً ـ أحد التجَّار القياديين الذين عملوا في مجال تصدير المنتوجات الحلبية. ومع نهاية القرن، كان تجواله الطويل قد أضحى مثلاً احتذاه الآخرون. إِذ ونقلاً عن القنصل الإِنجليزي في المدينة فلقد:

> «استقر المسيحيون واليهود من سكان حلب في كل من لندن، ومانشستر وليڤربول ومارسيليا، وهي مدن كانوا يُرْسِلون منها البضائع والسلع إِلىٰ شركائهم المقيمين في مدينتهم الأم. وعلىٰ وجه العموم، امتاز اليهود عن المسيحيين بمعرفتهم للبلاد واللغة وبامتلاكهم وسائل أفضل أتاحت لهم التصرّف بما كانوا يملكونه من سِلَع علىٰ نحو أَمَّن لهم الكسب المادي الوفير. فأثبتوا بذلك قَدْرتهم علىٰ التعاون المفيد مع الشركات الأوروبية التي تستورد إِلىٰ حلب بضائع مُعَدَّة للبيع بالجملة»[141].

(141) انظر London, PRO, FO 195/741، وهو قول استشهد به كل من غوب

وإضافة إلىٰ آل الحمصي (Himsis)، اشتمل هؤلاء اللاجئون علىٰ عائلة حَوّا (Hawwa) وهي من الروم الكاثوليك، وعلىٰ إحدى عائلات «سيتون» (Sittun) اليهودية، وقد اختارتا مانشستر مستقراً لهما. وما لبث العديد من العائلات اليهودية البارزة أن شرع بالنزوح إلىٰ مدينة نيويورك، فإذا بهذه الهجرة النامية تؤدّي فعلياً إلىٰ تشكيل أكبر مُتَّحد من اليهود الناطقين باللغة العربية في المدينة، فيما انتقل عدد ضئيل منهم إلىٰ فلسطين. وبالرغم من أنهم بَدَوْا وكأَنَّهم مُكْرهين علىٰ الانتقال إلىٰ العالم الجديد، إلاَّ أَنَّ الكثيرين من الروم الكاثوليك اختاروا كلاً من مدينتي بيروت وإسطنبول موطناً جديداً لهم. ومن العائلات التي كانت السَبَّاقة إلىٰ البروز والشهرة، كانت عائلة عايده (A'ida) وعائلة الغضبان وقد انتقلتا للعيش في إسطنبول. وسُجِّل وجود عائلات أُخرى أَبْقَت علىٰ فروع لها في كل من المدينتين. كما كانت حال آل كوسى (Kusa) وآل توتنجي (Tutunji) وقد خرج منهم أفرادٌ عملوا حكاماً في متصرفية جبل لبنان[142]. أما إسطنبول، فلقد

(Gaube) ووِرْث (Wirth) في مُؤَلَّفِهما Aleppo، ص 256. ومن ناحيته أدلى القنصل البريطاني جايمس سكين (James Skene)، عام أَلف وثمانمائة واثنين وسبعين (1872) بإفادة مماثلة في تقريره العام عن حلب. انظر: FO 226/174, p. 4.

(142) انظر إنجين أكارلي Engin Akarli،
The Long Peace: Ottoman Lebanon; 1861-1920 (Berkeley, CA, 1993), pp. 193-199.

استطاعت استيعاب هؤلاء الكاثوليك القادمين من حلب، في مجموع السكان المَشْرِقيين المؤلفين لمتّحد الروم الكاثوليك، وهو أمر كان في البَدء ضرورياً. ولكن وحتى بعد أن أصبح للكاثوليك من الملكيين (Melkite Catholics) وضعاً شرعياً كـ (millet)، استمر الكاثوليك المحليون بالتردد إلىٰ الكنائس الكاثوليكية الرومية المتواجدة في غالاتا/ بيوغلو (Galata/ Beyoğlu)، وبالتزاوج والتآلف مع الكاثوليك المَشْرقيين من سكان العاصمة.

أما سكان حلب فلقد اتُّصِفوا بالاستكانة والهدوء في النصف الثاني من القرن مقارنة مع ما كانوا عليه في النصف الأول منه. ولكنهم استمروا في مقاومتهم المضْمَرَة للسلطة العثمانيَّة التي كانت قادرة علىٰ إعادة فرض نفسها، لو مكَّنتها الظروف من ذلك. وفي عام ألف وثمانمائة وثمانية وسبعين وألف وثمانمائة وتسعة وسبعين (1878 ـ 1879)، عرفت حلب شتاء قاسياً جداً، عانى خلاله السكان من نقص كبير في المواد الغذائية الذي تَسَبَّبَت به الحرب الروسية ـ التركية في الأناضول. وبتأثير من الأسعار المسْتَعِرة والشائعات التي كانت تتهدد بالنقص في الطحين، لجأ فقراء المدينة إلىٰ الثورة، كما حصل عدة مرات في الماضي. وعندما أوشك الأمر علىٰ الانفجار، انتقل «كمال نَمِيك باشا» (Cemal Namik Pasa)، قائد جند المدينة العسكري، إلىٰ حلب، وعمل علىٰ إعادة استتباب النظام

والهدوء، في خطوة سريعة مفاجئة، امتازت بتناقضها وأحداث العام ألف وثمانمائة وخمسين (1850). فما كان من العائلات المسلمة النخبوية إلاّ أن أبدت زخماً كبيراً في التجاوب مع هذا التدبير نظراً لم كان يضمنه من أمن واستقرار لاستثماراتها. فراحت تجهد عَلَّها تُحَقِّق تَرْفيع كمال باشا إلىٰ منصب حاكم إقليمي وقد كان لها ذلك عام ألف وثمانمائة وثمانين (1880)[143]. غير أنه، وما إن تَبَوَّأ منصب الحاكمية الإقليمية حتى راح يأخذ المبادرات الإصلاحية المتعلقة بالأراضي الزراعية، مما جعل الكثير من العائلات المسلمة تأسف لما قدَّمته له من دَعْم. وقد تولى كمال باشا منصبه هذا مدة سبع سنوات، وكانت ولايته إحدى أطول الولايات في تاريخ المدينة كمقاطعة عثمانيَّة، كما شَكَّل نظامه أحد أفضل الأنظمة التي عَرفتها حلب. إذ ساهم دوره المتَمَثِّل بإنشاء المدارس الحكومية ـ كتلك الثانوية (rüsdiye) والابتدائية (iptidadiye) علىٰ حدٍّ سواء ـ في المدينة، ومحاولاته الحثيثة لتأمين ما يكفي من المواد الغذائية في الأسواق واضعاً بذلك حداً لأعمال الاحتكار والابتزاز والتَّحَكّم بالأسعار، في إضفاء التَّوَهُج علىٰ نظامه[144].

---

(143) انظر كميل الغازي (Kamil al-Ghazzi)، نهر الذهب في تأريخ حلب الشهباء (Nahr al-dhahab fi t'rikh Halab al-shahba') (حلب، 1923 ـ 1962)، المجلد الثالث، ص 409 ـ 410.

(144) انظر الطَّباخ (al-Tabbakh)، أعلام النبلاء (A'lam al-nubala)، المجلد 3، ص 372 ـ 373.

غير أَن كمال باشا لم يكن موضع إِعجاب الجميع، ذلك إِنَّه وبُعَيْدَ تعيينه في منصب الحاكمية الإِقليمية، عمد إِلىٰ إِقفال صحيفة الاعتدال (al-I'tidal)، التي كانت تنشر في كل من اللغتين العربية والتركية، والتي كان قد أَسَّسها واحد من رجال الأعمال المسلمين، هو «هاشم الخَرّاط» (Hashim al-Kharrat)، وأصدرها المفكر المسلم البارز «عبد الرحمن الكواكبي» (Abd al-Rahman al-Kawakibi)، وهما سبق لهما أَن حاولا إِصدار صحيفة ناطقة باللغة العربية واسمها «الشَّهباء» (al-Shahba)، عام ألف وثمانمائة وثمانية وسبعين (1878)، وواجها الصعوبات والنتائج عينها. ويعود السبب في ذلك إِلىٰ عدم استعداد حكام حلب ـ الذين كانوا يُعْتَبَرون خدماً للسلطان عبد الحميد (Sultan Abdül-Hamid) ـ السَّماح بهذا النوع من المعارضة المهدِّدة بإِلحاق الضرر بصحيفة الفُرات/ الفِرات (Furat/ Firat) الإِقليمية الرسمية الناطقة باللغتين التركية والعربية والتي كانت قد أُسِّسَت عام ألف وثمانمائة وسبعة وستين (1867)[145]. ومع أَن هذه الصحف ما كانت تصدر إِلاَّ سرّاً ولمدة وجيزة حتى تلبث أَن تختفي، لم تجرؤ أية صحف أُخرى على الصدور مُتَحَدِّية بذلك احتكار صحيفة الفرات، التي اسْتُبْقِيَ عليها تحت اسم حَلَبْ/ حَلِبْ (Halab/ Haleb).

(145) انظر الطّبّاخ، أعلام النبلاء، المجلد الثالث، ص 393 ـ 394، 404، 409.

obeikandl.com

وفي تشرين الثاني/ نوڤمبر من العام ألف وثمانمائة وستة وثمانين (1886)، حاول محام أرمني ويدعى «زيرون شيكماكيان» (Zirun Çikmakiyan) اغتيال كمال باشا، ولكن محاولته تلك باءت بالفشل وأودع السجن مدة ثلاثين عاماً، فيما أعلن الحاكم عن عدم اقتناعه بأن «شيكماكيان» كان يعمل وحيداً؛ فراح يعتقل عدداً من الأفراد التابعين للنخبة المسلمة، بمن فيهم كل من «حسام الدين القُدْسي» (Husam al-Din al-Qudsi)، و«نافع الجابري» (Nafi' al-Jabiri)، و«الكواكبي» (al-Kawakibi)، موجّهاً إليهم تهمة التخطيط لمحاولة اغتياله الفاشلة. وحقيقة الأمر أَن نِيَّته المحتملة كمنت في إرادته كبح جماح العائلات القيادية المعارضة لبعض من الإصلاحات التي كان ماضٍ في فرضِها، بما فيها محاولته الأولى الهادفة إلىٰ إصلاح القوانين المتعلّقة بالأَراضي الزراعية[146]. ولكن، وبما إنَّه لم تُوَجَّه إلىٰ أي من هؤلاء الرجال أية تُهَم رسمية، فلقد تَمَّ إطلاق سراحهم. وبعد ذلك بقليل، رحل الكواكبي إلىٰ القاهرة، حيث أصبح أحد الأصوات القيادية في المعارضة العربية للحكم العثماني، إذْ نشر كتابه «أم القرى» (Umm al-Qura)، وهو اللقب الذي أعْطِيَ لمكة المكرَّمة، وفيه اعترض علىٰ ما ادعاه آل عثمان من حق في مطالبتهم بالخلافة.

(146) انظر المصدر نفسه، المجلد الثالث، ص 381 ـ 383؛ والغازي، المجلد الثالث، ص 410 ـ 411.

وخلال العقدين اللذين شَكَّلا نهاية الحكم العثماني، كانت حلب ثَابِتَة الاندماج في الإمبراطورية، إِذْ شهدت إِدخال شبكة جديدة من السكك الحديديَّة التي ربطت المدينة بالساحل الطرابلسي من ناحية، وبدمشق من ناحية أُخرى، واستعمال المصابيح العاملة على الغاز لإِنارَةِ بعض من شوارع المدينة، وحتّى مَدّ خطوط للترام. وما لبث هذا الوجه الجديد الذي ازْدَنَت به المدينة في مُسْتَهلِ القرن العشرين أَن اسْتَحْوَذَ على إِعجاب زائر أوروبي آخر، هو مارك سايكس (Mark Sykes)، الذي زار حلب خلال العقد الذي سبق نشوب الحرب العالمية الأولى، فوصفها على النحو التالي:

«زرت حلب للمرة الأولى منذ ثماني سنوات، وقد كانت بلدة شمالية سورية نموذجية، تَمْلأُ القذارة أسواقها المكْتَظَّة والمُتَقَوِّضَة وَتَتَفَشَّى فيها الأمراض، ويعلو التَّعفن والفَقْر أَبْنِيَتَها فيما يَهيم في شوارعها الجنودُ وقد أَضْنَاهم الجُوعُ فراحوا يَرْمقون المنضّدات في الأفران بنظرات خاطفة. وكانت السهول الجافة الجَدْباء المهملة تمتد عند أبواب المدينة فيما يسود منازلَها الشِّبه مهدمة وشوارعها المحَفَّرة تَعَصُّب غَبِي وَهَمَجِي اتُّصِفَ به المسلمون من سكانها. كان كل ذلك يشكِّل صورةً تداخلَ فيها العوزُ بالجهلِ والانحطاط. ولكن، وفي عام ألف وتسعمائة وستة (1906)، ظهرت حلب بمظهر مختلف تماماً. لا شك أَن المدينة القديمة بقيت على حالها، في وقت أُعِيدَ فيه بناء العديد من أسواقها وَتَعْبِيد معظم طرقاتها بما يتلاءم وازدهار الأعمال فيها على نحو مُضْطَرِد. وخلف الأسوار، انْتَصَبَت

المنازل الجميلة المبتكرة في كل اتجاه. وبالفعل، اختفى العديد من العربات والحدائق التي كانت فيما مضى تحيط بالمدينة واسْتُبْدِلَت بأحياء جديدة شهدت علىٰ نموها. وخلافاً لكل التوقعات، ازدهرت الثروات والأعمال والأنشطة والمواصلات. والسبب وراء هذا التقدّم الذي طال كل الاتجاهات يكمن، في اعتقادي، في إحياء الزراعة في مجمل السهول الواقعة إلىٰ شرقي المدينة»[147].

لا شك أن إعادة إحياء المدينة وسَيْرِها البطيء نحو التجددية والتَّعَصُّر قد أعطى لسكان حلب سبباً يدفعهم للشعور بالافتخار والاعتزاز في بداية القرن العشرين. ولكن وكما في غيرها من المدن العثمانيَّة الأُخرى، شكَّل هذا الوقت مناسبة امتزجت فيها آراء النّخب من مُتَّحداتها، سواء أمسلمة كانت، أو مسيحية أو يهودية، حول أَرْجَحية بقاء الإمبراطورية أو زوالها وما يَعْنيه هذا الاندحار لكل منها. ولعل أفضل نموذج يُمَثِّل هذه الازدواجية التي سادت الجو العام في غالبيته هو ذلك الذي وجد له تعبيراً في النِتاج الأدبي لثلاثة من أبناء المفكر الكاثوليكي الملكي «فتح الله مَرّاش» (Fath-Allah Marrash)، وهم علىٰ التوالي: فرنسيس (Fransis)، «ماريانا» (Maryana) و«عبد الله» (Abd-Allah)، شكَّلوا ثلاثياً كان البروز فيه من نصيب فرنسيس، إذ سافر وهو حديث السِّن برفقة والده إلىٰ باريس واستمر في

(147) انظر مارك سايكس (Mark Sykes)،
The Califs' Last Heritage: a Short History of the Ottoman Empire (London, 1915), pp. 298-300.

obeikandl.com

رحلاته المكُّوكية بين كل من فرنسا وبيروت وحلب طوال حياته التي أمضاها في كتابة عدد من المقالات التي عُنيت بالعلوم والرياضيات والتربية. أما شقيقه عبد الله، فقد اختار الاستقرار في أوروبا لمدة أطول، التحق خلالها بعدد من الصحف المختلفة المغامرة والناطقة باللغة العربية في كل من لندن وباريس، حيث اشتغل، وعلىٰ سبيل الهواية، في التيار العروبي الذي كان يؤثر في المهاجرين العرب في كل من أوروبا وشمالي أميركا. أما مريانا، وهي علىٰ الأرجح المرأة الأكثر شهرة في سورية لكونها شاعرة القرن، فإنها لازمت مدينتها الأم ونظمت فيها، علىٰ الطراز الكلاسيكي الذي عاش طويلاً، العديد من القصائد كان أبرزها تلك التي نظمتها يوم تَمَّ فيه تتويج السلطان عبد الحميد الثاني (Sultan Abdül-Hamid II)، عام ألف وثمانمائة وستة وسبعين (1876)، وحرصت علىٰ إهدائها إلىٰ والدته، إضافة إلىٰ قصائد أُخرى نظمتها لحكام مختلفين تعاقبوا في حكم حلب[148].

وكما يظهر من خلال إنْتِقَاء مريانا للمواضيع التي صاغت حولها قصائدها، فإن بعضاً من أشكال العثمانية (Ottomanism) بقيت علىٰ ما يبدو الأيديولوجية السائدة في المدينة. إذْ وخلافاً لغيرها من المدن العربية العثمانيَّة كبيروت ودمشق وبغداد،

(148) انظر الطبّاخ، المجلد السَّابع، ص 568 ـ 569.

خلال السنوات الأخيرة التي سَبَقت نشوب الحرب العالمية الأولى، فإن حلب شكّلت حيّزاً لم يُبْصِر فيه النشاط العروبي النور إلاّ بصعوبة كبيرة. فباستثناء الجهد الشخصي الذي بذله الكواكبي في مسيرته العروبية، فإن الشعور المؤيد للانفصال السياسي عن الدولة العثمانيَّة بدا غائباً عن حلب في الأيام الأخيرة للإمبراطورية. وعندما نشبت الحرب، جُنِّدَ المئات، إذا لم نقل الألوف، من شبَّان الشهباء في الجيش العثماني. وبالرغم من أنَّ هؤلاء لم يَتَخَلَّفوا عن الالتحاق بالثورة العربية، فإنه ما من دليل يشير إلىٰ وجود أي نوع من الحماسة من جانبهم للقضية التي كانوا يقاتلون ويموتون من أجلها.

ومع أُفُول الإمبراطورية عام ألف وتسعمائة وثمانية عشر (1918)، بقي التأرجح والانقسام يسود نظرة سكان حلب للمستقبل؛ ذلك أن العديد من المسيحيين واليهود فضل السيطرة الفرنسية، في حين تَطَلَّع آخرون إلىٰ مملكة «فيصَّل» (Faysal) العربية. وفي وقت امْتَنَعَ المسلمون عن تقديم الدَّعم للوجود الفرنسي، أَبقى البعض منهم علىٰ الأمل برؤية الإمبراطورية تُبعث من جديد مع «مصطفى كمال» (Mustafa Kemal). ولكن وما أن احْتَلَّ الفرنسيون المدينة عام ألف وتسعمائة وعشرين (1920)، حتى نشبت مقاومة قادها «إبراهيم هانّانو» (Ibrahim Hannanu) في الريف. أما حلب نفسها، فلقد بقيت هادئة وادعة، إذ تَقَبَّل سُكانها الوضع الجديد لمدينتهم كعاصمة إقليمية

للانتداب الفرنسي لسورية. ومع فقدان أسواقها التقليدية الواقعة خلف حدود بعض الدول ـ التي باتت معادية ـ كتركيا والعراق، دخلت الشهباء في أزمة اقتصادية عارمة، أَظْهَرَت، وعلىٰ نحو بياني، الأهمية التقليدية التي اكتسبَتْها تلك الأسواق طوال الحِقْبَة العثمانيَّة والدور الذي أَدَّته في الازدهار الاقتصادي الذي شهدته المدينة.

obeikandl.com